مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

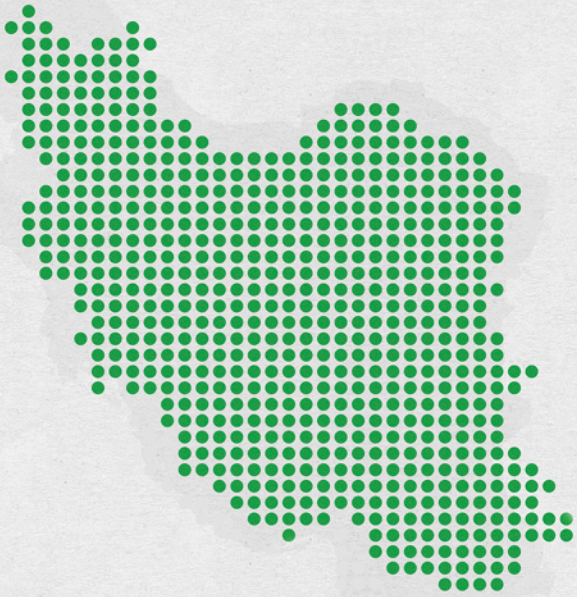

- المرونة المجتمعية وتوظيف الصبر الإستراتيجي في العقيدة العسكرية الإيرانية
- مناورات «حزام الأمن البحري» والتعاون الإيراني مع الصين وروسيا في خليج عُمان
- الحرب والعلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران
- مسار إصلاح الدعم الاجتماعي وتحولات الشرعية السياسية في إيران (2000–2026)
- الصراع الإيراني–الإسرائيلي وتداعيات الحرب بالوكالة على سيادة الدول العربية
- الدبلوماسية الدفاعية والعلاقات التركية–الخليجية في إقليم مضطرب
- الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند.. مقاربة لتحويل الهامش الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي»

السنة العاشرة - العدد 24 - أكتوبر 2026م

24

مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مجلـة الدراســات الإيـرانيـــة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
حصلت على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)
المتوافقة مع المعايير العلمية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حيّ الصحافة، طريق الملك فهد
صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

النشر والتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني

JIS@rasanahiiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ المجلة
دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات
دون موافقة إدارة المعهد.



www.Rasanah-iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ضوابـط ومعاييـر النشـر

■ أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني والشؤون الإقليمية والدولية ذات الصلة بإيران والمنطقة.

■ أن لا تكون الدراسة قد نُشرَت من قبل أو أُرسِلَت إلى جهة نشر أخرى.

■ أن توثَّق الدراسة توثيقًا علميًا، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.

■ يفضَّل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.

■ أن تكون المادة أصلًا، وأن لا تُرسَل صورة منها.

■ لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبَل للنشر.

■ يُمنَع إعادة نشر أي مادة من موادّ المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.

■ تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

JIS@rasanahiiis.com

الهيئـة الاستشاريـة

أ.د.أحمـــد الشـــاذلـــي

أ.د.رضـــوان السيـــد

أ.د.صـالـــح الـخثـــلان

أ.د.عبد الحميـد الأنصـاري

أ.د.محمد السعيد جمال الديـن

أ.د.مـهنـد الـمبـيضـيـن

أ.د.يحيى بن محمود بن جنيد

د.سلطـــان النـعيمـي

د.عبـد الكريـم جـرادات

رئيس التحرير
د. محمد بن صقر السلمي

مدير التحرير
د. محمود حمدي أبو القاسم

هيئة التحرير
اللواء/م. أحمد بن علي الميموني
د. معتصم صديق عبد الله
د. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د. محمد السيد الصياد
د. يحيى بوزيدي
أحمد شمس الدين ليلة
حشر مجاهد البدراني
نورة السبيعي
نويد أحمد
نسرين الحربي
راجي المغربي

سكرتير التحرير
عبدالمجيد الغامدي
نورة السهلي
محمود جمعه
د.منى عبدالفتاح

إخراج وتنفيذ
هاني ياسين

المحتـويـــات

■ المرونة المجتمعية وتوظيف الصبر الإستراتيجي في العقيدة العسكرية الإيرانية

د. رمـال خديجـة 7

■ مناورات «حزام الأمن البحري» والتعاون الإيراني مع الصين وروسيا في خليج عُمان

ليوناردو جاكوبو ماريا مازوكو 21

■ الحرب والعلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران

جليلـة التـرك 53

■ مسار إصلاح الدعم الاجتماعي وتحولات الشرعية السياسية في إيران (2000-2026)

د. مصطفـى خـواص 67

■ الصراع الإيراني-الإسرائيلي وتداعيات الحرب بالوكالة على سيادة الدول العربية

د. ليلى الإدريسي العزوزي 95

■ الدبلوماسية الدفاعية والعلاقات التركية-الخليجية في إقليم مضطرب

د. عربـي بومديـن 111

■ الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند.. مقاربة لتحويل الهامش الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي»

د. أيمن السيد شبانة 131

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
25 سبتمبر 2026	9 نوفمبر 2026	23 نوفمبر 2026

المرونة المجتمعية وتوظيف الصبر الإستراتيجي في العقيدة العسكرية الإيرانية

د. رمـــال خديـجـــة

باحثة في الدراسات الإستراتيجية وسياسات الدفاع، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر

مستخلص

لم تعُد قدرة الدول على إدارة الصراعات طويلة الأمد مرتبطة بالقوة العســكرية والموارد المادية وحدها، بل أصبحت تُقاس بنسبة المحافظة على التماسك الداخلي، والتَّكيف مع الضغوط المتراكمة. تجادل الدراســة بأن المرونة المجتمعية في الحالة الإيرانية لا تُمثِّل خاصية جوهرية في المجتمع، بل تتشكل بتفاعل المؤسســات السياسية، والموارد وبيئة التهديد، وأنها قد تؤدي وظيفة غير مادية لاســتدامة المجهود العسكري، بناء على قدرة المؤسســات على توزيع تكاليف الصراع، كما تحاول الدراســة فهم الصبر الإستراتيجي كآلية لتحويل قدرة التحمُّل إلى إدارة الزمن والمخاطر، دون اعتباره ســمة ثقافية ثابتة أو إستراتيجية مستقلة. وتخلص الدراسة إلى أن النموذج الإيراني مشروط بحدود اقتصادية، تتعلق بقدرة الدولة والمجتمع على تحمُّل تكاليف الاستنزاف، والأعباء الاجتماعية مقرونة بمستوى القبول، والتَّكيُّف، والتَّماسك القائم على تقليص فعالية الأدوات غير المتناظرة في يد الخصم، كما يظهر البعد المعلوماتي كمجال جديد لاختبار المرونة المجتمعية، في ظل المجال الرقمي وحرب المعلومات.

الكلمات المفتاحيــة: المرونة المجتمعية، الصبر الإســتراتيجي، العقيدة العســكرية، الثقافة الإستراتيجية.

مقدمة

أعادت الحـــروب الممتدة والأزمات المركبة النظر في مفهوم القوة العســـكرية، فلم تعد قدرة الدولة على الاستمرار في الصراع تُقاس بامتلاك الأسلحة وحجم القوات وحدهما، بل أصبحت مرتبطة كذلك بقدرتها على المحافظة على وظائفها الأساســـية، وتعبئة مواردها، واستيعاب الخسائر، والتَّكيُّف مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب، في هذا السياق برز مفهـــوم المرونة بوصفـــه أداةً لتحليل قدرة المجتمعات والمؤسســـات علـــى التعامل مع الصدمات، دون فقدان وظائفها الأساســـية، وقد انتقل المفهوم مـــن مجالات علم الاجتماع، والبيئة، وإدارة الكوارث، إلى الدراسات الأمنية والإستراتيجية، مع اختلافٍ واضحٍ في مستوى التحليل الذي يُستخدم فيه[1].

تـــزداد أهمية المرونة عندما تواجه الدولة خصمًا يتفوق عليهـــا اقتصاديًا أو تقنيًا، بذلك قد لا يكون تحقيق الحســـم العسكري الســـريع ممكنًا، فتتحول القدرة على الاستمرار إلى عنصر من عناصـــر إدارة الصراع. أظهرت التجربة الإيرانية منذ الحرب العراقية-الإيرانية، أن العقيدة العســـكرية تطورت في بيئة تتســـم بفوارق مهمة في القـــدرات التقليديـــة، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية الإيرانية إلى تحديث أدواتٍ للردع، والاستنزاف، والحرب غير المتناظرة، والاعتماد على الجغرافيا والعمق الإســـتراتيجي. يؤكد كونيـــل (Connell) على ذلك بقوله إن الحرب العراقية-الإيرانية شكَّلت لحظةً حاســـمةً في تطور العقيدة العســـكرية الإيرانية، كما استمرت عناصر منها في التَّكيُّف مع تغير التهديدات والبيئة الإقليمية[2].

لا تنطلق هذه الدراســـة من افتراض أن المجتمع الإيراني يمتلك بطبيعته قدرةً اســـتثنائيةً على التَّحمُّل، كما لا تعتبر الصبر ســـمةً ثقافيةً ثابتةً يمكن من خلالها تفسير السلوك الإيراني بصورة منفردة؛ فطهران مجتمع متعدد المكونات، كما أن التجربة السياسية والأمنية الإيرانية، شهدت تحولات مستمرة منذ الثورة الإسلامية؛ لذلك تنظر الدراسة إلى المرونة باعتبارها قدرة قابلة للتعبئة والتغير، وتتأثر بالمؤسســـات، والخبرة التاريخية، والموارد الاقتصادية، وطبيعة التهديد، ومستوى التماسك الاجتماعي.

تتضح أهمية هذه المقاربة في دراســـة العلاقة بين المرونة والصبر الإستراتيجي، فالصبر لا يعنـــي بالضرورة الامتناع عـــن الفعل، بل يمكن أن يتخذ صـــورة إدارة للزمن، وتجنب بعض أشكال التصعيد المباشر، وتطوير القدرات، ورفع تكلفة المواجهة بالنسبة للخصم. في الحالة الإيرانية يتقاطع هذا السلوك مع نموذج عســـكري يقوم على الردع، والاستنزاف والحرب غير المتكافئة، غير أن الصبر لا يســـتطيع أن يعمل في فـــراغ؛ إذ يحتاج إلى قاعدة مادية واجتماعية تسمح باستمرار الانتظار وتحمُّل تكاليفه.

تسعى الدراســـة إلى الربط بين ثلاثة مســـتويات تم معالجتها بطريقة منفصلة: المرونة المجتمعيـــة بوصفها قـــدرةً على تحمُّـــل الصدمات والتَّكيُّـــف معها، والصبر الإســـتراتيجي

بوصفه أسـلوبًا لإدارة الزمن والمخاطر، والعقيدة العسكرية بصفتها إطارًا لترجمة التصورات الإستراتيجية إلى خيارات عملية. ولا تتعامل الدراسة مع المرونة المجتمعية كظاهرة اجتماعية أو اقتصادية مسـتقلة، بل تبحث في وظيفتهـا المحتملة كمورد غير مـادي، يمكن أن يدعم اسـتدامة المجهود العسـكري، كما لا تفترض أن الصبر الإسـتراتيجي يُمثّل متغيرًا وسـيطًا بالمعنى الإحصائي أو السـببي، إنما تستخدمه كآلية تفسـيرية توضح كيف يمكن أن تتحول القدرة على التحمُّل إلى سلوك إستراتيجي ممتد.

تطرح الدراسة إشكاليتها من خلال سؤال مركزي، هو: إلى أي مدى تُمثِّل المرونة المجتمعية أحـد المقومات غير الماديـة الداعمة للعقيدة العسـكرية الإيرانية؟ وكيـف يُوظف الصبر الإستراتيجي في تحويل قدرة المجتمع على تحمُّل الضغوط إلى عنصرٍ داعمٍ لاستدامة المجهود العسكري وإدارة الصراعات طويلة الأمد؟

ينـدرج ضمن هـذه الإشكالية عددٌ من الأسـئلة الفرعيـة، هي: ما المقصـود بالمرونة المجتمعية في سـياق الدراسات الإستراتيجية؟ وكيف أسـهمت الخبرة التاريخية، ولا سيما الحرب العراقية-الإيرانية، في تشـكيل عناصر الفكر العسـكري الإيرانـي؟ وما موقع الصبر الإسـتراتيجي في إدارة إيران للصراعات الممتدة؟ وكيف تتفاعل الجبهة الداخلية مع استدامة المجهود العسـكري؟ وما الحدود الاقتصادية، والاجتماعية والعسـكرية-التكنولوجية التي يمكن أن تحد من هذا النموذج؟

تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات تحليلية:

الأولى، أنه يمكن للمرونة المجتمعية أن تشكل موردًا غير مادي داعمًا للمجهود العسـكري، لكنها ليست خاصية ثابتة في المجتمع، بل قدرة تتأثر بالمؤسسات، والسياسات والضغوط.

والثانية، يعمل الصبر الإسـتراتيجي بوصفه آليةً تفسـيريةً تحوِّل القدرة على التحمُّل إلى إدارة للزمن والمخاطر، بما يُتيح هامشًا للمناورة عندما تكون المواجهة المباشرة مرتفعة الكلفة.

والثالثـة، يظل أثر المرونة المجتمعية مشـروطًا بقدرة الدولة علـى الحفاظ على الموارد الاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية، التي تجعل الاستمرار ممكنًا، لذلك لا تُلغي المرونة آثار الاستنزاف، ولا تضمن استمرار الصراع إلى أجل غير محدد.

تستند الدراسة نظريًا إلى مقاربة الثقافة الإستراتيجية، التي تنظر إلى العقيدة العسكرية باعتبارها نتاجًا لتفاعل الخبرة التاريخية، والتصورات المتعلقة بالتهديد، والبيئة السياسـية والمؤسسـات العسـكرية، بدل اختزالها في عاملٍ ثقافيٍ واحد، وتسـتفيد كذلك من أدبيات المرونة المجتمعية لفهم كيفية تكيُّف المجتمعات، والمؤسسات مع الصدمات والضغوط.

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، لتحليل التجربة الإيرانية، بالاعتماد على الدراسات الأكاديمية المتخصصـة في المرونة، والثقافة الإسـتراتيجية، والحـرب العراقية-الإيرانية والعقوبات. لا تدعي الدراسـة اختبار علاقة سـببية حتمية بين المرونة المجتمعية والعقيدة

العســـكرية، بل تهدف إلى تحديد الوظيفة التي يمكن أن تؤديها المرونة داخل منظومة أوسع من الموارد والخيارات الإستراتيجية.

أولًا: المرونة المجتمعية في الأدبيات الإستراتيجية

يمكن توضيح مفهوم المرونة المجتمعية من خلال العناصر الآتية:

1. مفهوم المرونة المجتمعية

يُشـــير مفهوم المرونة إلى قدرة النظـــام أو الجماعة على التعامل مـــع الصدمات والتغيرات، والمحافظة على قدر من الوظائف الأساســـية، مـــع إعادة تنظيم الموارد عنـــد الحاجة، وأكد (Adger) أن المرونة الاجتماعية ترتبط بقدرة الجماعات والمؤسسات، على مواجهة التغيرات والضغوط الخارجية والتكيف معها[3]، بينما ينظـــر (Norris) وزملاؤه إلى المرونة المجتمعية باعتبارها مجموعة من القدرات المترابطة، تشـــمل: المـــوارد الاقتصادية والاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، وشبكات الاتصال، والقدرة على التنظيم والتكيف[4].

تُفيد هـــذه المقاربة في الابتعاد عن التصور الذي يجعل المرونة حالة نفســـية أو أخلاقية، فهي لا تعني غياب الخلافات أو الأزمات، أو أنّ المجتمع يقبل جميع تكاليف الحرب، إنما تُشير إلى قدرة معينة على التكيف مع الصدمات، دون أن يؤدي الضغط إلى انهيار ســـريع للوظائف الأساسية.

في الســـياق الإســـتراتيجي، تصبح هـــذه القدرة ذات أهميـــة عندما يتحـــول الصراع إلى عملية ممتدة؛ فالحرب الطويلة لا تســـتنزف القوات فقط، إنما تختبـــر الاقتصاد والخدمات والمؤسسات وشبكات الدعم والثقة العامة؛ لذلك فإن قدرة الدولة على الاستمرار تعتمد جزئيًا على تمكّنها من توزيع تكاليف الصراع، والمحافظة على الحد الأدنى من الوظائف الاجتماعية، وإدارة العلاقة بين متطلبات الحرب والحياة اليومية للسكان.

2. المرونة كمورد غير مادي

لا يعني ما ســـبق أن المرونة الاجتماعية منفصلة عن الموارد المادية، كونها تتأثر مباشرة بقدرة الاقتصاد والمؤسســـات على توفير الخدمات والموارد، كما أنهـــا لا تُختزل في حجم القوات أو كمية الأســـلحة، بل تتضمـــن عناصر، مثل: الثقـــة والتضامن والقدرة التنظيمية والشـــرعية السياسية والقدرة على التكيف وشبكات الاتصال.

وهكـــذا يمكن النظر إلى المرونـــة المجتمعية كمورد غير مادي داعم للمجهود العســـكري، لكنها لا تصبح موردًا إستراتيجيًا إلا بقدرة المؤسسات على توظيفها في إدارة الأزمات وتخفيف آثارها. تبرز هنا أهمية دراســـة الحالة الإيرانية؛ لأن التجربة الإيرانيـــة تُظهر تفاعل الحرب مع التعبئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3. الجبهة الداخلية والقوة الوطنية

توضح الدراسات الإيرانية أن الجبهة الداخلية لم تكن منفصلة عن تجربة الحرب، فقد ارتبطت الحـرب العراقية-الإيرانيـة بالتعبئة الاجتماعيـة، وبناء الذاكرة الجماعيـة للحرب، وتطور مؤسسـات مثل الحرس الثوري، توضح (Samuel) أن الحرب لم تنتـهِ بوصفها مجرد تجربة عسكرية، بل استمر حضورها في الذاكرة المؤسسية للحرس الثوري وفي الطريقة التي أعاد بها كتابة تاريخ الحرب وتفسيرها[5].

من المبالغـة تحويل هذا الإرث إلى دليل على وجود تماسـك اجتماعـي دائم، فالمجتمع الإيراني ليس وحدة متجانسـة، كما أن الاسـتجابة للضغط الخارجي تتغير حسـب الظروف والفئات والتكاليف. تُظهر دراسـة (Rezaee Daryakenari) وزملائه أن العقوبات الشاملة قد تُنتج تأثيرات تعبئة مختلفة عن العقوبات المستهدفة، وأن الاستجابة تختلف وفق هوية الفئة المستهدفة[6]، من ثم فإن المرونة الإيرانية ينبغي فهمها كقدرة متغيرة وليست رصيدًا ثابتًا.

ثانيًا: الخبرة التاريخية وتشكيل ثقافة الصمود

تشكلت المرونة المجتمعية والصبر الإسـتراتيجي على ضوء تطورات وخبرة تاريخية مرت بها إيران، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. الحرب العراقية-الإيرانية كخبرة تأسيسية

تمثـل الحـرب العراقية-الإيرانية نقطة مهمة لفهـم تطور التفكير العسـكري الإيراني، فقد واجهت إيران خلالها خصمًا تقليديًا يمتلك قدرات عسكرية مهمّة، بينما كانت تمر بمرحلة إعادة بناء مؤسسـاتها بعد الثورة. وتؤكد الأدبيات العسكرية أن هذه الحرب تركت أثرًا مستمرًا على العقيدة الإيرانية، لا سـيما ما يتعلق بالاعتماد على الجغرافيا، والعمق الإسـتراتيجي، والحرب غير المتناظرة، وتوزيع القدرات[7].

غير أن قراءة الحرب بوصفها مصدرًا للصبر الإستراتيجي، لا يدل على أنّ طهران كانت تمتلك منذ البداية إسـتراتيجية متكاملة تقوم علـى الصبر؛ حيث كانت المواجهـة مليئة بالقرارات المكلفة، وتغيرت خلالها الأهداف والوسائل، كما أن نهايتها أظهرت أن قدرة التحمُّل لها حدود، لذلك فإن القيمة التحليلية للحرب تكمن في كونها خبرة تعلم إسـتراتيجي، وليست دليلًا على سمة ثقافية ثابتة، إذ على ضوء خبرات لاحقة، تطورت مؤسسات وأدوات وأساليب عسكرية، ما يؤكد الطابع الديناميكي للعقيدة.

2. الثقافة الإستراتيجية بين التاريخ والتَّكيُّف

توضـح (Kier) أن الثقافة لا تنتج عقيدة عسـكرية بصورة آلية، بل تتفاعل مع المؤسسـات والبيئة السياسية والأمنية في تشـكيل الخيارات الإستراتيجية[8]، يمكن تطبيق هذا المنظور علـى إيران دون اختزال العقيدة في العامل الديني أو التاريخي، فالمفاهيم المرتبطة بالتضحية

والدفاع والتعبئة اكتسبت مكانة في الخطاب الإيراني بعد الثورة، لكن توظيفها الإستراتيجي ارتبط أيضًا بظروف الحرب، وبالمؤسسات التي نشأت أو توسعت خلالها، لهذا فإن الثقافة الإستراتيجية الإيرانية تتكون من تفاعل الذاكرة التاريخية والمؤسسات والخبرة العسكرية والبيئة الإقليمية.

من هنا يصبح الصمود أقل ارتباطًا بطبيعة المجتمع، وأكثر تعلقًا بقدرة المؤسسات على تحويل الخبرة التاريخية إلى آليات للتعبئة والتكيف.

3. العقوبات والمرونة المعبأة

لازمت العقوبات البيئة الأمنية والاقتصادية الإيرانية، لذلك دفعت الضغوط الاقتصادية إلى تطوير خطاب «اقتصاد المقاومة»، مع التركيز على الإنتاج المحلي والتكيف مع القيود الخارجية، يقدم (Kalb) مفهوم «المرونة المعبأة» لتفسير كيفية تفاعل التعبئة من القيادة إلى المجتمع في مواجهة العقوبات، حيث يُبين أن السلطات الإيرانية سعت إلى توجيه التعبئة الاجتماعية والاقتصادية نحو دعم الإنتاج وإعادة تنظيم بعض العلاقات الاقتصادية[9]، هذه النتيجة مهمة للدراسة؛ لأنها تُظهر أن المرونة يمكن أن تكون نتيجة عملية وسياسية ومؤسسية وليست مجرد خاصية سابقة للأزمة.

لكن العقوبات لا تُنتج المرونة بصورة تلقائية، فنتائج (Rezaee Daryakenari) وزملائه تُشير إلى أن بعض العقوبات يمكن أن تُعزّز مشاعر الالتفاف حول الحكومة، في حين تختلف النتائج باختلاف نوع العقوبة، والفئة المستهدفة، والسياق السياسي[10]، لذلك فإن العلاقة بين الضغط الخارجي والمرونة ليست خطية.

يترتب على ذلك، أن الدولة تستطيع في ظروف معينة توظيف الضغط الخارجي لتعبئة المجتمع، لكنها لا تضمن استمرار التعبئة إلى ما لا نهاية، فإذا ارتفعت تكاليف التكيف، أو تراجعت الخدمات، أو اتسعت الفجوة بين الخطاب الرسمي والحياة اليومية، فقد يتحول الضغط من مصدر للتعبئة إلى مصدر للإنهاك.

ثالثًا: دور الصبر الإستراتيجي في إدارة الصراع

يلعب الصبر الإستراتيجي دورًا مهما في الصراعات الممتدة، ويمكن ملاحظته كعامل مهم في عقيدة إيران العسكرية على النحو الآتي

1. الصبر الإستراتيجي كآلية لإدارة الزمن

يُستخدم مفهوم الصبر الإستراتيجي في هذه الدراسة للدلالة على قدرة الدولة على تجنب بعض أشكال التصعيد الفوري عندما تكون المواجهة المباشرة مرتفعة الكلفة، مع المحافظة على خيارات للرد أو الضغط أو تطوير القدرات على مدى زمني أطول، لا يعني الصبر تبني

موقف سلبي، أو يعني غياب الرد، فقد يترافق مع: الردع وبناء القدرات، والضغط غير المباشر، والاستفادة من الوقت لتحسين موقع الدولة، أو زيادة تكلفة الصراع على الخصم.

تساعد دراسة (Eisenstadt) حول الثقافة الإستراتيجية الإيرانية، على فهم هذا السلوك في إطار أوسع؛ إذ تبرز أهمية الاعتبارات البراغماتية والمصلحية في الحسابات الإيرانية، بما يسمح بتعديل المواقف وفق تغير البيئة والتكاليف[11]، وعليه، لا تتعامل الدراسة مع الصبر بوصفه قيمة أخلاقية أو سمة ثقافية، بل بوصفه آلية لإدارة الزمن الإستراتيجي.

2. الصبر والاستنزاف

يرتبط الصبر الإستراتيجي في الحالة الإيرانية بمنطق الاستنزاف، توضح دراسة (Connell) أن العقيدة الإيرانية تعتمد بدرجة كبيرة على الردع والحرب غير المتناظرة ورفع مخاطر المواجهة بالنسبة للخصم، بدل الدخول في حرب تقليدية متكافئة مع خصوم أكثر تفوقًا تقنيًا[12].

غير أن الصبر لا يساوي الاستنزاف؛ إذ يتعلق الأول بإدارة الزمن والقرار، بينما الثاني يفرض تكاليف مستمرة على الخصم، ويمكن أن يتفاعل المفهومان عندما تستخدم الدولة الزمن لتوسيع كلفة الصراع، لكنهما لا يتطابقان، من هنا يمكن صياغة العلاقة على أنّ المرونة توفر قاعدة التحمل، والصبر ينظم استخدام الزمن، بينما توفر العقيدة العسكرية أدوات تحويل هذا الزمن إلى ردع أو استنزاف أو إعادة بناء للقدرات.

3. الصبر والردع

يرتبط الردع الإيراني بمحاولة جعل تكلفة الهجوم مرتفعة وغير مضمونة، لا يعني ذلك القدرة على منع أي هجوم، بل التأثير في حسابات الخصم من خلال التهديد بالرد ورفع تكلفة المواجهة. تُشير العقيدة التي عرضها (Connell) إلى اعتماد إيران على وسائل غير متناظرة، استثمار الجغرافيا، والعمق الإستراتيجي والقدرات التي ترفع تكلفة المواجهة بالنسبة إلى خصم متفوق تقنيًا[13]، لذلك يصبح الصبر جزءًا من إدارة الردع عندما تستخدم القيادة الزمن لتجنب معركة مباشرة، أو لإعادة ترتيب أدواتها قبل اتخاذ قرار التصعيد، لكن قيمة الصبر تعتمد على توفر الموارد، فإذا استُنزفت القدرات الأساسية خلال فترة الانتظار، فإن الزمن يفقد قيمته الإستراتيجية وقد يتحول إلى عبء.

رابعًا: المرونة المجتمعية واستدامة المجهود العسكري

تُمثل المرونة المجتمعية أهمية خاصة في صراعات إيران طويلة الأمد، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. العلاقة بين الجبهة الداخلية والقدرة القتالية

لا يمكن فصل القدرة القتالية تمامًا عن البيئة الاجتماعية التي تعمل داخلها القوات المسلحة، فاستدامة المجهود العسكري تحتاج إلى: الإنتاج، والإمداد، والموارد البشرية، والخدمات، وإدارة الخسائر، إضافة إلى المحافظة على قدر من التكيف الاجتماعي.

توضّح دراسة المعنويات، أن استمرار القوات في ظروف الضغط يتأثر بعوامل متعددة، منها: القيادة، والثقة، ووضوح المهمة، والخبرة، والخسائر، والدعم الاجتماعي[14]، هذا لا يعني أن الرأي العام يحدّد بصورة مباشرة معنويات القوات، بل أنّ البيئة الاجتماعية يمكن أن تُشكّل أحد العوامل المحيطة بها.

في الحالة الإيرانية، تظهر أهمية هذا العامل بصورة خاصة عند النظر إلى الحرب العراقية – الإيرانية، حيث تداخلت التعبئة الاجتماعية مع المجهود العسكري، لكن التجربة نفسها تكشف حدود الصمود أيضًا، إذ إن استمرار الحرب لفترة طويلة أدى إلى ارتفاع تكاليفها، انتهى الأمر إلى اضطرار الخميني بقبول وقف إطلاق النار سنة 1988، ما يدل على أن القدرة على التحمل ليست غير محدودة.

2. البعد المعلوماتي

أضاف الفضاء الرقمي بُعدًا جديدًا إلى مفهوم الجبهة الداخلية؛ إذ أصبحت القدرة على **إدارة المعلومات** جزءًا من صمود المجتمع، من خلال توظيف وسائل الإعلام الرسمية، والمنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، في نقل تصريحات القيادة الإيرانية، ومواجهة روايات الخصوم والتأثير في إدراك الجمهور للأحداث والخسائر، ووثقت ذلك دراسات حول الحرب المعلوماتية لطهران وعمليات التأثير الرقمي لاستهداف الجماهير في الداخل والخارج[15].

وهكذا، يمكن توسيع مفهوم المرونة لتشمل المرونة المعلوماتية، من خلال قدرة المجتمع والمؤسسات على الوصول إلى: المعلومات، والتحقق منها، والحد من آثار التضليل، والحفاظ على قنوات الاتصال في ظروف الأزمات. وقد استخدمت إيران خلال الأزمات والاحتجاجات، أدوات رقمية وإعلامية للتأثير في تدفق المعلومات والتحكم في الروايات المتداولة حول الأحداث، كما أظهرت دراسات حديثة أن حملات التضليل الإلكتروني استهدفت شخصيات معارضة داخل إيران وفي الشتات[16].

تكمن أهمية البعد المعلوماتي في هذه الدراسة، في إظهار مدى تغيير البيئة الرقمية لطبيعة الصراع، حيث أصبح التحكم في المعلومات، وسرعة انتشارها، والقدرة على الحفاظ على الثقة الاجتماعية عناصر مرتبطة بالقدرة على الصمود، وهو أمر يتجاوز مجرد القياس المادي لمؤشر اعتماد المؤسسات الإيرانية على الذكاء الاصطناعي، ليرتبط بالتحول البنيوي في إدارة الرأي العام.

لا تقتصر المرونة المعلوماتية على مجرد إدارة القنوات الرقمية الرسمية أو صد الشائعات التقليدية، بل أصبحت ترتبط مباشرة بكيفية تعامل الدولة مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وحملات «التزييف العميق» (Deepfakes) في إطار الصراعات الراهنة، حيث لم يعد الهدف الأساس من حرب المعلومات هو إقناع الجمهور بالحقيقة، بل صناعة حالة من عدم اليقين وشل القدرة على التحقق. يبرز هنا التوظيف الإستراتيجي للمحتوى البصري المولد بالذكاء

الاصطناعي لخدمة الجبهة الداخلية؛ حيث تبث للمؤسسات الرسمية روايات مرئية فورية تحاكي إنجازات ميدانية أو تقلل من حجم الخسائر، مما يُسهم بشكل مباشر في تأخير الإنهاك النفسي للمجتمع وضمان استمرار القبول الشعبي لتحمل تكاليف الاستنزاف الطويل، من ثم فإن القدرة على السيطرة على الفضاء التوليدي لم تعد مجرد ترف تقني، بل تحولت إلى ركيزة مكملة للعقيدة العسكرية الهجينة، هدفها حماية التماسك الوطني ومنع تفكك الجبهة الداخلية أمام أدوات الاستهداف الخارجي المتطورة[17].

3. المرونة ليست ضمانة للاستمرار

تكشف التجربة الإيرانية، أن المرونة قد تزداد في مرحلة معينة نتيجة وجود تهديد خارجي، لكنها يمكن أن تتراجع عندما تصبح تكاليف الحرب أو الأزمة أعلى من قدرة المجتمع على التكيف، من هنا نطرح التساؤل حول الشروط التي تسمح بتحويل القدرة الاجتماعية على التكيف إلى موردٍ قابلٍ للاستمرار، يتضمّن ذلك قدرة المؤسسات على توزيع التكاليف، والمحافظة على الوظائف الأساسية، وتأمين الموارد، وإدارة الخطاب العام بطريقة لا توسّع الفجوة بين الأهداف المعلنة والتكاليف التي يتحملها السكان.

4. حدود النموذج الإيراني

هناك ثلاثة حدود رئيسية للنموذج الذي يربط المرونة بالصبر والاستدامة، أولها: الحد الاقتصادي؛ إذ لا يمكن للمجتمع والدولة تحمل الاستنزاف إلى أجل غير محدد، إذا تراجعت الموارد أو ارتفعت تكاليف التكيف، حيث تصبح المرونة الاقتصادية قاعدة ضرورية لاستمرار الصبر إستراتيجي. أما الحد الاجتماعي، لا يربط وجود التعبئة السياسية بتوافق مواقف المجتمع؛ إذ يمكن أن تختلف الاستجابة وفق الفئات، والمصالح والظروف، وفي هذا الصدد تُظهر دراسة (Daryakenari Rezaee) وزملائه أن العقوبات يمكن أن تنتج استجابات مختلفة باختلاف طبيعتها والفئات المستهدفة[18]. بينما الحد العسكري-التكنولوجي، فيُفهم بالإقرار بأن القدرة على تعويض التفوق التقليدي بوسائل غير متناظرة لا تعني اختفاء الفجوة التكنولوجية، فالتطور في الاستطلاع، والضربات الدقيقة، والطائرات المسيرة، والحرب السيبرانية، من القدرات التي يمكن أن تغير حسابات الاستنزاف.

وهكذا تؤكد العقيدة الإيرانية نفسها أنها ليست ثابتة، فقد أوضح (Connell) أن إيران استوعبت دروس حروب لاحقة، بما فيها الغزو الأمريكي للعراق، وحرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله، ما يعكس طبيعة تكيفية في التفكير العسكري[19].

خامسًا: النتائج والخيارات المستقبلية

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص عدد من النتائج، أهمها:

أولًا: أن المرونة المجتمعية تُمثل موردًا غير مادي، يمكن أن يدعم استدامة المجهود العسكري الإيراني، دون أن تُشكل سمة ثابتة أو خاصية ثقافية متأصلة في المجتمع، فهي

قدرة تتشكل بدرجات متفاوتة من خلال تفاعل المؤسسات، والخطاب السياسي، والخبرة التاريخية، وآليات التعبئة، فضلًا عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، من ثم فإن قدرة المجتمع على تحمُّل تكاليف الصراع لا تعمل بصورة مستقلة عن الظروف التي تنتجها أو تحد من فاعليتها.

من جهة ثانية، لا ينبغي فهم الصبر الإستراتيجي بوصفه قيمة أخلاقية أو ثقافة ثابتة، إنما باعتباره آلية لإدارة الزمن والمخاطر، فإتاحة الوقت يمكن أن تساعد الدولة على تجنب مواجهة مرتفعة الكلفة، وإعادة بناء بعض القدرات، والحفاظ على خيارات الرد، أو رفع تكلفة الصراع على الخصم، غير أن تحويل الزمن إلى مورد إستراتيجي يظل مشروطًا بوجود قاعدة مادية ومؤسسية تسمح بتحمل تكاليف الانتظار.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن استدامة المجهود العسكري الإيراني مرتبطة بحدود اقتصادية، واجتماعية وعسكرية-تكنولوجية، تؤثر الأولى في قدرة الدولة على تمويل سياساتها الدفاعية، بينما تحد القدرة الاجتماعية على التكيف والقبول من إمكانية الاستمرار في تحمل تكاليف طويلة الأمد، في المقابل، تفرض التطورات العسكرية والتكنولوجية على العقيدة الإيرانية إعادة تقييم مستمرة لأدواتها، بالأخصّ في مواجهة من يتفوق عليها في المجالات التقليدية والتكنولوجية.

كذلك، يلاحظ أن الجبهة الداخلية تحولت إلى مجال معلوماتي بالإضافة إلى بعدها الاجتماعي والمادي، فسرعة تداول المعلومات، والقدرة على التحقق منها، والثقة في المؤسسات، والحفاظ على قنوات الاتصال خلال الأزمات، أصبحت ترتبط بقدرة المجتمع على التكيف، من هنا يمكن اعتبار المرونة المعلوماتية امتدادًا حديثًا للمرونة المجتمعية، غير أن إثبات أثرها العسكري المباشر، يتعلق بمدى توظيف ومجال الاستخدام العملياتي للذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن العقيدة العسكرية الإيرانية ليست منظومة ثابتة، بل تتكيف وتتغير تبعًا للخبرة التاريخية، وطبيعة التهديدات، والمؤسسات، والموارد المتاحة، وقد شكلت الحرب العراقية-الإيرانية خبرة مهمة في ترسيخ أهمية التعبئة، والعمق الإستراتيجي، والاستنزاف، والحرب غير المتناظرة، إلا أنّ هذه العناصر لم تتوقف عند تجربة الحرب، بل أُعيد تفسيرها، وتطويرها مع تغير البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، لذلك لا تكفي الأيديولوجيا بمفردها لتفسير العقيدة الإيرانية، ولا الصبر الإستراتيجي وحده لفهم قدرتها على الاستمرار.

وفقًا لذلك، فإن من الأهمية بمكان ضرورة فهم العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ضمن سلسلة مترابطة، بحيث توفر المرونة المجتمعية قاعدة محتملة للتحمل، وينظم الصبر الإستراتيجي استخدام الزمن والمخاطر، بينما تحول العقيدة العسكرية هذه القدرة إلى خيارات عملية في الردع، والاستنزاف، وإدارة الصراع، غير أن هذه العلاقة ليست آلية ولا تضمن استمرار القدرة

على الصمود، إذ تتوقف فاعليتها بناء على مستوى الموارد الاقتصادية، وقدرة المؤسسات على التكيف، ومدى القبول الاجتماعي، وطبيعة البيئة الأمنية، فضلًا عن التطور العسكري والتكنولوجي.

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن تصور ثلاثة مسارات مستقبلية محتملة، بوصفها سيناريوهات مشروطة بتفاعل المتغيرات التي تناولتها الدراسة:

1. استمرار التكيف والردع المؤجل

يفترض هذا السيناريو استمرار قدرة الدولة على الحفاظ على حدٍ مقبول من الموارد الاقتصادية، والتكيف الاجتماعي والمؤسسي، في هذه الحالة يمكن أن يستمر الصبر الإستراتيجي كآلية لإدارة المخاطر، بحيث تستخدم إيران الزمن لتطوير قدراتها، والحفاظ على خيارات الرد، وتوظيف أدوات الردع غير المتناظر بدل الدخول في مواجهات مباشرة مرتفعة الكلفة، يظل تحقق هذا المسار مرتبطًا بقدرة الدولة على المحافظة على القاعدة الاقتصادية والمؤسسية التي تجعل الانتظار ممكنًا.

2. الاستنزاف الداخلي وتآكل قاعدة الصبر

يقوم هذا السيناريو على تراكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بما يتجاوز قدرة المؤسسات والمجتمع على التكيف، في هذه الحالة قد تتراجع قدرة الدولة على تحويل الزمن إلى مورد إستراتيجي، لأن استمرار الصراع يصبح أكثر ارتباطًا بتكاليف داخلية متزايدة، لا يعني ذلك بالضرورة انهيار المرونة المجتمعية، إنما احتمال انخفاض قدرتها على توفير المستوى المطلوب من التحمل والتعبئة، بما يفرض على صانع القرار إعادة حساب كلفة الاستمرار.

3. التكيف العسكري والمرونة الهجينة

يفترض هذا المسار استمرار إعادة ضبط العقيدة العسكرية بما يقلل الاعتماد على المواجهة المباشرة، مع توسيع استخدام الأدوات غير المتناظرة، والقدرات السيبرانية والمعلوماتية، والشبكات الإقليمية، وتوزيع مصادر الضغط خارج المجال الجغرافي المباشر للدولة. يسمح هذا النمط، من حيث المبدأ، بتقليل العبء المباشر على الجبهة الداخلية، لكنه يظل مرهونًا بقدرة إيران على توفير الموارد البشرية، والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لاستمرار هذه الأدوات، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة الإقليمية.

من بين السيناريوهات الثلاثة، يبدو التكيف العسكري والمرونة الهجينة الأكثر ملائمة مع الاتجاهات المرصودة، من خلال الجمع بين الصبر الإستراتيجي، والردع غير المتناظر، والقدرات السيبرانية والمعلوماتية، والشبكات الإقليمية، غير أن استدامة هذا المسار تظل مرتبطة بقدرة إيران على تجاوز الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على الموارد اللازمة لاستمرار هذه الأدوات.

خاتمة

لا تقود نتائج الدراســـة إلى اعتبار المرونة المجتمعية ضمانة لاســـتمرار القوة الإيرانية، بل إلى اعتبارها أحد المـــوارد التي يمكن تعبئتها ضمن منظومة أوســـع لإدارة الصراع، فكلما توافرت الموارد والمؤسســـات القادرة على تحويل التحمل الاجتماعي إلى قدرة سياســـية وعسكرية، أمكن للصبر الإستراتيجي أن يؤدي وظيفة أكبر في إدارة الزمن والمخاطر، أما عندما تتزايد كلفة التكيف وتتراجع الموارد أو تتغير طبيعة التهديـــدات بصورة جوهرية، فإن حدود هذا النموذج تصبح أكثر وضوحًا. بذلك فإن فهم العقيدة العســـكرية الإيرانية يقتضي النظر إليها باعتبارها نتاجًا متحركًا للتفاعل بين المجتمع، والمؤسســـات، والموارد، والخبـــرة التاريخية، والقدرات العسكرية، والبيئة الأمنية، في هذا الإطار لا يُمثل الصبر الإستراتيجي حالة انتظار سلبية، كما لا تمثل المرونة المجتمعية قدرة غير محدودة على التحمل، إنما يتفاعلان ضمن عقيدة تسعى إلـــى إدارة الاختلال في موازين القوة، وتوزيع تكاليف الصـــراع عبر الزمن، والتكيف مع القيود التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية.

المراجع والمصادر

(1) W. Neil Adger, "Social and Ecological Resilience: Are They Related?" Progress in Human Geography, (London: Arnold, 24, no. 3, 2000), Pp 347–364.
(2) Michael Connell, "Iran's Military Doctrine," in *The Iran Primer: Power, Politics, and U.S. Policy*, ed. Robin Wright (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2010), Pp 70–76.
(3) Adger, "Social and Ecological Resilience, Ibid, Pp 347–348.
(4) Fran H. Norris et al., "Community Resilience as a Metaphor, Theory, Set of Capacities, and Strategy for Disaster Readiness," American Journal of Community Psychology, (New York: Springer, 41, no. 1–2, 2008), Pp 127–150.
(5) Annie Tracy Samuel, The Unfinished History of the Iran-Iraq War: Faith, Firepower, and Iran's Revolutionary Guards (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), Pp48–67.
(6) Babak RezaeeDaryakenari, Vahid Ghafouri, and Nihat Kasap, "Who Rallies Round the Flag? The Impact of the US Sanctions on Iranians' Attitude toward the Government," Foreign Policy Analysis, (Oxford: Oxford University Press, 21, no. 1, 2025), orae 033.
(7) Connell, "Iran's Military Doctrine", Ibid, Pp 70–76.
(8) Elizabeth Kier, "Culture and Military Doctrine: France between the Wars," International Security, (Cambridge: MIT Press, 19, no. 4, 1995), Pp 65–93.
(9) Zep Kalb, "Mobilized Resilience and Development under Sanctions in Iran," Development and Change 55, no. 5 (2024), Pp 933–934.
(10) Rezaee Daryakenari, Ghafouri, and Kasap, "Who Rallies Round the Flag?,", Ibid, orae 033.
(11) Michael Eisenstadt, "The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Religion, Expediency, and Soft Power in an Era of Disruptive Change," Middle East Studies Monograph Series, (Quantico, VA: Marine Corps University, no. 7, 2015), Pp 15–16.
(12) Connell, "Iran's Military Doctrine", Ibid, Pp 70–76**.**
(13) Ibid.
(14) Christopher Peterson, Nansook Park, and Patrick J. Sweeney, "Group Well-Being: Morale from a Positive Psychology Perspective," *Applied Psychology,* (Oxford: Wiley-Blackwell, 57, no. S1, 2008), Pp 19–36**.**
(15) Sara Bazoobandi, "Der Informationskrieg des Irans," SIRIUS – Zeitschrift für Strategische Analysen, (Berlin: De Gruyter, 8, no. 4, 2024), Pp 367–381.
(16) Saeid Golkar and Kasra Aarabi, "The Web of Big Lies: State-Sponsored Disinformation in Iran," Contemporary Politics, (London: Routledge, 30, no. 4, 2024), Pp 485–507.
(17) Artemiy Grinchevskiy, "Trolling Diplomacy: The Evolution of Digital Statecraft from Tweets to Deepfakes," *Frontiers in Political Science* 8 (July 2026), accessed September 18, 2026, https://is.gd/qeY-mJK
(18) Rezaee Daryakenari, Ghafouri, and Kasap, "Who Rallies Round the Flag?,", Ibid, orae 033
(19) Connell, "Iran's Military Doctrine", Ibid, Pp 70–76.

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
17 أغسطس 2026	15 أكتوبر 2026	23 نوفمبر 2026

مناورات «حزام الأمن البحري» والتعاون الإيراني مع الصين وروسيا في خليج عُمان

ليوناردو جاكوبو ماريا مازوكو

باحث متخصص في الشؤون الأمنية لمنطقة الخليج

مستخلص

تنامى اهتمام الدول بالمناورات العسكرية المشتركة بهدف تحسين قدراتها العملياتية، وإظهار اصطفافها السياسي، وبناء علاقاتها الإستراتيجية، بيد أنَّ هذه الوظائف العسكرية والسياسية لا تتطور بالضرورة بالوتيرة نفسها. تتناول هذه الدراسة مناورات «حزام الأمن البحري» والتي تعرف اختصارًا بـ(MSB)، وهي مناوراتٌ بحريةٌ دوريةٌ تُجريها إيران والصين وروسيا منذ عام 2019، بهدف تقييم تطور التعاون البحري الثلاثي وحدوده. وبالاستناد إلى أربعة مؤشراتٍ هي مدة المناورات، والوحدات البحرية المشاركة، والقدرات الأساسية، والأنشطة الإضافية، تذهب الدراسة إلى أنَّ مناورات «حزام الأمن البحري» أسهمت تدريجيًا في إضفاء طابعٍ مؤسسيٍ على التفاعل بين هذه الجيوش الثلاثة، مع بقائها مائلةً نحو الاستعراض السياسي وبناء العلاقات أكثر من تطوير مستوياتٍ متقدمةٍ من التوافق العملياتي البحري أو ما يُعرف بـ «قابلية التشغيل البيني البحري | Naval Interoperability». وقد شهدت الدورات المتعاقبة للمناورات تطوراتٍ عملياتيةٍ تدريجية، شملت تدريباتٍ أكثر تقدمًا على استهداف الأهداف وأنشطة الرماية بالذخيرة الحية، مع اتساع نطاقها الدبلوماسي بعد مشاركة الدول المراقبة فيها. ومع ذلك، بقيت مناورات «حزام الأمن البحري» متمركزةً حول مهام الأمن البحري منخفضةً إلى متوسطة الشدة، ولم تقدم سوى أدلةٍ محدودةٍ على وجود قابلية تشغيلٍ بيني ذات طابع مؤسسي أو قدرة على الردع، كما كشف إلغاء دورة عام 2026 قُبيل عملية «الغضب الملحمي» التي شنتها الولايات المتحدة ضد إيران بصورةٍ أكبر عن هذه القيود. وتخلص الدراسة إلى أنَّ مناورات «حزام الأمن البحري» تُفهم على نحوٍ أدق بوصفها أداةً مرنةً للدبلوماسية البحرية، ظلت أهميتها السياسية تتجاوز باستمرار فاعليتها العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الصين، إيران، المناورات البحرية، «مناورات حزام الأمن البحري»، المحيط الهندي، عملية الغضب الملحمي، الدبلوماسية البحرية.

مقدمة

لطالما نظرت الدول إلى المناورات العسكرية المشتركة بوصفها وسيلةً للتعبير عن متانة العلاقات الدفاعية، وكانت هذه المناورات غالبًا ما تُجرى في إطار التحالفات العسكرية، حيث تتدرب الدول الأعضاء معًا لمواجهة تهديدٍ مشترك، بيد أنَّ هذا النمط أخذ يتراجع تدريجيًا في النظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة، ويُعزى ذلك بدرجةٍ كبيرة إلى أنَّ التعددية، باعتبارها نهجًا لتنظيم التعاون الدفاعي، أصبحت تشمل المهام العسكرية أكثر من ذي قبل[1]. ولا يزال التموضع الجيوسياسي والاصطفاف الإستراتيجي عاملين مؤثرين بدرجةٍ كبيرةٍ في قرار الدولة المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة، لكن لم يعد وجود تحالفاتٍ رسميةٍ شرطًا ضروريًا لإجرائها، ويتجلى هذا التطور بوضوحٍ خاص في المجال البحري، حيث تنامت أهمية المناورات البحرية المشتركة المتكررة في صياغة الدبلوماسية العسكرية والرسائل السياسية.

غير أنَّ الوظائف السياسية والعسكرية للمناورات لا تتطور بالضرورة بالوتيرة نفسها؛ فالمناورات الدورية قد تُوطِّد التواصل بين الجيوش وتُظهر صورةً توحي بوجود اصطفافٍ إستراتيجي، من دون تحقيق مكاسب موازية في التوافق العملياتي (قابلية التشغيل البيني | interoperability) أو الفاعلية القتالية. تبحث هذه الدراسة هذا التباين من خلال «مناورات حزام الأمن البحري»، وهي مناوراتٌ بحريةٌ دورية تجريها إيران والصين وروسيا منذ عام 2019. وتطرح تساؤلاتٍ من خلال تتبُّع دوراتها المتعاقبة عن الكيفية التي تطورت بها هذه المناورات على المستويين العملياتي والسياسي، وما الذي يكشفه هذا التطور عن عمق التعاون البحري الثلاثي وحدوده.

وتذهب الدراسة إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» أسهمت تدريجيًا في إضفاء طابعٍ مؤسسي على التفاعل بين الجيوش، مع بقائها أكثر ميلًا إلى الاستعراض السياسي وبناء العلاقات منها إلى تحقيق مستوياتٍ متقدمةٍ من التوافق العملياتي البحري (قابلية التشغيل البيني البحري). وقد شهدت الدورات المتعاقبة تطوراتٍ عملياتية تدريجية، شملت أنشطةً أكثر تعقيدًا في مجال استهداف الأهداف والتدريب بالذخيرة الحية، فيما أدى توسيع مشاركة المراقبين إلى زيادة النطاق الدبلوماسي للمناورات. ومع ذلك، ظلت المناورات متمحورةً حول مهام الأمن البحري منخفضةً إلى متوسطة الشدة، ولم تقدِّم سوى أدلة محدودة على تحقيق توافقٍ عملياتي مؤسسي أو قدرة ردعية. وتتعارض هذه النتيجة مع القراءات التي تنظر إلى التفاعل العسكري بين إيران وروسيا والصين بوصفه دليلًا على تبلور محورٍ إستراتيجي أكثر صلابة[2]، وتتوافق بدلًا من ذلك مع الرؤى الأكثر حذرًا بشأن بروز كتلةٍ عسكريةٍ مكتملة الأركان[3]. وتشير الدراسة إلى أنَّ تكرار التواصل العسكري يمكن أن يستمر مع محدودية التكامل العسكري.

أولًا: المنهجية والمقاربة النظرية

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة الطولية النوعية (qualitative longitudinal case-study approach) لبحث تطور «مناورات حزام الأمن البحري» عبر دوراتها المتعاقبة. وبدلًا من التعامل مع المناورات باعتبارها حدثًا واحدًا، يفكك التحليل في هذه الدراسة المناورات إلى دوراتها المنفردة، ويتتبع بصورةٍ منهجيةٍ التغيرات التي طرأت على تكوينها ومضمونها العملياتي والأنشطة المصاحبة لها. ويستند هذا النهج إلى منهج دراسات الحالة المنظمة والمركزة (structured and focused case-study research) الذي طوره جورج وبينيت (George وBennett)، والذي تُفحص بموجبه الملاحظات داخل الحالة الواحدة من خلال مجموعةٍ متسقةٍ من الأسئلة المستمدة من هدف البحث[4].

ويستند التحليل التجريبي إلى مجموعة بياناتٍ أصليةٍ تغطي خمس دورات من «مناورات حزام الأمن البحري»، بدءًا من أول دورة ثلاثية عام 2019 وحتى عام 2025. واستُبعدت دورة عام 2021 لأنها كانت ثنائيةً فقط بين إيران وروسيا. وتسجل مجموعة البيانات أربعة أبعادٍ رئيسية لكل مناورة: (1) المدة؛ و(2) الوحدات البحرية المشاركة، بما يشمل عددها ونوعها والدولة التي تنتمي إليها؛ و(3) القدرات الأساسية، ويُقصد بها الأنشطة العملياتية الرئيسية التي جرى التدريب عليها خلال المناورة، مثل مكافحة القرصنة، والبحث والإنقاذ، وتحرير الرهائن، والتكتيكات الحركية، والتدريب بالذخيرة الحية؛ و(4) الأنشطة الإضافية، بما في ذلك مشاركة المراقبين، وتمارين التصوير (**PHOTOEXs**)، وزيارات الموانئ، والأنشطة الثقافية والرياضية، وغيرها من الفعاليات التي تُقام بالتوازي مع الجانب العملياتي. وتوفر هذه الفئات أساسًا متسقًا لرصد التغيرات التدريجية في البعدين العسكري والدبلوماسي للمناورات، غير أنَّ إعداد مجموعة البيانات تَعقَّد بسبب تفاوت مستويات الإفصاح العلني بين المشاركين الثلاثة؛ فعلى خلاف الصين وروسيا، لا تنشر إيران بانتظامٍ قوائم شاملة بالوحدات البحرية المشاركة في المناورات، ما يجعل من الصعب تحديد التكوين الكامل للقوة الإيرانية المشاركة في بعض الدورات.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأبعاد الأربعة المشار إليها سابقًا في التحليل البنيوي لكن طبَّق أيضًا إطار روسييه وهينغ وكانون (Rossier, Heng, Cannon) المكون من خمسة مؤشرات، والذي من خلاله يفسِّر الدلالة الأوسع للتغيرات في المشاركين، والمحتوى، والموقع، والتواتر، والتأطير[5]، واعتمد الباحث على هذا الإطار الخماسي فقط في الحالات التي يمكن من خلالها توضيح البعد السياسي للمناورة، وبالتالي يساعد الجمع والتميز بين هذين المسارين في تقييم التطور الملحوظ للمناورات والعلاقة بين مضمونها العملياتي ورسائلها السياسية.

وبناءً على ذلك يعتبر تناول مفهومي المناورات العسكرية المشتركة، والدبلوماسية البحرية، مدخلين مهمين لتقييم المناورات العسكرية المشتركة بين إيران والصين وروسيا في بحر عمان، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

1. مفهوم المناورات العسكرية المشتركة

على الرغم من عدم وجود تعريفٍ أكاديمي يُحظى بإجماعٍ كاملٍ للمناورات العسكرية، فإنَّه يمكن وصفها بأنَّها فعالياتُ تدريبية تشارك فيها دولتانِ على الأقل، تستعرض خلالها الدول المشاركة قدراتها وعزمها عبر محاكاة عملياتٍ قتاليةٍ وغير قتالية سعيًا إلى تحقيق مجموعةٍ متنوعة من الأهداف السياسية والعسكرية.

وتاريخيًا، لجأت الدول إلى المناورات العسكرية المشتركة باعتبارها أداةً متعددة الاستخدامات لتعزيز الجاهزية للحرب. ويختلف نطاق المناورات التي يمكن للدول إجراؤها بدرجةٍ كبيرة، بدءًا من التدريبات القتالية المتقدمة التي تتطلب مستوياتٍ عاليةٍ من قابلية التشغيل البيني في القتال والتكامل في القيادة والسيطرة، وصولًا إلى تدريباتٍ أقل تعقيدًا لا تتطلب سوى درجة معتدلة من التنسيق العسكري والوسائط العسكرية. وقد تركز التدريبات كذلك إما على هيئات الأركان، كما في تمارين مراكز القيادة، أو على القوات، كما في التدريبات الميدانية، أو تجمع بين الاثنين. ومن ثم، تسعى كل مناورةٍ إلى تحقيق مجموعةٍ محددةٍ من الأهداف العسكرية المقصودة بحسب تكوينها ومدتها ومحور تركيزها. ومع ذلك، يمكن عمومًا تصنيف المناورات العسكرية ضمن أغراضٍ دفاعيةٍ إذا كانت تستهدف تعزيز الاستعداد القتالي، أو أغراضٍ هجومية إذا كانت موجهة نحو ممارسة الضغط أو الاستعداد للصراع[6].

وعلى الرغم من أنَّ الاستعداد التقليدي للحرب والفاعلية القتالية لا يزالان من الوظائف الأساسية للمناورات العسكرية، فقد تحولت هذه المناورات بصورةٍ متزايدة إلى أداةٍ من أدوات السياسة الخارجية، ولا سيما خلال حقبة الحرب الباردة. وتشمل الأهداف التكتيكية والفنية: تدريب القوى البشرية، والحفاظ على القدرات القتالية، ودعم التجريب التكنولوجي والعقائدي. أما الأهداف السياسية والإستراتيجية فتشمل مساعي طمأنة الشركاء، ودعم توحيد المعايير، وتعزيز الدبلوماسية، وردع الخصوم، والاستعداد للحرب[7]، لذا تُعدُّ المناورات العسكرية أداةً مرنةً لتحقيق طيفٍ واسعٍ من الأهداف السياسية والعسكرية، وإرسال رسائل مختلفة إلى جماهير متعددة.

جدول (1) أهداف المناورات العسكرية

التكتيكية-التقنية	السياسية-الإستراتيجية
■ التدريب على إجراءات الاتصالات والخدمات اللوجستية ■ الحفاظ على المهارات القتالية وإدخال كفاءات قتالية جديدة ■ التجريب (المعدات، والمفاهيم، والإستراتيجيات)	■ طمأنة الحلفاء والدول الصديقة والداخل ■ إصلاح قطاع الدفاع وتوحيد المعايير الدبلوماسية ■ ردع الخصوم ■ الاستعدادات الهجومية

Source: Beatrice Heuser, "Reflections on the Purposes, Benefits and Pitfalls of Military Exercises."

وقد أعادت التطورات الحديثة، التي أدخلت أدوات وتقنيات محاكاةٍ مبتكرةٍ في إجراء التدريبات العسكرية، إحياء الاهتمام بكيفية تدريب الدول معًا[8]، لكن لا تزال المناورات العسكرية، ولا سيما تداعياتها السياسية الأوسع، موضوعًا لم يحظَ بالقدر الكافي من البحث الأكاديمي[9]. وباعتبارها محورًا لعلاقاتٍ وتبادلاتٍ عسكريةٍ مكثفة، تنطوي المناورات العسكرية المشتركة على بُعدٍ علائقي مهم، وتُعدُّ أداةً قيّمة للدبلوماسية العسكرية في زمن السلم، إذ تُعزز الثقة والاحترام المتبادلين بين القوات من خلال الاستخدام البنّاء للوسائل الدفاعية[10]. وإلى جانب ذلك، تمثل المناورات العسكرية، شأنها شأن التحالفات، وسيلةً قويةً تستخدمها القوى الكبرى لإظهار دعمها لحلفائها[11]، كما تشكل أداة اندماجٍ وتقاربٍ قوية تسهم بفاعلية في تشكيل التصورات بشأن التهديدات المشتركة وتطوير مقارباتٍ عقائديةٍ مشتركة للتعامل معها[12]. ويعرّف وولفلي هذه الفعاليات التدريبية المتمحورة حول العلاقات بأنَّها «مناوراتٌ تشكيلية | shaping exercises»، ويرى أنَّها تستهدف في المقام الأول التأثير في خصائص الدول أو العلاقات بينها، بدلًا من تعزيز الردع والقدرات القتالية. ويتمثل هدفها الرئيس في تقليص حالة عدم اليقين الإستراتيجي، ويتحقق ذلك عمليًا من خلال السعي إلى كسب حلفاء جدد، وتعزيز الشراكات القائمة، وتنمية الثقة الجماعية[13].

غير أنَّ المناورات العسكرية قد تتجاوز مجرد إظهار نوايا الردع، فتُرسِّخ تصورًا بأنّ دولةً ما مستعدةٌ لانتهاج سلوكٍ عدائي، بما قد يدفع خصومها إلى الدخول في دوامةٍ من العداء تغذي نفسها بنفسها، من خلال إظهارهم امتلاك الوسائل والعزم على التصدي لهذه التحركات الاستفزازية. ومع ذلك، تتراجع بدرجةٍ كبيرةٍ احتمالات الصراع الكامنة في الفعاليات التدريبية عندما تُجرى المناورات العسكرية في إطار تحالف، إذ إنَّ الدرجة العالية من الطابع المؤسسي التي تتسم بها التحالفات غالبًا ما تحدُّ من هذه التداعيات التصعيدية[14]. وتنبع المخاوف

المرتبطة بالمناورات العسكرية المشـــتركة من حقيقة أنَّ الدول كثيرًا ما لجأت إلى استخدام المناورات العســـكرية غطاءً للتحضير لعملياتٍ قتاليةٍ هجومية، كما حدث في التدريبات التي قادتها روســـيا قُبيل غزو موســـكو لأوكرانيا عامي 2014 و2022 [15]. ويبقى خطر إساءة تفسير مثل هذه الفعاليات التدريبية، وما قد يترتب عليه من حســـاباتٍ خاطئة وإجراءاتٍ تصعيدية، خطرًا حقيقيًا، لكن يمكن الحد منه بدرجةٍ كبيرةٍ من خلال التواصل الفعّال بشأن حجم المناورة العسكرية ونطاقها وطبيعتها[16].

وتبقى المناورات العسكرية وسيلةً قويةً لإظهار الفاعلية العسكرية علنًا أمام أعين الخصوم والأصدقاء، وهي الفاعلية التي تســـتند إليهـــا ترتيبات ردع الخصوم وطمأنـــة الأصدقاء[17]. وبصـــرف النظر عن حجم المنـــاورة ونطاقها والنتائـــج التي تحققها، فإنَّ صـــورة وجود قواتٍ مسلحة مختلفة وهي تتدرب معًا تنطوي على دلالاتٍ مهمة بالنسبة إلى تصورات توزيع القوة؛ فبالنســـبة إلى الأطراف التي تراقب المناورات العســـكرية المشتركة، سواء أكانت خصومًا أم حلفاء أم أطرافًا محايدة، تسهم مثل هذه العروض المرئية للقوة العسكرية في ترسيخ أو تعزيز الاعتقاد بأنَّ الدول المشـــاركة تمتلك القدرة والإمكانات اللازمة لانتهاج سياساتٍ محددة[18]. ومن خلال التعبئة الفعلية للقوات والأصول العسكرية، تمثل التدريبات خطوةً وسطيةً تقف بين إطلاق التهديدات والانتقال إلى عملٍ عسكري ملموس، وهي بذلك ترسل رسالةً من إقليمٍ معين يتردد صداه إلى الساحة العالمية.

ولا تقتصر قيمة المناورات العســـكرية على وظيفتها بوصفها عدســـةً تحليليةً لدراســـة التفاعلات الأمنية بين الدول؛ فالفعاليات التدريبية ليست مجرد تجسيدٍ مرئي لاصطفافاتٍ جيوسياسية قائمة؛ بل تسهم بفاعلية في تشكيل المســـرح الإستراتيجي الذي تُجرى فيه. ولا يمكن فصل هذه الفعاليات عن الســـياق الجيوسياســـي الذي تجري ضمنه[19]، إذ تنقل رسائل وتفضي إلى نتائج ملموسة تؤثر في طيفٍ واسعٍ من الجماهير، بدءًا من الدول المشاركة، مرورًا بالخصوم، ووصولًا إلى المراقبين المحايدين[20].

وتشكل «المناورات البحرية المشـــتركة | JNE»، بوصفها الصيغة البحرية لـــ«المناورات العســـكرية المشتركة JME | »، موضوع هذه الدراســـة. ومع أنَّ الدول انخرطت منذ زمنٍ بعيد في التدريبات البحرية، فقد أصبحت المناورات البحرية المشـــتركة المنتظمة والمنظمة أكثر تواترًا في مختلف المسطحات المائية حول العالم، بما يؤكد تجدُّد المكانة المحورية للبحار في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء. ومع ذلك، لم تحظَ المناورات البحرية المشـــتركة، مقارنةً بنظيراتها البرية والجوية، إلا باهتمـــامٍ أكاديمي محدود بوصفها فئةً مستقلة من المناورات العسكرية. وتتمثَّل السمة الأساسية التي تميز المناورات البحرية المشتركة عن غيرها من المناورات العسكرية في أنها تُجرى في المياه الدولية، أيّ على مسرحٍ يخاطب بطبيعته جماهير متعددة. وإلى جانب قابلية التشـــغيل البيني والفاعلية العملياتية،

تتمثل إحدى أبرز فوائد هذه المناورات في أنَّ التدريب مع قواتٍ بحريةٍ أكثر تقدمًا يعزز السمعة المهنية للدول الأقل قوة[21]. ونظرًا إلى تعدد الوظائف المنسوبة إلى المناورات العسكرية، ومن ثم إلى المناورات البحرية المشتركة، يحذِّر روسييه وهينغ وكانون من الخلط بين نتائجها المختلفة، لما قد يؤدي إليه ذلك من طمس الأغراض والآثار المميزة لكل مناورةٍ على حدة. ولمعالجة ذلك، يقترحون إطارًا من خمسة مؤشرات لتقييم مدى إعطاء مناورةٍ بعينها الأولوية للفاعلية العسكرية أو الاستعراض السياسي أو بناء العلاقات[22].

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج، فقد تناولت الدراسات الأكاديمية المناورات العسكرية في المقام الأول باعتبارها عنصرًا فرعيًا ضمن تقييماتٍ أوسع للفاعلية العسكرية، وجرى تقييم قيمتها أساسًا من حيث إسهامها في تحسين القدرات القتالية، وقابلية التشغيل البيني، والجاهزية العملياتية، بدلًا من التعامل معها باعتبارها عدسةً تحليلية يمكن من خلالها دراسة الأنماط الأوسع للتفاعل الإستراتيجي[23]، ولم تبدأ الدراسات التي تبحث دور المناورات البحرية المشتركة في الخليج، بما يتجاوز إسهامها التقليدي في الفاعلية القتالية، في الظهور إلَّا مؤخرًا. وفي معرض تناولهما للأبعاد الرمزية والعملية للفعاليات التدريبية، يرى كانون وسيم أنَّ المناورات البحرية المشتركة تشكل أداةً قيّمةً، وإن كانت غير مكتملةٍ، لدراسة كيفية إدراك دول الخليج العربية لتصاعد التنافس بين القوى الكبرى واستجابتها له، فضلًا عن رؤاها المتنافسة للنظام الدولي[24]. ويشير هذا النهج إلى القيمة التحليلية والتفسيرية الأوسع لدراسة الشؤون الإقليمية من خلال منظور المناورات البحرية المشتركة؛ فإلى جانب تطوير الفاعلية القتالية، يمكن للمناورات البحرية الدورية أن تكشف أنماط الاصطفاف الإستراتيجي، والإشارات الدبلوماسية، واستجابات الدول للتحولات، سواء أكانت متصورةً أم فعليةً، في توزيع القوة.

وتحتل المناورات العسكرية موقعًا فريدًا في المسافة الممتدة بين السلم والحرب؛ فهي تُجرى في زمن السلم، لكنها تستخدم أدواتٍ وممارساتٍ مرتبطةٍ بالحرب. وبوقوعها عند نقطة التقاء الفاعلية القتالية، والتكتيكات العسكرية، والانفتاح الدبلوماسي، وسياسات القوة، تشكل المناورات العسكرية المشتركة مؤسسة أمنية هجينة قادرة على تحقيق أهدافٍ متعددة وإيصال رسائل مختلفة إلى طيفٍ متنوعٍ من الجماهير. وقد تكون هذه الإشارات صريحةً أو أكثر ضمنية، تبعًا للأهداف المنشودة، والقدرات المعروضة، والجماهير المستهدفة، وتتزايد قيمتها التحليلية بفضل انتظامها المتكرر. فلأنَّ المناورات العسكرية المشتركة غالبًا ما تُجرى بصورةٍ دوريةٍ، فإنَّها تتيح فرصةً لتتبع التغيرات بمرور الوقت في أنماط التفاعل العسكري والاصطفاف الإستراتيجي والإشارات السياسية. وبهذا المعنى، يمكن للمناورات المتكررة أن تؤدي دور نافذةٍ محدودةٍ تتيح رصد تطور التعاون العسكري والعلاقات السياسية بين الدول المشاركة.

وفي الوقت نفســـه، تمثل الطبيعة الدورية للمناورات ميزةً تحليليـــةً وقيدًا محتملًا في آن واحد؛ فالانتظام يتيحُ رصد التغيرات التدريجية في المشاركين والمضمون العملياتي والرسائل السياســـية، لكنه قد يحجبُ أيضًا مدى كون هذه المناورات عروضًا سياســـيةً مصممةً بعنايةٍ ومحددة النطـــاق، لذا لا ينبغي التعامل مـــع مجرد إجرائها باعتباره دليلًا مباشـــرًا على حدوث تغيراتٍ موازيةٍ في قابلية التشغيل البيني العسكري أو الاصطفاف السياسي، بل تكمن الأهمية التحليلية للمناورات العسكرية المشـــتركة في العلاقة بين ما تؤديه عمليًا وما تنقله رمزيًا. إذ يمكن لمضمونها العملياتي أن يكشف التغيرات في القدرات وأشكال التعاون التي تكون الدول مستعدةً لممارستها معًا، فيما يمكن لأبعادها السياسية والرمزية أن توضح الكيفية التي تسعى بها الدول إلى تقديم تلك العلاقات أمـــام الجماهير الخارجية. ومن خلال قراءة هذين البعدين معًا، بدلًا من التعامل مع الوظيفة العملية أو الرمزية للمناورات بوصف أي منهما كافيًا بمفرده، يمكن اســـتخدام المناورات العسكرية المشتركة مؤشـــرًا أكثر دقةً وتعددًا للأبعاد لفهم تطور العلاقات الأمنية.

2. الدبلوماسية البحرية

تُعرف القوة البحرية بوصفها القدرة على اســـتخدام المجال البحري لتحقيق أهداف سياسية، وهي تســـتمد مقوماتها من القدرة على توظيف البحر وســـيطًا لنقل الســـلع والأفراد، وعبور القوات البحرية لأغراضٍ سلمية وقتالية، واستغلال الموارد البحرية، ومن هذه الاستخدامات يمكن تحديد ثلاث وظائف عامة للقوة البحرية: الوظائف الدبلوماســـية، ومهام إنفاذ القانون، والمهام العســـكرية[25]. وتجعل المرونة والوضوح والانتشار، وهي خصائص متأصلة في القوة البحرية، منها أداةً فعالةً بوجهٍ خاص لتحقيق الأهداف الدبلوماســـية[26]. وتمثل الدبلوماسية البحرية أحد أوجه القوة البحرية، وتشـــمل طيفًا واســـعًا من الأنشـــطة التي لا تصل إلى حدِّ الحرب، وتُســـتخدم فيها القوات البحرية لتحقيق أهداف سياسية، وتتراوح هذه الأنشطة بين أشكال التعاون والدعم، بما في ذلك زيـــارات الموانئ والمناورات والتدريب والتفاعل البحري، وأشكال أكثر إكراهًا تشمل الردع والإجبار واستعراض القوة[27].

ومن ثم، تتجاوز الدبلوماســـية البحرية النظر إلى الوحدات البحرية بوصفها مجرد تجلياتٍ للقوة الصلبة؛ فالســـفن الحربية، باعتبارها ترســـاناتٍ عائمة، تؤدي بلا شك وظائف دفاعية مهمة، لكن فائدتها السياســـية لا يمكن اختزالها في قدراتها العســـكرية. فالوحدات البحرية هي أيضًا مؤسساتٌ سياســـيةٌ ودبلوماســـيةٌ قادرة على أداء وظائف إكراهية وداعمة ورمزية، تبعًا للسياق السياســـي والجيوإستراتيجي الذي تُنشر فيه[28]، لذا لا تكمن أهميتها فيما يمكنها فعله ماديًا في البحر فحسب، بل أيضًا في الرسائل التي ينقلها وجودها. فنشر سفينةٍ حربيةٍ قد يبعث برســـالةٍ تنم عن العزم، أو يُظهر اصطفافًا سياسيًا، أو يطمئن الشركاء، أو يكرّس حضورًا، أو يعبّر عن مطالباتٍ تتعلق بمجالٍ بحري معين، حتى عندما لا تُســـتخدم السفينة في عملياتٍ

قتالية. ومن ثم، تنطوي القوة البحرية على بُعدٍ تواصلي مهم، إذ يمكن للانتشار المرئي للقوات البحرية أن يُحدث آثارًا سياسيةً بمعزلٍ عن استخدامها العسكري المباشر.

ولذلك ركزت الأدبيات التي ظهرت بعد الحرب الباردة على الطابع العلائقي والسياقي للقوة البحرية، مؤكدةً أنَّ الدلالة السياسية لأيّ تحركٍ بحري لا يمكن تحديدها بمجرد النظر إلى القدرات المستخدمة، بل إنَّ فهم أسباب حدوث نشاطٍ بحري معين يتطلب الانتباه إلى كيفية تنفيذ هذا النشاط، والجهة التي تنفذه، وما يجري فعليًا في البحر[29]. وبهذا المعنى، يشكِّل نشر القوات البحرية استعراضًا ملموسًا للقوة العسكرية، وشكلًا قد يكون بالغ التأثير من أشكال الاتصال السياسي، كما يتيح الظهور الواضح للسفن الحربية نقل رسائل مختلفة إلى جماهير متعددة، تشمل الجمهور المحلي، والدول المشاركة، والحلفاء، والدول الصديقة، والخصوم المحتملين[30]. ومن اللافت أنَّ وضوح حضور الوحدات البحرية غالبًا ما تكون له أهمية سياسية تفوق قدرتها الفعلية على تنفيذ عملياتٍ عسكرية محددة، وهو ما يؤكد القيمة الدبلوماسية الكبيرة المرتبطة بوجودٍ بحري في سياقٍ جغرافي وإستراتيجي معين، حتى وإن لم يقترن ذلك بكفاءةٍ قتاليةٍ فعلية[31].

ويكتسب هذا التمييز أهميةً خاصةً في حالة المناورات البحرية متعددة الجنسيات؛ فهذه المناورات تحقق، بلا شك، فوائد عسكرية ملموسة من خلال التدريب المشترك، والتفاعل العملياتي، وتطوير قابلية التشغيل البيني، لكن لا يمكن استنتاج دلالتها السياسية من هذه الوظائف وحدها. إذ يمكن لتشكيل القوات المشاركة، وطبيعة الأنشطة المختارة، والموقع الجغرافي، والكيفية التي تُعرض بها المناورة أمام الجمهور، والجماهير التي تستهدفها، أن تسهم جميعها في تحقيق أهدافٍ دبلوماسية أوسع، وبالتالي يمكن للمناورة البحرية أن تكون في الوقت نفسه نشاطًا عسكريًا وأداةً للاتصال السياسي.

وتذهب هذه الدراسة إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» ينبغي فهمها أساسًا من خلال هذا البعد الدبلوماسي للقوة البحرية؛ فعلى الرغم من أنَّ المناورات حقَّقت فوائد عسكرية ملموسة من خلال التدريب المشترك والتفاعل العملياتي، فإنَّ التدقيق فيها يشير إلى أنَّ بناء القدرات لم يكن هدفها الرئيس، بل وفَّرت لإيران منصةً متعددة الاستخدامات لإظهار اصطفافها السياسي مع الصين وروسيا في لحظةٍ جيوسياسيةٍ حاسمة، مع توجيه رسائل مختلفة في الوقت نفسه إلى جماهير متعددة. وعليه توضح «مناورات حزام الأمن البحري» كيف يمكن للمناورات البحرية أن تؤدي دورًا لا يقتصر على كونها آليات لبناء القوة البحرية، بل يمتد إلى كونها أدوات توظف الدول من خلالها المجال البحري لتحقيق أغراض سياسية.

ثانيًا: القوة البحرية الإيرانية وشركاؤها الإستراتيجيون

جاءت مناورات الحزام البحري منسجمةً مع إستراتيجية الدفاع البحري الصينية، ومع طبيعة تحالفاتها مع القوى الدولية الكبرى، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

1. إستراتيجية الدفاع البحري الإيرانية

تتشكَّل إستراتيجية الدفاع البحري الإيرانية، في جوهرها، من التفاعل بين الجغرافيا وتصورات التهديد[32]، حيث يُعــدُّ الخليج ومضيق هرمز معًا سلاحًا ذو حدين في التفكير الإســتراتيجي الإيراني[33]. فمن ناحيةٍ، مثَّل تاريخيًا مصدرًا رئيسًا لانعدام الأمن، إذ استخدمت القوى الأجنبية مرارًا الحدود البحرية الجنوبية لإيران منفذًا للتدخل، بما قيَّد الاســتقلالية السياسية لطهران وهدَّد سلامة أراضيها. ومن ناحيةٍ أخرى، يتيح امتداد الســاحل الإيراني وقربه من مضيق هرمز لطهران النظر إلى الخليج بوصفه مجال نفوذٍ طبيعي يمكنها من خلاله استعراض قوتها وتعزيز مطالبتها بالقيــادة الإقليمية، لذلك تُعدُّ المياه المحاذية للســواحل الإيرانية مصدرًا للضعف الإســتراتيجي وفي الوقت نفسه فرصةً لإبراز القوة، وتعتمد الطريقة التي توفِّق بها طهران بين هذين التوجهين المتنافسين إلى حدٍّ كبير على تقييمها لأنشطة خصومها ونواياهم[34].

أرست إيران أســس عقيدتها البحرية المعاصرة خلال الحرب الإيرانية-العراقية، ولا سيما خلال حرب الناقلات في ثمانينيات القرن العشرين؛ فقد كشفت الحرب مواطن الضعف في البحرية التقليدية الموروثة من عهد الشــاه، وأظهرت حدود القــدرة على تحدي قواتٍ بحريةٍ متفوقةٍ باستخدام الوسائل التقليدية. وبحلول نهاية الحرب، خلص مخططو الدفاع الإيرانيون إلى اســتحالة تحقيق التكافؤ الكمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وإن امتلكت اسطولًا كبيرًا سيظل عرضةً للهجمات الانتقامية من البحرية الأمريكية، مما دفع طهران لتطوير وسائل بديلة لموازنــة التفوق التقليدي الأمريكي، مســتفيدةً بدرجةٍ كبيرةٍ من الــدروس العملياتية للحرب ومن الخصائص الجغرافية للخليج[35].

ونتيجــةً لذلك، جمعت البنية البحريــة الإيرانية بين القوة البحريــة التقليدية والقدرات غير المتكافئة وغير التقليدية، حيث تحتــل جغرافية الخليج موقعًا محوريًا؛ فمياهه الضحلة، وممراته الملاحية الضيقة، وجزره، وبيئته الســاحلية المعقدة تحــدُّ من قدرة القطع البحرية الكبيرة على المناورة، فيما تتيح للقوات الأصغر حجمًا والموزعة على نطاقٍ واسع فرصًا للتخفي والعمل انطلاقًا مــن مواقع متعددة[36]. وتتولى القوة البحريــة التابعة للحرس الثوري، وليس «بحرية جمهورية إيران الإسلاميــة» التقليدية أي البحرية التابعــة للجيش النظامي، الدور الرئيسي لاستغلال هذه الظروف. وتتمحور عقيدتها البحرية حول زوارق الهجوم السريع عالية الحركة، والألغام البحرية، ومنظومات الصواريخ الساحلية، والمُسيَّرات، وشبكةً من المواقع البحرية التي تتيح لطهران شنّ هجماتٍ بأعداد كبيرة من الزوارق، وتنفيذ عمليات الصعود على متن السفن، وزرع الألغام لأغراضٍ هجوميةٍ، وغير ذلك من أشكال التعطيل في البحر[37].

وتضيف القوات الصاروخية طبقــةً أخرى إلى هذه البنية الدفاعيــة؛ إذ يمكن للصواريخ الإيرانية المتوســطة والطويلة المدى أن تؤدي وظائف هجوميةً ودفاعية على حد ســواء، بما يتيح لطهران تهديد المنشآت العســكرية والبنية التحتية الحيوية، ويسهم في الوقت نفسه

في ترسيخ وضعية منع الوصول/حرمان المنطقة (anti-access/area-denial posture). وتشكل الصواريخ والألغام والزوارق السريعة والمسيَّرات والأصول البحرية التقليدية، مجتمعةً، إستراتيجيةً متعددة الطبقات لا تستهدف هزيمة الولايات المتحدة في مواجهةٍ بحريةٍ تقليدية، وإنما جعل العمليات ضد إيران أكثر كلفةً وأشد ضبابية[38].

ويقوم المنطق الذي تستند إليه هذه الإستراتيجية على المنع بدلًا من السيطرة على البحر؛ فإيران لا تحتاج إلى تحقيق التفوق البحري لحماية مصالحها الأساسية، بل تسعى إلى فرض تكاليف عسكرية واقتصادية ونفسية كافية لردع الخصم عن التدخل المباشر والحفاظ على حرية حركتها. ويساعد ذلك في تفسير المواءمة بين تحديث إيران لقواتها البحرية التقليدية واستمرار اعتمادها على التكتيكات غير المتكافئة، وبهذا تهدف إيران إلى تحويل أوجه القصور الجغرافية والمادية التي تعانيها إلى مصادر للنفوذ الإستراتيجي، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالقدرة على تصعيد المواجهة البحرية أو خفض حدتها تبعًا لتغير تصورات التهديد.

2. التعاون العسكري مع روسيا والصين

يستند الأساس القائم الآن للتعاون الإيراني-الروسي، بما في ذلك في الشؤون العسكرية، إلى «معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة» التي وقعها في موسكو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان في يناير 2025[39]. وقد حلَّت المعاهدة محل معاهدةٍ روسية-إيرانية تعود إلى عام 2001، ووضعت إطارًا لتوجيه العلاقات الثنائية على مدى السنوات العشرين التالية، بيد أنَّ معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة تبدو أقرب إلى توثيقٍ رسمي للوضع الراهن للعلاقات الروسية-الإيرانية منها إلى مخططٍ طموحٍ يتضمن التزاماتٍ كبيرة لإحداث نقلةٍ نوعيةٍ في العلاقات الثنائية[40]؛ فعلى الرغم من أنَّها تشهد على تعمق التقارب الإستراتيجي بين طهران وموسكو في مواجهة ضغوطٍ بنيويةٍ متشابهة، فإنَّها أقرب إلى شراكةٍ براغماتيةٍ نفعية منها إلى اصطفافٍ جيوسياسي شامل[41].

ولا ترقى «معاهدة الشراكة الإستراتيجية الشاملة» إلى مستوى إنشاء تحالفٍ عسكري، إذ لا يتضمن نصها بندًا للمساعدة المتبادلة، إذ تشير إلى عزم الطرفين على التصدي المشترك للتهديدات العسكرية المشتركة، لكنها تطرح التشاور والتعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية باعتبارها الوسائل الرئيسة لتحقيق ذلك، بدلًا من وضع ترتيباتٍ أمنيةٍ رسمية[42]. وعلى الرغم من محدودية الالتزامات المؤسسية التي تنصُّ عليها المعاهدة، فإنَّ ركيزة التعاون العسكري، التي تنظمها المادة الخامسة منها، تتضمن تعاونًا بحريًا، إذ تدعو البلدين إلى تنفيذ زياراتٍ متبادلةٍ للموانئ والمشاركة في مناوراتٍ مشتركةٍ تشمل طيفًا من سيناريوهات الأمن البحري، من الإغاثة الإنسانية إلى عمليات الإنقاذ ومكافحة القرصنة[43].

ونظرًا لأنَّ روسيا وإيران دولتين مطلتين على بحر قزوين، تحدِّد المعاهدة هذا البحر بوصفه المسطح المائي الرئيسي لتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري[44]، ناهيك أنَّ للبلدين سجلٌ

حافلٌ بالمناورات البحرية المشـــتركة في بحر قزوين، وكان أحدث أمثلة التعاون العسكري في البحر «مناورة CASAREX 2025»، وهي مناورةٌ للإنقاذ والإغاثة اســـتمرت ثلاثة أيام وأُجريت في يوليو 2025[45]. أما فيما يتعلق بمســـاهمة موسكو في «مناورات حزام الأمن البحري»، فإنَّ الوحدات البحرية المشـــاركة تأتي إلى حدٍّ كبيرٍ من أسطول المحيط الهادئ الروسي المتمركز في فلاديفوستوك، وعادةً ما يتألف التشكيل البحري من قطعتين قتاليتين سطحيتين وسفينة إمدادٍ بالوقود، تشـــارك في المناورات في إطار انتشـــارها المجدول فـــي منطقتي المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط.

أما التعاون الإيراني–الصيني، فيســـتند في أساســـه إلى «اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشـــاملة» لمدة 25 عامًا، التي وقعها في طهران وزيرا الخارجيـــة محمد جواد ظريف ووانغ يي في مارس 2021[46]. وقد انبثقت الاتفاقية من إطارٍ اقترحه شـــي جين بينغ للمرة الأولى خلال زيارته لطهران عام 2016، حين تعززت العلاقات الثنائية إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية الشاملة»[47]، وبذلك ترسم مسار العلاقات بين البلدين حتى عام 2046. وعلى خلاف نظيرتها الروسية، لم يُنشـــر النص الكامل للاتفاقية الإيرانية–الصينية رسميًا قط، ما اضطر المحللين إلى الاعتماد على مســـوداتٍ مسربةٍ وتصريحاتٍ رســـمية لاحقة بدلًا من وثيقة اتفاقية متاحة للجمهور.

ومع ذلك، وعلى الرغم من غياب الشـــفافية، يُعتقد على نطاقٍ واســـعٍ أنَّ الاتفاقية تضفي طابعًا رسميًا على الوضع الراهن للعلاقات الإيرانية–الصينية، وتركز على صياغة تطلعاتٍ عامةٍ أكثر من تركيزها على إنشاء التزاماتٍ رسمية. وتتجلى محدودية الالتزام المؤسسي في اتفاقية الشـــراكة الإستراتيجية الشاملة في بطء التقدم المسجل في معظم مجالات التعاون، بما فيها التجارة والاســـتثمار[48]. وكما هي الحال في الاتفاقية مع روســـيا، لا ترقى الاتفاقية الإيرانية–الصينية إلى مستوى التحالف العســـكري، إذ لا تتضمن أي التزامٍ مباشرٍ بالدفاع المتبادل. أما في مجال التعاون الدفاعي، فتُعدُّ العلاقات البحرية بين طهران وبكين حديثة نســـبيًا، إذ بدأت أولـــى زيارات الموانئ المتبادلة في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشـــرين[49]. وفيما يتعلق بمشـــاركة الصين في «مناورات حزام الأمن البحري»، تشارك بوحداتٍ تابعةٍ لأسطول المرافقة التابع لـــ«بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني PLA» والمتمركز في جيبوتي.

وتتســـق هذه التقييمات للمعاهدات التي تشكل أســـاس تلك العلاقـــات مع النتيجة التي تخلص إليها الدراسة نفسها على المستوى العملياتي؛ إذ إنَّ التواصل على مستوى المؤسسات الذي أُقيم مـــن خلال «مناورات حزام الأمـــن البحري» لم تُفضِ بدورها إلـــى تعميق التكامل العسكري الثلاثي.

ثالثًا: تطور «مناورات حزام الأمن البحري»

يمكن تناول تطور هذه المناورات وفق ما يأتي:

1. النشأة

تعود نشأة مناورات «حزام الأمن البحري» التي تعرف اختصارًا بـ MSB إلى يوليو 2019، عندما أجرى قائد البحرية الإيرانية آنذاك، الأدميرال حسين خانزادي، زيارةً رسميةً إلى روسيا، حيث أعلن على هامش احتفالات يوم البحرية الوطني في سانت بطرسبرغ أنَّ البلدين يعقدان جلساتٍ للتنسيق والتخطيط من أجل إجراء مناورةٍ بحريةٍ في شمال غرب المحيط الهندي. وكان من المتوقع أن تُجرى المناورة بحلول نهاية العام، فيما حُددت منطقة العمليات المختارة ضمن المسطح المائي الممتد من سواحل مكران إلى مضيق هرمز وخليج عُمان[50]. وفي حين أعقب ذلك تأكيد وسائل الإعلام الرسمية الروسية مشاركة موسكو في هذه المناورات البحرية[51]، لم يكن موقف بكين مماثلًا؛ فعلى الرغم من إعلان إيران أنَّ المناورة ستشهد أيضًا مشاركة سفن صينية[52]، اختارت الصين في البداية تبني نهجٍ علني حذر[53].

وفي نهاية المطاف، انطلقت الدورة الأولى من «مناورات حزام الأمن البحري» في 27 ديسمبر 2019، وكان الهدف الرئيس للمناورة بالنسبة لإيران هو تعزيز الأمن البحري للتجارة الدولية التي تعتمد على الممرات الملاحية في المنطقة[54]، وبدأت المناورة البحرية بزيارة الوحدات البحرية الروسية والصينية لميناء تشابهار، لكن معظم جزئها العملياتي نُفِّذ في البحر. وعلى مدى أربعة أيام، شاركت القوات البحرية للدول الثلاث في عملياتٍ لمكافحة القرصنة والإنقاذ، شملت محاكاة تحرير سفينة مختطفة والاستجابة الطارئة لسفينةٍ اشتعل بها حريق. ونفَّذت القوات البحرية مهام تكتيكية ليلًا ونهارًا، وتدربت على المناورات والاتصالات المشتركة ضمن سيناريوهاتٍ عملياتيةٍ متعددة[55]، وشملت الوحدات البحرية المشاركة من الجانب الروسي الفرقاطة Yaroslav Mudry من فئة Neustrashimy، وناقلة الوقود Elnya، وسفينة القطر Viktor Konetsky، فيما أفادت التقارير بأنَّ «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني» أرسلت المدمرة (Xining من طراز Type 052D)[56].

وفي حين أسهمت المناورة البحرية في تعزيز قابلية التشغيل البيني وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الثلاث المشاركة من خلال سلسلةٍ من أنشطة الأمن البحري منخفضة الشدة، أدركت السلطات الإيرانية بوضوح، منذ البداية، البعد السياسي للفعالية التدريبية؛ فقد رأى الأدميرال غلام رضا طحاني أنَّ المناورة تمثل ردًا على الجهود الرامية إلى عزل إيران، من خلال إبراز العمق الإستراتيجي للعلاقات بين إيران وروسيا والصين[57]. وبالمثل، أشار الجنرال غدير نظامي بور إلى مزيج الأهداف العسكرية والسياسية التي تقوم عليها المناورة، إذ توفر منصةً لتطوير القدرات التكتيكية المشتركة، مع إظهار التقارب السياسي بين المشاركين[58]،

مضيفًا أنَّ «مناورة حزام الأمن البحري» تمثل استعراضًا قويًا لـ«الدبلوماسية الدفاعية النشطة لإيران»[59].

وتجاوزت أهمية الدورة الافتتاحية لـ«مناورات حزام الأمن البحري» مضمونها العملياتي؛ فقد كانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الإيرانية التي تجري فيها القوات البحرية الوطنية مناوراتٍ إلى جانب القوات المسلحة لقوتين كبريين، ما أضفى بُعدًا نوعيًا جديدًا على الدبلوماسية البحرية لطهران، كما ارتبط ظهور المناورة ارتباطًا وثيقًا بالظروف الجيوسياسية التي سادت أواخر عام 2019؛ فقد انطلقت بعد عامٍ من تصاعد التوترات الأمريكية-الإيرانية، التي اتسعت ووصلت المجال البحري، في ظل سلسلةٍ من الهجمات[60]، وعمليات الاستيلاء على السفن[61]، وأعمال التخريب[62]، وغيرها من الحوادث التي عرقلت الملاحة وفاقمت حالة انعدام الأمن في الخليج العربي وخليج عُمان.

وفي ظل هذه الظروف، أتاحت «مناورة حزام الأمن البحري» لطهران فرصةً لإظهار أنَّ تصاعد الضغوط الأمريكية لم يؤدِ إلى عزلها دبلوماسيًا، فقد أدّى استقدام قواتٍ بحريةٍ صينيةٍ وروسيةٍ إلى المياه المحاذية لإيران غرضًا مزدوجًا، فمن ناحيةٍ أتاح فرصةً محدودة للتعاون العملياتي في مهام محددة ومنخفضة الشدة في مجال الأمن البحري، ومن ناحيةٍ أخرى، أظهر علنًا قدرة إيران على بناء علاقاتٍ أمنيةٍ مع قوتين كبريين غير غربيتين. ولذلك، كان توقيت المناورة جزءًا جوهريًا من أهميتها الكلية، إذ جعل «مناورة حزام الأمن البحري» نتاجًا للبيئة الجيوسياسية الإيرانية التي باتت موضع تنافسٍ محتدم، بقدر ما جعلها أداةً سعت طهران من خلالها إلى الاستجابة لهذه البيئة.

2. التطور

صُمِّمت «مناورة حزام الأمن البحري» لتُجرى سنويًا، لكن أُلغيت دورة عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا، أما دورة عام 2021، فأُجريت على نطاقٍ أضيق وبمشاركة إيران وروسيا فقط[63]، ولم تستأنف المناورة صيغتها الثلاثية الأصلية إلَّا في عام 2022، حينها أُطلقت تحت شعار «معًا من أجل السلام والأمن»، واستمرت يومين، وشاركت خلالها القوات البحرية الثلاث في عملياتٍ لمكافحة القرصنة، تضمنت فرقًا من مشاة البحرية نُقلت بواسطة المروحيات والقوارب المطاطية الصلبة، إلى جانب اختبار قدراتها على التعامل مع حالات الطوارئ الناجمة عن الحرائق. وبالتوازي مع هذه المهام الأساسية، تدرَّبت الوحدات البحرية على مناورات الإبحار في تشكيلات متقاربة، وعلى الرماية بالذخيرة الحية باستخدام مدافع الأبراج الرشاشة المثبتة على سطح السفن والرشاشات[64]. وأشاد قائد البحرية الإيرانية، الأدميرال شهرام إيراني، بالفعالية التدريبية، مشيرًا بوجهٍ خاص إلى التنوع الكبير في الأصول البحرية المشاركة وتزايد عدد السفن المشاركة بوصفهما من أبرز إنجازاتها[65]. واتبعت دورة عام 2023 من «مناورات حزام الأمن البحري» نمطًا مشابهًا إلى حدٍّ كبير من حيث قدرات الأمن البحري

التي جرى اختبارها، إذ حافظت على تركيزها العملياتي على مهام مكافحة القرصنة والبحث والإنقاذ. وعلى الرغم من أنَّ المناورة شهدت مشاركة عددٍ أقل من السفن الحربية مقارنةً بالدورة السابقة، فإنَّها استمرت نحو أربعة أيام، نفَّذت خلالها الوحدات البحرية تدريباتٍ مخصصةٍ لمهام محددة[66]. واللافت أنَّ الأدميرال شهرام إيراني أعرب عن طموح بلاده لتوسيع عدد الدول المشاركة في الدورات المستقبلية[67].

وشهدت دورة عام 2024 من «مناورات حزام الأمن البحري» سلسلةً من التطورات على المستويين التكتيكي والسياسي، فمن الناحية العملياتية، وإلى جانب قدرات الأمن البحري المعتادة، مثل المناورات المشتركة والاتصالات اللاسلكية ومحاكاة عمليات مكافحة القرصنة، أجرت الوحدات البحرية أيضًا اختباراتٍ للرماية بالذخيرة الحية على أهدافٍ جوية باستخدام المدافع الكبيرة والصغيرة العيار المثبتة على أسطح السفن، ويعدُّ هذا تطورًا تدريجيًا مقارنةً بتدريبات الرماية السابقة، التي كانت تقتصر إلى حدٍّ كبيرٍ على الأهداف السطحية[68].

وفي حين أظهرت المناورات تطورًا معتدلًا في بُعدها العملياتي، ظل مكونها السياسي– الإستراتيجي بارزًا بالقدر نفسه؛ فإلى جانب السعي إلى تحقيق الأهداف التكتيكية، وصف قائد «قاعدة الإمام علي» البحرية التابعة للقوة البحرية للحرس الثوري الأدميرال أمر الله نوزاري «مناورات حزام الأمن البحري» بأنَّها منصةٌ لـ«بناء مجتمع بحري ذي مصيرٍ مشترك» بين إيران والصين وروسيا[69]. وبالمثل، شدَّد المتحدث باسم المناورات، الأدميرال مصطفى تاج الديني، على دور المشاركة في التحالفات الدولية في تعزيز مكانة إيران الدولية[70]. وتبرز هذه التصريحات الطبيعة المزدوجة لأهداف المناورة، المتمثلة في تطوير القدرات العملياتية البحرية بالتوازي مع تحقيق أهدافٍ سياسية، تشمل الإشارات الدبلوماسية والسعي إلى تعزيز المكانة الدولية.

وكانت مشاركة دول بصفة مراقب تطورًا سياسيًا مهمًا، إذ كانت الأولى من نوعها في تاريخ «مناورات حزام الأمن البحري»، وشملت قائمة المراقبين ممثلين عن باكستان وكازاخستان وأذربيجان وعُمان والهند وجنوب أفريقيا[71]. ويكتسب التنوع في تركيبة هذه المجموعة دلالةً خاصة؛ فمعظم الدول المراقبة تتشارك مع الدول المشاركة مجالًا بحريًا أو مصالح إستراتيجية مباشرة، في حين ترتبط مشاركة جنوب أفريقيا بصورةٍ أوثق بعضويتها في مجموعة «بريكس».

وتشير إضافة المراقبين إلى أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» اكتسبت تدريجيًا أهميةً بوصفها منصةً مؤسسيةً للتفاعل مع إيران والصين وروسيا، ولمتابعة تطور تعاونها البحري. وعلى الرغم من أنَّ مشاركة المراقبين لم تؤدِ إلى توسعٍ ملموسٍ في عضوية المناورات أو نطاقها العملياتي، يشير حضورهم إلى درجةٍ من الاهتمام الخارجي بهذه المناورات البحرية وبالديناميات البحرية الأوسع التي تقوم عليها الشراكة الثلاثية. وبهذا المعنى، وسَّعت تشكيلة

المراقبين النطاق السياسي والدبلوماسي للمناورات إلى ما يتجاوز المشاركين الأساسيين، من دون أن يعني ذلك بالضرورة اصطفاف الدول المراقبة معهم.

ومن التطورات الأخرى في دورة عام 2024، التي جمعت بين البعدين التكتيكي والسياسي، إجـــراء أول تمرين تصويرٍ بحري المعروف اختصارًا بـــ (PHOTOEX أو Photo Ex) [72] في تاريخ «مناورات حزام الأمن البحري»، وهو تدريبٌ بحريٌ بسيط نسبيًا يتضمن مناورةً منسقةً لعدد من القطع البحرية والجوية حيثما كانت موجودة، ضمن تشـــكيلاتٍ مشـــتركة، بهدف توثيقٍ مرئي للقوات المشـــاركة في المناورة. وعلى المســـتوى العملياتي، يتطلـــب مثل هذا التطور اتصالات فعالة وتنســـيقًا وثيقًا لضمان تنفيذ المناورات بأمان، ولا سيما في البيئات البحرية محدودة المســـاحة. وتمثل هذه المهارات كفاءات أساســـية للقوات البحرية التي تسعى إلى العمل بفاعليةٍ ضمن بيئاتٍ بحريةٍ متعددة الجنسيات، لكنها تبقى بسيطةً نسبيًا إذا ما قيست بالطيف الأوسع لقدرات الحرب البحرية.

أما سياســـيًا، فقد تتجاوز أهمية تمريـــن التصوير البحري بدرجةٍ كبيرةٍ مســـتوى تعقيده العملياتي؛ فمن خلال جمع قواتٍ من دولٍ متعددة ضمن تشـــكيلٍ واحد، يقدم التمرين تمثيلًا فوريًا وواضحًا للغاية للقدرات العســـكرية التي جرى حشدها للمناورة. ومن ثم، يمكن لتكوين هذا التشـــكيل وحجمه أن يؤديا دور وسيلةٍ مباشرةٍ وســـهلة الإدراك للإشارات العسكرية، بما ينقل رســـالةً عن وجود التعاون بين الدول المشاركة ودرجته في آنٍ واحد. وقد تسهم مثل هذه العروض فـــي طمأنة الدول الصديقة، أو جذب انتباه الشـــركاء المحتملين، أو إثارة مخاوف الخصـــوم، تبعًا لكيفية إدراك الجماهير المختلفة للمناورة. لذلك يمثِّل تمرين التصوير البحري مثالًا مفيدًا على الكيفية التي يمكن بها لأنشـــطةٍ بحريةٍ بســـيطة نســـبيًا أن تكتسب أهميةً سياسيةً وإستراتيجية أوسع بفعل وضوحها وقدرتها على إرسال الإشارات.

واللافـــت أنَّه خلال المرحلـــة البرية من المناورة، شـــارك بحارة القـــوات البحرية الثلاث أيضًا في مجموعةٍ من الأنشـــطة غير العســـكرية، تراوحت بين الزيارات المتبادلة للســـفن والتبادلات الثقافية والفعاليات الرياضية، بهدف تعميق العلاقات بين أفراد القوات العسكرية المشاركة[73]. وتشكِّل مثل هذه الأنشطة عنصرًا مهمًا في الدبلوماسية الدفاعية، إذ تسهم في تعزيز التفاهم المتبادل، وبناء الروابط الشخصية، وترسيخ الثقة بين القوات المشاركة.

جدول (2) مشاركات إيران وروسيا والصين في «مناورات حزام الأمن البحري»

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2019	أربعة أيام	■ **إيران** (6): الفرقاطتان «البرز» و«سهند»، الكورفيت «بايندور»؛ الحوامة «تندر»، سفينة الدعم «الشهيد ناصري نجاد»، قطمران «الشهيد ناظري»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (1): المدمرة Xining من طراز Type 052D. ■ **روسيا** (3): الفرقاطة –Yaro slav Mudry، ناقلة الوقود Elnya، سفينة القطر Viktor Konetsky.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—
2022	يومان	■ **إيران** (7): الفرقاطتان «جماران» و«دينا»، الكورفيت «نقدي»، زورق الهجوم السريع «تبرزين»، سفينتا الدعم Bahregan و Ganaveh؛ قطمران «الشهيد ناظري»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (2): المدمرة Urumqi من طراز Type 052D، سفينة الإمداد –Tai hu من طراز Type 903A. ■ روسيا (3): الطراد Varyag، المدمرة Admiral Tributs، سفينة الإمداد Boris Butoma.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2023	أربعة أيام	■ **إيران** (9): الفرقاطتان «جمران» و«سهند»، الكورفيت «بايندو»، زورق الهجوم السريع Zereh، سفن الدعم Sirjan وDelvar و Nayband وBahregan و«الشهيد محمودي»، قطمران «الشهيد ناظري» ، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (1): المدمرة Nan–ning من طراز Type 052DL. ■ **روسيا** (2): الفرقاطة Admiral Gorshkov؛ ناقلة الوقود Kama.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	—
2024	أربعة أيام	■ **إيران** (6): الفرقاطات «جمران» و«دينا» و«ألوند»، الكورفيتان « الشهيد سليماني» و«الشهيد أبو مهدي المهندس»، سفينة الدعم «الشهيد محمودي»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ **الصين** (3): المدمرة Urumqi من طراز Type 052D، الفرقاطة Linyi من طراز Type 054A، سفينة الإمداد Dongpinghu من طراز Type 903A. ■ **روسيا** (2): الطراد Varyag، الفرقاطة Marshal Shaposh–nikov.	مكافحة القرصنة؛ مكافحة الإرهاب؛ الإنقاذ البحري.	دول مراقبة (6)، تمرين تصوير بحري (PHO–TOEX)، أنشطة ثقافية ورياضية.

السنة	المدة	الوحدات البحرية	القدرات الأساسية	الأنشطة الإضافية
2025	ثلاثة أيام	■ إيران (10): الفرقاطتان «جمران» و «ألوند»، الكورفيت «بايااندور» ؛ زوارق الصواريخ Genaweh و Nayband وBahregan وRouhi؛ الكورفيت «الشهيد صياد شيدرازي»؛ قطمران «الشهيد ناظري» سفينة الدعم «الشهيد محمودي»، إضافة إلى قطع بحرية صغيرة أخرى. ■ الصين (2): المدمرة Baotou من طراز Type 052D، سفينة الإمداد Gaoyouhu من طراز Type 903A. ■ روسيا (3): الكورفيت Hero of the Russian Federation Aldar Tsydenzhapov، الكورفيت –Rezkiy، ناقلة الوقود Pechenga.	مكافحة القرصنة، مكافحة الإرهاب، الإنقاذ البحري.	اختبار بالذخيرة الحية لصواريخ غير موجهة من عيار 107 ملم، دول مراقبة (9)؛ تمرين تصوير بحري (PHOTOEX)، أنشطة ثقافية ورياضية.

المصدر: بيانات جمعها المؤلف.

واستنادًا إلى التطورات العملياتية التي شـــهدتها الدورة السابقة، وسَّعت دورة عام 2025 من «منـــاورات حزام الأمن البحري» نطـــاق القدرات المعروضة ودرجـــة تعقيدها. ومن بين أنشطتها التقليدية، تضمنت المناورة عملياتٍ لمكافحة القرصنة شملت محاكاة إنقاذ سفينةٍ مختطفة على أيدي فرق من مشـــاة البحرية نُقلت بواســـطة المروحيات والقوارب المطاطية الصلبـــة، وانضمت إليها هذه المرة وحدات متخصصة من الغواصيـــن[74]. وعلى الرغم من أنَّ التدريب بالذخيرة الحية شكَّل عنصرًا منتظمًا فـــي المناورة، فإنَّ دورة عام 2025 أولت اهتمامًا أكبر للرماية المنســـقة. وأُجريت تدريباتٌ مكثفةٌ على الرماية ليلًا ونهارًا باستخدام منظومات أســـلحةٍ مختلفةٍ، من بينها الرشاشـــات الثقيلة والمدافع البحرية مـــن العيارات الكبيرة، ضد أهدافٍ بحريةٍ وجويةٍ افتراضيـــة. والأبرز أنَّ الوحدات البحرية الإيرانية اختبرت أيضًا صواريخ غير موجهةٍ من عيار 107 ملم، يُرجَّح أنَّها نســـخةٌ بحريةٌ من راجمة الصواريخ المتعددة صينية الصنع من طراز Type 63، التي تُجهز بها أيضًا زوارق الهجوم السريع الإيرانية، في أول استخدامٍ معلنٍ لهذه الصواريخ ضمن «مناورات حزام الأمن البحري»[75].

وتعزَّز الزخم السياسي الذي ولدته دورة عام 2024 بصورةٍ أكبر في عام 2025؛ فقد وسَّعت «مناورات حزام الأمن البحري» قائمة الدول المراقبة، بانضمام قطر والعراق والإمارات العربية المتحدة وسريلانكا إلى مجموعة المراقبين[76]، واكتسب انضمام دول الخليج العربية أهميةً خاصةً بالنظر إلى مصالحها المباشرة في أمن الطرق البحرية التي تتدفق عبرها صادرات النفط والسلع في المنطقة. كما وسَّعت مشاركتها النطاق الدبلوماسي للمناورة إلى ما يتجاوز المشاركين الثلاثة الأساسيين ليشمل المحيط البحري المباشر للخليج. وبالنسبة إلى إيران، بقيت المناورة أيضًا وسيلةً لمواجهة عزلتها الدبلوماسية، وإرسال رسالةٍ إلى جمهورٍ دولي أوسع مفادها أنَّ طهران قادرةٌ على بناء شراكاتٍ أمنيةٍ تتيح لها الحدَّ من مخاطر محاصرتها من الأعداء. وهذا ما عكسه تصريح وزير الخارجية عباس عراقجي، إذ قال إنَّ إيران تحتاج إلى «حضورٍ ونشاطٍ مقتدر» في المحيط الهندي[77]، في تأكيدٍ للمنطق الإستراتيجي الأوسع الكامن وراء مساعي طهران إلى تقديم نفسها بوصفها قوة بحرية فاعلة تتجاوز حدود الخليج العربي. وعلى غِرار الدورة السابقة، اختُتمت «مناورة حزام الأمن البحري» لعام 2025 أيضًا بتمرين تصوير بحري (PHOTOEX)، استعرض قدرات القوات البحرية الثلاث على الإبحار ضمن تشكيلاتٍ بحرية[78].

ووفقًا لوسائل إعلامٍ إيرانية مرتبطة بالدولة، كان من المقرر إجراء دورة عام 2026 من «مناورات حزام الأمن البحري» في أواخر فبراير[79]. واستنادًا إلى الانتشارات البحرية الجارية آنذاك، كان من المتوقع أن تشمل مشاركة روسيا الكورفيت Stoikiy من فئة Steregushchiy التابع لأسطول البلطيق، الذي كان قد أُرسل لميناء بندر عباس وشارك في تمرين عبورٍ بحري (PASSEX) مع وحداتٍ بحريةٍ إيرانية في منتصف فبراير[80]. وكان من المحتمل أيضًا مشاركة أسطول المحيط الهادئ الروسي، الذي تضمُّ قواته المنتشرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الكورفيتين Sovershenny وRezkiy من فئة Steregushchiy، إلى جانب سفينة إمداد الأسطول بالوقود Pechenga[81]. وبالمثل، كان من المرجَّح أن تشارك «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني» من خلال وحداتها المنتشرة ضمن أسطول المرافقة الـ48 المتمركز في جيبوتي، والذي ضم المدمرة Tangshan من طراز Type 052DL والمزودة بصواريخ موجهة، والفرقاطة Daqing من طراز Type 054A والمزودة بصواريخ موجهة، وسفينة الإمداد Taihu من طراز Type 903A[82].

ولو أُجريت دورة عام 2026 وفق ما كان مقررًا، لكان من المرجح أن تكون أكبر دورات حزام الأمن البحري حتى ذلك الحين، من حيث عدد الأصول البحرية التي كان من المحتمل مشاركتها وتنوعها، لكن المناورة لم تُقَم. ولا تساعد المعلومات المتاحة علنًا في تحديد ما إذا كانت إيران قد ألغتها رسميًا، أو أنَّ الدول المشاركة أرجأتها، أو أنَّها أُلغيت لسببٍ آخر في ظل التدهور السريع للبيئة الأمنية الإقليمية. وقد تزامن موعدها المقرَّر مع حشدٍ عسكري أمريكي واسع

النطاق حول إيران استعدادًا لـ«عملية الغضب الملحمي»[83]، التي بدأت لاحقًا بشنِّ ضرباتٍ على إيران في أواخر فبراير. وعلى الرغم من أنَّ الأدلة المتاحة لا تسمح بالجزم بأنَّ عدم إجراء المناورة يعود إلى «عملية الغضب الملحمي»، فإنَّ عدم انعقادها جاء في سياقٍ إستراتيجي مختلف بوضوح عن السياق الذي كانت قد خُطِّطت فيه في الأصل.

وعلى امتداد دوراتها الخمس التي شهدت مشاركة جميع الأعضاء، اتبعت «مناورات حزام الأمن البحري» هيكلًا متسقًا إلى حدٍّ كبيرٍ يتألف من ثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير والتخطيط على البرّ، تليها مرحلة التدريب في البحر، وتُختتم بجلسةٍ لاستخلاص الدروس ومراجعة مجريات المناورة في ميناء تشابهار، الذي يمثل مركزها اللوجستي الرئيسي. وقد أتاح هذا النمط تفاعلًا متكررًا بين أفراد القوات البحرية المشاركة، ومكّن القوات البحرية الثلاث من تعزيز الإلمام بالإجراءات المشتركة، مع توفير إطارٍ منتظمٍ للتواصل والتفاعل بين الجيوش.

3. حدود المناورات

على الرغم من التطور التدريجي الذي شهدته «مناورات حزام الأمن البحري»، فإنَّها تنطوي على إطارٍ محدَّدٍ بوصفه آلية للتعاون العسكري والإشارات الإستراتيجية.

أ. بقيت المناورات متمركزةً إلى حدٍ كبيرٍ ضمن المستويات المنخفضة إلى المتوسطة من التعاون البحري، وقد أدخلت الدورات المتعاقبة تطوراتٍ عملياتيةٍ تدريجية محدودة، شملت الاشتباك مع أهدافٍ جويةٍ، وتنفيذ أنشطةٍ أكثر تنسيقًا للرماية بالذخيرة الحية، وإشراك وحداتٍ متخصصة من الغواصين، فضلًا عن أول استخدامٍ معلن لصواريخ غير موجهة من عيار 107 ملم. ومع كل هذا ظلت السيناريوهات متمحورةً حول مهام الأمن البحري منخفضة الشدة القتالية، مثل مكافحة القرصنة، والبحث والإنقاذ، وتحرير الرهائن، والمناورات الأساسية ضمن تشكيلاتٍ بحرية. ولم تتطور المناورات أو تسهل الطريق نحو تطوير منصاتٍ بديلةٍ لاختبارها، بما في ذلك العمليات الصاروخية المتكاملة، والحرب المضادة للغواصات، أو سيناريوهات القتال السطحي المعقدة، لذلك لا ينبغي الخلط بين التطور التدريجي لـ«مناورات حزام الأمن البحري»، والانتقال نحو مستوياتٍ متقدمةٍ من قابلية التشغيل البيني البحري. وبالمقارنة، دأبت المناورات البحرية الثنائية بين الصين وروسيا، مثل مناورات Joint Sea التي تُجرى منذ عام 2012[84]، على إدماج مكوناتٍ متكاملةٍ للدفاع الجوي والحرب المضادة للغواصات[85]، وهذا التركيز القوي على العمليات القتالية في التعاون العسكري الصيني-الروسي يكشف لنا الفجوة بين الطابع العملياتي لـ«مناورات حزام الأمن البحري» وما تمارسه بكين وموسكو في سياقاتٍ أخرى.

وهذه النقطة مهمة جدًا بالنظر إلى تباين المصالح الإستراتيجية للمشاركين الثلاثة؛ فلم تُظهر الصين ولا روسيا استعدادًا واضحًا للارتقاء بالمناورة إلى أشكال التعاون العسكري الأكثر حساسيةً من الناحية السياسية، التي قد تترتب على إجراء تدريباتٍ قتاليةٍ متقدمة مع

إيران. ويحتفظ البلدان بعلاقاتٍ اقتصاديةٍ ودبلوماسيةٍ وأمنية مهمة مع دول الخليج العربية، وكان من الممكن أن يؤدي توسيع نطاق التعاون العسكري الثلاثي بدرجةٍ كبيرةٍ في خليج عُمان إلى إثارة توتراتٍ مع شـــركاء حرص البلدان على الحفاظ على مصالحهم معهم، وبناءً على هذه المعطيات يعكس الطابع العملياتي المتحفظ نسبيًا لـ«مناورات حزام الأمن البحري» الحدود السياسية لما كانت بكين وموسكو مستعدتان لممارسته مع طهران، أكثر مما يعكس قيودًا في القدرات البحرية.

بيد أنَّ التفســـير السياســـي ليس التفســـير المعقول الوحيد للنطاق المحـــدود للمناورة؛ فالعقيـــدة البحرية الإيرانية، التي تقوم إلى حدٍّ كبيرٍ على الحرب غير المتكافئة، تختلف بدرجةٍ كبيرة عن ممارســـات الحروب السطحية في المياه الزرقاء التي تفضلها «بحرية جيش التحرير الشـــعبي الصيني» والبحرية الروســـية، كما أنَّ تحقيق تقاربٍ عقائدي من هذا النوع نادرًا ما يحدث خارج إطار علاقاتٍ تدريبيةٍ مستدامة تمتد لسنوات عدة[86]، وتزيد القيود التقنية من حدة هذا التباين. فعلـــى الرغم من أنَّ عددًا من منظومات الصواريخ الإيرانية تعود أصولها إلى تصميماتٍ صينية[87]، فمن المرجح أنَّ عمليات الهندسة العكسية المحلية الواسعة قد أدخلت اختلافاتٍ فـــي بنية أنظمة التوجيه، وبروتوكولات الاســـتهداف، وتوافق اتصال البيانات، مما يعقِّد تحقيق قابلية تشغيلٍ بيني حقيقية على مستوى المنظومات مع منصات «بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني».

وعلى نحوٍ أكثـــر جوهرية، تظل القوات البحرية الثلاث منظمةً وفق منطلقاتٍ مؤسســـيةٍ وأولوياتٍ إســـتراتيجية مختلفة في المحيط الهندي؛ فوضعية إيران القائمة على منع الوصول وحرمان المنطقة بأســـاليب غير متكافئة، ومهمة الصين في المرافقـــة البحرية خارج نطاقها الإقليمي، وطموحات روسيا في استعراض القوة في المياه الزرقاء، ترتبط جميعها بهياكل قواتٍ وأنظمة تدريبٍ وثقافاتٍ عملياتيةٍ مختلفة. ومن المرجَّح أن يحدَّ هذا التباين البنيوي من إحراز تقدمٍ نحو العمليات المتكاملة التي تتجاوز المهام منخفضة إلى متوســـطة الشـــدة، حتى في غياب الحذر السياسي المشار إليه آنفًا.

ب. تبدو فعالية الردع للمناورات محدودةً للغاية؛ فقد وفرت «مناورات حزام الأمن البحري» لإيران آليةً واضحةً لإظهار تعاونها العسكري مع قوتين كبريين، لكن هذه الإشارات السياسية لم تتحول إلى قدرةٍ يمكن إثباتها على ردع عملٍ عسكري خارجي ضد إيران. ولعل المثال الأكثر دلالةً على ذلك أنَّ الدورة المقرر إجراؤها في فبراير 2026، لم تُعقد فيما شهدته البيئة الأمنية من تدهورٍ سريع، حينها كانت الولايات المتحدة تحشد قواتٍ عسكريةٍ كبيرةٍ استعدادًا لـ«عملية الغضب الملحمـــي». وعلى الرغم من أنَّ الأدلة المتاحة لا توضح ســـبب التخلي عن المناورة في نهاية المطاف، يوضح عدم انعقادها محدودية قدرة «مناورات حزام الأمن البحري» على التأثير في السلوك الإستراتيجي لطرفٍ خارجي يفوق المشاركين فيها قوة بدرجةٍ كبيرة.

ج. لم تقدِّم المناورات سوى أدلةٍ محدودةٍ على وجود قابلية تشغيلٍ بيني ذات طابعٍ مؤسسي؛ فعلى الرغم من تكرارها السنوي وتوسيع قائمة الدول المراقبة، لا تتوافر مؤشراتٌ علنيةٌ تُذكر على أنَّ «مناورات حزام الأمن البحري» أفضت إلى إنشاء آلياتٍ دائمةٍ ومنظمة للقيادة والسيطرة المتكاملتين، أو تبادل المعلومات الاستخباراتية، أو الخدمات اللوجستية، أو التنسيق العملياتي المستدام. وتمثل إنجازها الرئيس في إضفاء طابعٍ مؤسسي على التواصل الدوري وتوفير منصةٍ لإظهار التقارب الإستراتيجي، لكن سقفها العملياتي بقي أدنى بكثير مما قد توحي به الرمزية السياسية الأوسع المحيطة بالمناورة، لذلك من الأنسب فهم «مناورة حزام الأمن البحري» بوصفها أداةً مرنةً للدبلوماسية البحرية، لا نواةً لتحالفٍ عسكري ناشئ. ورغم تزايد عدد المراقبين الذي وسَّع نطاقها الدبلوماسي، لم يُترجم هذا التوسع إلى توسعٍ ملموسٍ في بنيتها العسكرية، مما يبرز القيود التي تحدُّ من جاذبيها عامةً للأطراف الأخرى.

د. عند قراءة «مناورات حزام الأمن البحري» في ضوء المؤشرات التي طرحها روسييه وهينغ وكانون[88]، تبدو المناورات مائلةً بدرجةٍ كبيرةٍ نحو الاستعراض السياسي وبناء العلاقات أكثر من تركيزها على الفاعلية العسكرية؛ فالوحدات البحرية المشاركة، ولا سيما تلك التي نشرتها الصين وروسيا، كانت في معظمها قطعًا قتاليةً بحريةً أكثر ملاءمةً للحروب عالية الشدة منها لمهام إنفاذ القانون البحري التي كان يُفترض أنَّ المناورة تستهدفها. وعلى الرغم من أنَّ السفن الحربية المدججة بالسلاح تتمتع بقيمةٍ عسكريةٍ كبيرة، فإنَّ استخدامها أساسًا في أنشطةٍ منخفضةٍ إلى متوسطة الشدة يشير إلى أنَّ المناورة كانت أقل تركيزًا على تطوير قابلية التشغيل البيني القتالي، وأكثر تركيزًا على إظهار التقارب السياسي والتلاقي الإستراتيجي. وقد عزَّزت المناورات ضمن تشكيلاتٍ مشتركةٍ وأنشطة مكافحة القرصنة صورة التعاون البحري المنسق، لكنها أتاحت فرصًا محدودة لاختبار القوات في سيناريوهاتٍ قتاليةٍ أكثر تطلبًا. ومع ذلك أتاح نشر هذه الوحدات استعراضًا واضحًا للتعاون العسكري.

ويشير الموقع الجغرافي للمناورات إلى الاتجاه نفسه، إذ يمنح الأولوية للظهور السياسي على الضرورة العسكرية؛ فقد أُجريت المناورات في المياه التي تربط مضيق ملقا ومضيق هرمز وباب المندب، وهي منطقةٌ ذات أهميةٍ إستراتيجيةٍ لحركة الشحن العالمية، مما قدَّم ساحةً جليةً لإرسال الإشارات السياسية للأطراف المعنية.

كما يعزِّز التأطير الذي قُدمت من خلاله «مناورات حزام الأمن البحري» هذا التفسير؛ فقد برَّرت الدول المشارِكة إجراء المناورات أساسًا باعتبارها جهدًا لتعزيز الأمن البحري في شمال المحيط الهندي، لكن نشاط القرصنة في المنطقة كان محدودًا نسبيًا، في حين كانت إيران نفسها مسؤولةً في الوقت ذاته عن جانبٍ كبيرٍ من الاضطرابات التي طالت حركة الشحن التجاري في مضيق هرمز[89]. ويُضعف هذا التناقض بين المبرر الأمني المعلن للمناورة والسلوك الأوسع لأحد المشاركين الرئيسيين فيها (نقصد هنا إيران) تفسيرها بوصفها عملًا

مباشرًا لتحسين الأمن البحري، مما يشـــير إلى أنَّ وظيفتها الرئيسة تمثلت في إظهار التقارب السياسي بين طهران وموسكو وبكين، أكثر من تحسين ظروف السلامة للملاحين في البحر.

هـ. يشـــير الانتظام الدوري لـ«منـــاورات حزام الأمن البحري» إلى إضفاء طابعٍ مؤسســـي تدريجي على هـــذه العلاقة؛ ففي حين أتاح تحول المناورات إلى نشـــاطٍ دوري، تكرار التفاعل والتخطيط والتنســـيق بين القوات البحرية الثلاث، وهو ما أسهم بلا شكٍّ في تعميق العلاقات بين الجيوش، فإنَّه عزَّز أيضًا قيمة المناورة بوصفها طقسًا سياسيًا دوريًا، أصبح فيه الاستمرار في إظهار التعاون الثلاثي هدفًا قائمًا بحدِّ ذاته.

رابعًا: عملية «الغضب الملحمي» ومناورات «حزام الأمن البحري»

يثير تدمير جزءٍ كبيرٍ من أســـطول إيران العامل في المياه الزرقاء تساؤلًا جوهريًا بشأن الغرض المســـتقبلي من «مناورات حزام الأمن البحري»؛ فإذا كانت المناورات تهدف جزئيًا إلى إظهار قدرة إيران على العمل إلى جانب الصين وروســـيا بوصفها قوة بحرية تقليدية وعلى مســـتوى يقترب من الندية، فـــإنَّ «عملية الغضب الملحمي» أضعفت بدرجةٍ كبيرة الأســـاس المادي لهذا الطموح[90]. فقد أدى تدمير أو تعطيل قطع قتالية سطحية رئيسة وغواصات وبنى تحتية داعمة تابعة للبحرية الإيرانية إلى تقليصٍ حادٍّ في قدرة طهران على استعراض القوة في البحر من خلال القطع القتالية الســـطحية، وبالتالي في قدرتها على تقديم وحداتٍ ومنشآتٍ بحريةٍ ذات قيمـــةٍ فعليةٍ للمناورة الثلاثية. ومع ذلك، لا تزال إيران تمتلك طيفًا واســـعًا من الوســـائل القـــادرة على تعطيل حركة الملاحة البحرية، ولا ســـيما من خلال أعـــدادٍ كبيرةٍ من الصواريخ والأنظمة غير المأهولة وزوارق الهجوم السريع[91].

ويحمل الضرر الذي لحق بميناء تشباهار تداعياتٍ خاصة[92]؛ فإلى جانب دوره بوصفه المركز البحري الرئيس لإيران على خليج عُمان ومركز لوجستي لـ«مناورات حزام الأمن البحري»، وفَّر الميناء لطهران قاعدةً حقيقةً على الأرض تتيح لها الربط بين دبلوماســـيتها البحرية وتموضع بحري موجه نحو الخارج في المحيط الهندي. غير أنَّ تداعيات هذه الخســـائر ليست متكافئةً؛ فالبنية التحتية للموانئ، وإن كان إصلاحها مكلفًا وقد يســـتغرق وقتًا طويلًا، يمكن إعادة بنائها في نهاية المطاف. أما القطع القتالية الســـطحية والغواصات، فتتطلب سنواتٍ وموارد كبيرة وقدراتٍ صناعيةٍ وتكنولوجيةٍ لا يمكن تعويضها بســـهولة. لذلك تعكس الأضرار التي لحقت بميناء تشـــابهار قصورًا عائقًا لكنه قابل للتحســـين من حيث المبدأ، في حين أفضى تدمير جزءٍ كبيرٍ من أســـطول إيران القادر على العمل في المحيطات إلى الحدِّ من قدرات إيران على المدى البعيد للمشـــاركة في مناوراتٍ بحريةٍ متعددة الجنســـيات أو تطمح إلى تحقيقه من خلالها، بصرف النظر عن احتمال أن يكون التدمير شـــبه الكامل لأســـطولها قد غيَّر بدرجةٍ كبيرةٍ نظرة صناع القرار الإيرانيين إلى القيمة الإستراتيجية لامتلاك قدراتٍ كبيرةٍ للعمل في المياه الزرقاء.

ولا يعني ذلك بالضرورة أنَّ «مناورة حزام الأمن البحري» قد فقدت جدواها تمامًا، لكنه يغير ما يمكن لإيران أن تسعى واقعيًا إلى تحقيقه من خلالها؛ فلا تزال طهران تمتلك بعض زوارق الهجوم السريع، وزوارق الدورية، وغيرها من المنصات الصغيرة نسبيًا والملائمة للعمليات الساحلية، ولا سيما في مياه الخليج ومضيق هرمز الضيقة، لكنها تفتقر الآن إلى قدرةٍ حقيقيةٍ للعمل في المياه الزرقاء تتيح لها تنفيذ عملياتٍ مستدامةٍ في المياه المفتوحة إلى جانب الأساطيل الصينية والروسية القادرة على العمل في المحيطات. ولذلك، قد تكمن القيمة العملياتية بالنسبة إلى إيران من مواصلة تطوير هذا التفاعل الثلاثي عبر «مناورات حزام الأمن البحري»، في استعراض قدرتها على الوصول إلى شبكةٍ أوسع من الشركاء المتوافقين معها إستراتيجيًا، بدلًا من تطوير قابلية التشغيل البيني مع الوحدات البحرية الصينية والروسية، وهذا بالتالي يساعد طهران في إيصال رسالةٍ مفادها أنَّ تدمير أسطولها التقليدي لم يقطع علاقاتها العسكرية مع بكين وموسكو.

وعلى الرغم من أنَّ القوات البحرية الإيرانية باتت الآن محصورة في أدوار المياه البنية والخضراء، فإنَّه لا يزال من الممكن إجراء مناوراتٍ مشتركةٍ تتيح فرصًا للتعاون التكتيكي المحدود، والتبادلات المهنية، وأنشطة الأمن البحري. غير أنَّ هذه الفعاليات التدريبية ستُجرى اضطراريًا في مناطق أقرب إلى المياه الإقليمية بالنظر إلى محدودية قدرة الأسطول الإيراني على الإبحار في أعالي البحار، وهو ما قد يثير مخاوف محتملةً لدى الدول الساحلية المطلة على خليج عُمان. ومن ثم، سيكون هذا الدور أكثر تواضعًا بكثيرٍ من الدور الذي كان يمكن لـ«مناورات حزام الأمن البحري» أن تؤديه قبل عملية الغضب الملحمي، في ضوء الضربة القاسية التي تعرَّض لها أسطول إيران العامل في أعالي البحار، لكنه سيحتفظ ببعض القيمة السياسية بالنسبة إلى إيران.

وقد أصبح من الصعب معرفة إذا ما زالت الصين وروسيا تريان في المناورات القيمة الإستراتيجية ذاتها كما في السابق؛ فقد تعامل البلدان بحذرٍ مع الحرب. وتشير التقارير التي تفيد بأنَّ بكين وموسكو قدمتا لإيران أشكالًا من الدعم الاستخباراتي وغيره من أشكال المساعدة إلى أنَّ أيًا منهما لم يتخلَّ عن طهران[93]، ولكنهما لم يقدما دعمًا مباشرًا لإيران وهذا لا يقلُّ أهميةً عن أشكال المساعدة الأخرى[94]. ولا يعني استمرار دعمهما الدبلوماسي لإيران بالضرورة استعدادهما لتعميق التعاون العسكري العلني معها في البحر؛ فمع التدهور الحاد في القدرات البحرية التقليدية الإيرانية، تقلَّصت كذلك الفوائد العملية لإجراء مناوراتٍ متطورة مع طهران، ناهيك أنَّ الدخول في هذه المناورات مع إيران يحمل موسكو وبكين تكلفةً دبلوماسيةً باهظة.

ولذلك، قد يتوقف مستقبل «مناورات حزام الأمن البحري» على مجموعة من العوامل، من بينها الحسابات الإستراتيجية الإيرانية بشأن المكاسب الملموسة والرمزية التي يمكن أن تجنيها من المناورات، ومدى استعداد الصين وروسيا لمواصلة الاستثمار فيها. وبالنسبة

إلـــى طهران، قد تزداد أهمية الحفاظ على «مناورات حـــزام الأمن البحري»، وإن كانت بصيغةٍ جديدة، بوصفها دليلًا مرئيًا على أنَّ علاقتها الخاصة بشركائها لا تزال متينةً بعد عملية الغضب الملحمي. أما بالنســـبة إلى بكين وموســـكو، فقد ينطوي الحفاظ على تفاعلٍ بحري منخفض الكلفة ومنخفض الشدة نسبيًا مع إيران، في ظل المشهد الجيوسياسي الراهن، على سلبياتٍ تفـــوق فوائده، بما قد يدفعهما إلى تقليص التعاون البحري مع طهران مؤقتًا. وإذا كان من دلالةٍ لعملية الغضب الملحمي في هذا السياق، فهي أنَّها من المرجح أن تعزِّز حذر الصين وروسيا من تحويل تعاونهما مع إيران في مهام محددة ومنخفضة الشدة في مجال الأمن البحري إلى منصةٍ لاصطفافٍ عسكري أكثر تنظيمًا وتطورًا.

خاتمة

تكشـــف لنا «مناورات حزام الأمن البحري» أنَّ تقييم المناورات العسكرية اعتمادًا فقط على ما تحققه عملياتيًا لا يعطينا الصورة الكاملة، فعلى امتداد خمس دوراتٍ شـــارك فيها الأعضاء الثلاثة بصورةٍ كاملة، تطورت المناورات لتصبح منصـــةً دوريةً ومنتظمةً للتفاعل البحري بين إيران والصين وروســـيا، مع تحسنٍ تدريجي في الأنشـــطة التكتيكية واتساعٍ متواصلٍ لنطاقها الدبلوماســـي، لكن تطورها العملياتي ظـــل محكومًا بقيودٍ واضحةٍ؛ فلم تتطـــور المناورة نحو تدريبـــاتٍ متقدمةٍ ومعقدةٍ علـــى العمليات الصاروخية، أو الحروب المضـــادة للغواصات، أو القتال الســـطحي، وهي تدريباتٌ ضروريةٌ لتحقيق قابلية تشغيلٍ بيني متقدمة وذات مغزى، على غِرار ما يميز التكامل العسكري على مستوى التحالفات.

ويمثِّل هذا التباين بين المضمون العملياتي والأهمية السياسية النتيجة المحورية للدراسة؛ فقد كانت «مناورات حزام الأمن البحري» أكثر أهميةً بوصفها أداةً للدبلوماســـية البحرية من اعتبارها آليةً لبناء القدرة القتالية البحرية. وقد ساعدت التغطية الإعلامية والتصوير الدوري للتدريبات، واتســـاع مجموعة الدول المراقبة، والمشاركة المنتظمة للسفن الحربية الصينية والروسية، لطهران في إظهار ترابطها الإستراتيجي مع شركائها ومواجهة سرديات عزلتها، فيما مكّنت بكين وموســـكو من مواصلة التفاعل مع إيران من دون الالتزام باصطفافٍ عسكري ذي طابعٍ رسمي.

وقد كشفت عملية الغضب الملحمي هذا التفاوت بوضوحٍ شديد؛ فتدمير القوات البحرية الإيرانيـــة القادرة على العمل في المحيطات والأضرار التي لحقت بتشـــابهار أدّيا إلى مزيدٍ من تقليص الأســـاس المادي للتعاون البحري الثلاثي الطموح، في حين أكَّد عدم انعقاد دورة عام 2026 محدودية فعالية الردع لهذه المناورات. وعليه، يُفهم «حزام الأمن البحري» بصورةٍ أدق لا باعتباره نواةً لتحالفٍ عســـكري، بل بوصفه أداةً دوريةً ومنتظمة لإرسال الرسائل السياسية والدبلوماســـية البحرية، وبقيت أهميته الرمزيـــة تتجاوز دائمًا فاعليته العســـكرية، مما عزَّز التشكيك في القراءات التي تنظر إليه بوصفه مؤشرًا على تبلور محورٍ ثلاثي أكثر صلابة. وإلى

ما يتجاوز حالة «حزام الأمن البحري»، تكشـــف هذه الحالة نمطًا أوسع في المناورات البحرية المشـــتركة، حيث يمكن لإضفاء الطابع الدوري والمؤسسي على المناورات العسكرية أن يعزِّز فعالية الإشـــارات السياســـية قبل حدوث أي نموٍ حقيقي وموازٍ أو حتـــى منفصلٍ في «قابلية التشغيل البيني القتالي».

المراجع والمصادر

(1) Charles-Antoine Hofmann and Laura Hudson, "Military Responses to Natural Disasters: Last Resort or Inevitable Trend,", Humanitarian Exchange Magazine, (London: Overseas Development Institute, no 44, September 2009), Pp1–5.
(2) Diksha Jain, "Naval Alliance in Motion: Inside the China-Iran-Russia Military Exercise," *Center for Land Warfare Studies,* (March 18, 2025), accessed Aug 1. 2026. https://tinyurl.com/2by8vuag
(3) Nicole Grajewski, "An Illusory Entente: The Myth of a Russia-China-Iran "Axis," *Asian Affairs*, (London: Taylor & Francis Online, vol. 53, no 1, 2022), Pp 164-183. Lucas Winter, Jemima Baar, and Jason Warner, "The Axis Off-Kilter: Why an Iran-Russia-China 'Axis' Is Shakier than Meets the Eye," *War on the Rocks,* (April 19, 2024), accessed Aug 1. 2026. https://tinyurl.com/2xo33hsx
(4) Alexander L. George and Andrew Bennett, *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005). John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices*, Second edition (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).
(5) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises: Motives and Perceived Benefits for Japan," *The Pacific Review*, (Routledge, vol. 38 No 1, 2025), Pp 147-172.
(6) Beatrice Heuser and Diego Ruiz Palmer, "Introduction," *Military Exercises: Political Messaging and Strategic Impact,* edited by Heuser, B., T. Heier, and G. Lasconjarias, NATO Defence College Forum Paper 26, (Rome: Nato Defence College, 2018). Pp 1–8.
(7) Beatrice Heuser, "Reflections on the Purposes, Benefits and Pitfalls of Military Exercises," *Military Exercises: Political Messaging and Strategic Impact,* edited by Heuser, B., T. Heier, and G. Lasconjarias NATO Defence College Forum Paper 26, (Rome: Nato Defence College, 2018), Pp9-25.
(8) Martin van Creveld, *Wargames: From Gladiators to Gigabytes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). Philip Sabin, *Simulating War: Studying Conflict Through Simulation Games* (London: Bloomsbury Academic, 2014).
(9) Heuser and Palmer, "Introduction," Ibid.
(10) Balvinder Singh Sachar, "Cooperation in Military Training as a Tool of Peacetime Military Diplomacy," *Strategic Analysis*, (London: Taylor & Francis Online, vol 27, issue 3, 2003), Pp 404-421.
(11) Roseanne W. McManus and Mark David Nieman. "Identifying the Level of Major Power Support Signaled for Protégés: A Latent Measure Approach." *Journal of Peace Research*, (tailor & Francis, Vol. 56, Issue 3, 2019), Pp 364–378.
(12) Derrick V. Frazier and Wesley J. Hutto, "The Socialization of Military Power: Security Cooperation and Doctrine Development through Multinational Military Exercises," *Defence Studies,* (tailor & Francis, vol. 17. Issue 4, 2017), Pp 379–397.
(13) Kyle J. Wolfley, "Military Statecraft and the Use of Multinational Exercises in World Politics," *Foreign Policy Analysis,* Oxford University Press, Vol. 17, Issue 2, 2021), https://doi.org/10.1093/fpa/oraa022
(14) Raymond Kuo and Brian Dylan Blankenship, "Deterrence and Restraint: Do Joint Military Exercises Escalate Conflict?" *Journal of Conflict Resolution*, (Thousand Oaks: SAGE Publications, Vol. 66, Issue 1, 2022), Pp3-31,
(15) Tyson Wetzel, "Russia's Joint Exercise with Belarus Reveals What a Ukraine Invasion Would Look Like," *Atlantic Council,* (February 11, 2022), accessed Aug 2. 2026, https://tinyurl.com/2y7a6bzm
(16) Beatrice Heuser and Harold Simpson, "The Missing Political Dimension of Military Exercises," *The* RUSI Journal, (Taylor & Francis Online, Vol. 162. Issue 3, 2017), Pp 20-28.
(17) Evan Braden Montgomery. (. "Signals of Strength: Capability Demonstrations and Perceptions of Military Power," *Journal of Strategic Studies,* (London: Routledge, 43(2), 2020) Pp 309–330.
(18) Robert Jervis, *the Logic of Images in International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).
(19) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises", Ibid.
(20) Heuser and Simpson, "The Missing Political Dimension of Military Exercises," Ibid.
(21) Sachar, "Cooperation in Military Training as a Tool of Peacetime Military Diplomacy," Ibid.
(22) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises,", Ibid.

(23) Bilaal Y. Saab, *Rebuilding Arab Defense: US Security Cooperation in the Middle East* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2022).
(24) Brandon J. Cannon and Li-Chen Sim. (2026), "Navigating Power: Joint Naval Exercises as a Lens Into China–Gulf Relations," *Alternatives: Global, Local, Political*, Pp 1–21, https://tinyurl.com/29knrsam
(25) Ken Booth, *Navies and Foreign Policy*, (Abingdon and New York: Routledge Revivals, 2014).
(26) Hedley Bull, "Sea Power and Political Influence," *The Adelphi Papers*, (tailor & Francis, 16(122), 1976), Pp 1-9.
(27) Ian Speller, *Understanding Naval Warfare*, second edition (Abingdon and New York: Routledge, 2019), Pp 75-109.
Geoffrey Till, Seapower – A Guide for the Twentieth Century, fifth edition (London: Routledge, 2026), Pp344-397.
(28) Jerker J. Widén, "Naval Diplomacy – A Theoretical Approach," *Diplomacy & Statecraft*, (London: Routledge, 22(4), 2011), Pp715-733.
(29) Kevin Rowlands, *Naval Diplomacy in 21st Century: A Model for the Post-Cold War Global Order* (New York: Routledge, 2018).
(30) Robert Mandel, "The Effectiveness of Gunboat Diplomacy," *International Studies Quarterly, nternational Studies Quarterly, (Oxford: Oxford University Press*, 30 (1), 1976,) Pp59-76.
(31) Edward N. Luttwak, *Political Use of Sea Power* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1974).
(32) Gawdat Bahgat, "Maritime Security in the Persian Gulf," *Middle East Policy*, (Washington, D.C.: Wiley-Blackwell, 26 (4), 2019,) Pp67-78.
(33) Caitlin Talmadge. (2008). "Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz," *International Security*, (Cambridge: MIT Press, 33 (1), 2008,) Pp82-117.
(34) Abdolrasool Divsallar, "Shifting Threats and Strategic Adjustment in Iran's Foreign Policy: The Case of Strait of Hormuz," *British Journal of Middle Eastern Studies*, (London: Routledge, 49 (5), 2022,) Pp873–895.
(35) Ali Bagheri Dolatabadi and Mehran Kamrava, "Iran's Changing Naval Strategy in the Persian Gulf: Motives and Features," *British Journal of Middle Eastern Studies*, (London: Routledge, 51 (1), 2024,) Pp131–148.
(36) (London: Routledge, 49 (2), 2026,) Pp158–192.
(37) Farzin Nadimi, "Iran's Evolving Approach to Asymmetric Naval Warfare: Strategy and Capabilities in the Persian Gulf," *The Washington Institute for Near East Policy*, (April 24, 2020), accessed Aug. 15 2026, https://tinyurl.com/2cp4h4ec
(38) Gawdat Bahgat and Anoushiravan Ehteshami, "Iran's Defense Strategy: The Navy, Ballistic Missile and Cyber," *Middle East Policy*, (Washington, D.C.: Wiley-Blackwell, 24 (3), 2017,) Pp89-103.
(39) *Reuters*, "Key Provisions of Russia-Iran Strategic Cooperation Treaty," (January 17, 2025), accessed Aug 24. 2026, https://tinyurl.com/2y8hje4c
(40) Nikita Smagin, "New Russia-Iran Treaty Reveals the Limits of Their Partnership," *Carnegie*, (January 21, 2025), accessed Aug 14. 2026, https://tinyurl.com/22sbaky3
(41) Hamidreza Azizi, "Strategic Transactionalism: The Iran-Russia Partnership," *Middle East Council on Global Affairs*, (June 2025), accessed Aug 14. 2026, https://tinyurl.com/2c5r8ahs
(42) *Iranian Presidency*, "Full text of Iran-Russia Comprehensive Strategic Partnership Treaty," (January 17, 2025), accessed Aug 14. 2026. https://president.ir/en/156874.
(43) Ibid.
(44) Ibid.
(45) "Iran, Russia Launch Joint Caspian Sea Search and Rescue Drill," *Tehran Times*, (July 21, 2025), accessed Aug 14. 2026. https://tinyurl.com/24l347hf
(46) "Iran and China Sign 25-year Cooperation Agreement," *Reuters*, (March 27, 2021), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27dpba2b
(47) John Garver, "China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions," *Middle East Institute*, (February 8, 2016), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/25ajkdog
(48) William Figueroa, "Between "New Axis of Evil" and "Paper Tiger:" Expectations and Reality of the 25-Year Iran China Cooperation Agreement," *Iranian Studies*, (Cambridge: Cambridge University Press, 59 (2), 2026,) Pp372-379.

(49) Kenneth Allen, Phillip C. Saunders, and John Chen, "Chinese Military Diplomacy, 2003–2016: Trends and Implications," *Institute for National Strategic Studies – China Strategic Perspectives* (11, July 17, 2017), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2d4efu7o
(50) *IRNA*, "Iran's Navy Gives Explanation on Iran-Russia Joint Military Drill," (July 30, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29bynbum
(51) "Russia, Iran to Conduct Naval Drills This Year, Iranian Navy Commander Says," *TASS,* (August 5, 2019), accessed Aug 22. 2026. https://tass.com/defense/1071885.
(52) *Iran Press,* "Iran, Russia, China to Hold Joint Naval Drill in the Sea of Oman," (September 21, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/245yr8l9
(53) Zhuang Pinghui, "China, Russia, Iran 'Plan Joint Naval Drill in International Waters,'" *SCMP,* (September 21, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/y6sqeqt4
(54) *Mehr News Agency,* "Security Message of Iran, Russia, China Naval Drills: IRGC Spox," (December 30, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24flvrx9
(55) *Iran Press,* "Piracy Combating and Security Enhancing, Goals of 'Marine Security Belt' Drills," (December 27, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2c2g99cf
(56) *Iran Press,* "Russian Vessels Take Part in Trilateral 'Marine Security Belt' Naval Drills," (December 2019 ,27), accessed Aug 2026 .19. https://tinyurl.com/272lp5ey
(57) *Iran Press News Agency,* "Spokesman for 'Marine Security Belt' Joint Naval Exercise: Iran Cannot Be Isolated," (December 27, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26h3tsm2
(58) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, China to Hold Joint Naval Drill in the Sea of Oman," *Ibid.*
(59) Ibid.
(60) Vasco Cotovio, Helen Regan and Kara Fox, "Two Tankers Struck in Apparent Attack in Gulf of Oman," *CNN,* (June 14, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27kttggm
(61) Barbara Starr, Ryan Browne and Kara Fox, "Iran Announces Capture of British-flagged Oil Tanker; US Officials Say Two Ships Seized," *CNN,* (July 20, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26s9k5gn
(62) Vivian Yee, "Claim of Attacks on 4 Oil Vessels Raises Tensions in Middle East," *The New York Times,* (May 13, 2019), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/y486fkpr
(63) Orkhan Jalilov, "Iranian, Russian Navies Conduct Joint Drill in Indian Ocean," *Caspian News,* (February 17, 2021), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29ez33o4
(64) *Iran Press News Agency,* "Iran Launches Joint Naval Exercise With China, Russia," (January 21, 2022), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/28luqpo5
(65) *Iran Press News Agency,* "Iranian Navy Cmdr Evaluates Maritime Security Belt 2022 Naval Drill as Positive," (January 22, 2022), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/248r4hgv
(66) ," *China Military Online,* "Security Belt-2023 Joint Maritime Exercise Concludes (March 22, 2023), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2bhwwm6j
(67) *Tasnim News Agency,* "Iran-China-Russia Naval Drill to Include More States in 2024," (March 18, 2023), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2yesx8uq
(68) *Mehr News Agency,* "Iran, Russia, China Destroy Aerial Targets in Joint Operation," (March 14, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2527v6tr
(69) *Tasnim News Agency,* "Iran, China, Russia Engage Targets in Joint Maritime Security Belt Exercise," (March, 13, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2dzumon9
(70) Ibid.
(71) *Islamic Republic News Agency,* "Russian Flotilla Berths in Chabahar Port for Participating in Marine Security Belt 2024," (March 11, 2024), accessed Aug 25. 2026. https://tinyurl.com/2co4pwes
(72) *Tasnim News Agency,* Iran, China, Russia Engage Targets in Joint Maritime Security Belt Exercise", *Ibid.*
(73) *China Military Online,* "China-Iran-Russia Security Belt-2024 Joint Naval Exercise Concludes," (March 18, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/26gl2d3e
(74) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, and China to Hold Seventh Joint Naval Exercise in 2025," (March 9, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/22fdth6p
(75) *Iran Press News Agency,* "Joint Naval Drill Successfully Engages Aerial Targets in Maritime Security Belt 2025," (March 11, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24p2rmgb
(76) *Iran Press News Agency,* "Iran, Russia, and China to Hold Seventh Joint Naval Exercise in 2025," (March 9, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/22fdth6p

(77) *Islamic Republic News Agency,* "Combined Maritime Security Belt Exercise Shows the Authority of Iran's Navy: Araghchi," (March 12, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27kw65w5
(78) *Islamic Republic News Agency,* "Iran, Russia, China Conduct 'PHOTOEX' in Naval Security Belt 2025 Drill," (March 11, 2025), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/24lb9hwd
(79) *Tasnim News Agency,* "Iran-Russia-China Joint Naval Exercise Planned," (January 31, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/255qp96n
(80) *TASS,* "Corvette Stoiky Took Part in Exercise with Iranian Navy Ships in Gulf of Oman," (February 17, 2026), accessed Aug 19. 2026, accessed Aug 19. 2026. https://tass.com/defense/2088067
(81) Dzirhan Mahadzir, "Russian Surface Action Group Underway for Asia-Pacific Deployment," *USNI News, (*February 18, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2b2w3m3a
(82) *The Maritime Executive,* "Chinese 48th Escort Group Takes Over in Djibouti," (November 9, 2025), accessed Aug 27. 2026. https://tinyurl.com/2a96thgk
(83) Mallory Shelbourne, "Carrier USS Gerald R. Ford Sailing in the Atlantic, Headed for Strait of Gibraltar," *USNI News,* (February 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2carj7t3
(84) *Xinhua*, "China, Russia Wrap up Joint Naval Exercise," (July 13, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/25lws8ve
(85) Ondrej Ditrych and Alice Ekman, "Rehearsing for War: China and Russia's Military Exercises," *EUISS,* (July 3, 2024), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27epvhmn
(86) تدمج كل من الصين وروسيا تكتيكات وقدرات غير متكافئة ضمن تخطيطهما البحري الأوسع، لكن تعد هذه القدرات عمومًا عناصر مكمّلة لقدراتهما القوية على استعراض القوة في المياه الزرقاء، وليست، كما في الحالة الإيرانية، المحور الرئيس الذي تنتظم حوله الاستراتيجية البحرية.
(87) James Brandon Gentry, "China's Role in Iran's Anti-Access / Area Denial Weapons Capability Development," *The Middle East Institute*, (April 16, 2013), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/223n2j8z. David Pierson, "How China's Weapons Transfers to Iran Have Evolved Over Decades," *The New York Times,* (April 15, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/29q9ktqs
(88) Ash Rossier, Yee-Kuan Heng, and Brandon J. Cannon, "Looking Under the Hood of Joint Naval Exercises", Ibid.
(89) (Annapolis: United States Naval Institute, 145 (8), 2019,) Pp1,398.
(90) Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "Operation Epic Fury and the Collapse of Iran's Layered Naval Defense," *Gulf International Forum*, (March 23, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2bj-9taq3. Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "The Rise and Demise of Iran's Shahid Soleimani-Class Corvettes," *Rabdan Security and Defence Institute, (April* 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/28yzyefz
(91) Leonardo Jacopo Maria Mazzucco, "Iran's Asymmetric Naval Threat Debilitated, Not Annihilated," *Gulf International Forum*, (March 29, 2026), accessed Aug 27. 2026. https://tinyurl.com/229fkfrj
(92) Mohammad Sio, "US Strike Destroys Maritime Control Tower in Southeastern Iran, Reports Iranian State Media," Anadolu Agency, (July 17, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/248wetd7
(93) Kimberly Donovan and Emily Ezratty, "From Drones to Rocket Fuel, China and Russia Are Helping Iran through Supply Chains," *Atlantic Council,* (March 25, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2xhmcxam. *Asharq al-Awsat,* Huda al-Husseini, "Iran Draws Strength from Chinese-Russian Military and Technological Support," (May 28, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/27c2do6b
(94) Alexander Gabuev, Nicole Grajewski and Sergey Vakulenko, "Why Russia Is Watching Iran Burn," *Foreign Affairs,* (March 16, 2026), accessed Aug 19. 2026. https://tinyurl.com/2cqxomt2

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
19 سبتمبر 2026م	19 سبتمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الحرب والعلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران

جليلة التـــرك

باحثة متخصصة في النظم السياسية

مستخلص

تبحث هذه الدراسة في مدى قدرة النظام الإيراني على الحفاظ على استقراره رغم تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتشديد العقوبات وتأثير الحرب التي اندلعت في يونيو 2025م، وتجددت في 28 فبراير 2026م ولا تزال جولاتها مستمرة. وتُجادِل الدراسة بأن حالة الاستقرار النسبي الراهنة في إيران لا تعني غياب الاحتقان الاجتماعي، بل هي مرتبطة بقدرة النظام الإيراني على إدارة هذا الاحتقان عبر مزيج من الموارد الريعية، والقبضة الأمنية، والرقابة الإعلامية والرقمية، بالإضافة إلى بعض التنازلات الاقتصادية المحدودة، والتعبئة القومية الناجمة عن ظروف الحرب، ومع ذلك فإنّ هذه القدرة ستصبح أكثر كلفة بمرور الوقت وتفاقم الأزمات. وتُلقي الدراسة الضوء على العلاقة بين النظام والمجتمع في إيران، وذلك على ضوء موقف السلطة الراهن في مواجهة الاحتقان الداخلي، الذي تمثَّل في موجات من الاحتجاجات، كان آخرها الاحتجاجات التي اندلعت في طهران في 28 ديسمبر 2025م، وامتدت حتى بداية 2026م، والتي انخرط البازار فيها، وفي ظل اتساع الضغوط على الشباب والنساء والمناطق المهمشة. وتخلُص الدراسة إلى أن النظام يملك أدوات تساعده على تأجيل الانفجار السياسي على المدى القريب، لكنه يواجه كلفة متصاعدة لهذا التأجيل، إذ تُوسِّع تلك الأدوات الفجوة بين النظام والمجتمع، وتُضعِف قدرة النظام على إنتاج شرعية توزيعية أو على إيجاد آفاق اجتماعية مقنعة للشعب.

الكلمات المفتاحية: إيران، الاستقرار السياسي، الاحتقان الاجتماعي، العقوبات الاقتصادية، الحرب، احتجاجات ديسمبر 2025، الدولة الريعية، الحرس الثوري، الرقابة الرقمية، الشرعية السياسية.

مقدمة

تمرُّ إيـــران منذ فترة بظروف حرجة، حيث تُواجِه البلاد أزمـــات اقتصادية واجتماعية متعاقبة، وعقوبـــات دولية طويلـــة الأمد أدَّت، مِن جُملة مـــا أدَّت إليه، إلى تراجع في القوة الشـــرائية، وضغط متزايد على البنية التحتية والخدمات، واحتجاجات اجتماعية وسياسية متكررة، وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هذا التراكم لم يقُدْ إلى تقويض شـــرعية النظام، الذي ظلَّ قادرًا على المحافظة على مؤسساته وتماســـكه، وعلى التحكم في المجال العام بدرجات متفاوتة، وعلى احتواء موجات الاحتجاج أو تفكيكها.

ولا ريب أن هذا الوضع قد تدهور منذ اندلاع حرب يونيو 2025م، إذ بدأت موجة احتجاجات في طهران في 28 ديسمبر 2025م في سياق تدهور سعر الصرف وارتفاع الأسعار، قبل أن تنتقل إلى مناطق أخرى وترفع شـــعارات سياسية معارضة للنظام. وأضافت الموجة الثانية من التصعيد العسكري الأمريكي–الإسرائيلي ضد إيران في نهاية فبراير 2026م مستوًى جديدًا من الضغط على الداخل الإيراني، حيث أثّرت الحرب في حياة الناس اليومية بكل جوانبها: الأسعار، والدواء، والطاقـــة، والخدمات، والمواصلات، والاتصالات، وبالتالـــي ازدادت الأوضاع تعقيدًا، غير أن هذه الأوضاع لم تؤدِّ إلى تجدد الاحتجاجات ضد النظام كما كان متوقّعًا.

والواقع أنه لا يمكن اعتبار القمـــع العامل الوحيد الذي مكَّن النظام من ضبط الوضع الداخلي، فالقمع، نعم، هو عامل محوريّ وربما حاســـم في مواجهة الاحتجاجات وإدارة الغضب الشعبي في إيران، لكنه لا يفسِّـــر لماذا يســـتمرّ بعض صور الامتثال في التعامل الشعبي مع النظام، أو لماذا تتراجع الاحتجاجـــات في لحظات مُعيَّنة، أو لماذا لا تنتج الأزمات الاقتصادية تحالفًا بين فئات اجتماعية وسياســـية معارضة قـــادرة على التغيير. كما أن الاعتماد على فكرة الشـــرعية الأيديولوجية لا يفسِّـــر وحده اســـتمرار النظام على الرغم من كل التحديات، ومن ثم قد تحتاج الحالة الإيرانية الراهنة إلى قراءة تربط بين الاقتصاد السياســـي، وبنية السلطة، ومؤسسات القمع، والتحولات الاجتماعية، والحرب، وأنماط الاحتجاج.

وفقًا لذلك تتمثل إشكالية الدراســـة في تفسير اســـتمرار قدرة النظام الإيراني على التحكم في المجال السياســـي والأمني على الرغم من تصاعد مؤشـــرات التذمر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن هنا يبرز السؤال المركزي في الدراسة: كيف استطاع النظام الإيراني الحفاظ على قَدْر مُعيَّن من الاســـتقرار على الرغم من الاحتقان وتراكم الأزمـــات والتحديات؟ وكيف أعادت الحروب والعقوبات والاحتجاجات رسم حدود هذه القدرة؟

واتصالًا بذلك تحاول الدراســـة الإجابة عن أربعة تســـاؤلات فرعية رئيســـية: ما الآليات التي يعتمدها النظـــام الإيراني لإدارة الاحتقـــان الاجتماعي ومنع تحوله إلى تحدٍّ سياســـي منظم؟ وكيف أثرت العقوبات والحربـــان في عامَي 2025م و2026م في كلفة هذه الآليات وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وما الشروط التي يمكن أن تُحوّل الاحتقان المتفرق، كما ظهر في موجة

احتجاجات ديسمبر 2025م، إلى أزمة سياسية أوسع؟ وما السيناريوهات الممكنة للعلاقة بين النظام والمجتمع في المدى القريب؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تجادل الدراسة بأن بقاء استقرار النظام الإيراني ليس معطًى ثابتًا ولا نتيجة حتمية لقوة قمعية صرفة، بل هو محصلة إدارة معقدة ومكلفة للاحتقان عبر أربع آليات متضافرة، هي: توظيف ما تبقى من موارد الريــع النفطي، وتفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية بمرونة محسوبة، وإحكام الســيطرة على الفضاء الإعلامي والرقمي، وتعبئة الخطاب الوطني في مواجهة التهديد الخارجي، وأن هــذه الإدارة، وإن نجحَت حتى الآن في تأجيل الانفجار على المدى القصير، تزداد كلفتها في مواجهة كل أزمة جديدة، بما يجعل استمرارها على نفس النهج في المدى المتوسط مرهونًا بمسار الحرب والقدرة على تأمين حد أدنى من الخدمات والموارد. ومن ثم تركز الدراســة على حدود أدوات القمع والاحتواء، وعلى قــدرة الدولة على منع انتقال الاحتقان من حالة اجتماعية كامنة أو احتجاجات متفرقة إلى أزمة سياسية أوسع.

أولاً: مقاربة مفاهيمية

تستند الدراسة إلى مفاهيم نظرية مترابطة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. الدولة الريعية

الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في ميزانيتها ومدخولها الأساسي على الريع المالي القادم من مصادر خارجية دون الحاجة إلى الاســتناد إلى النشــاط الإنتاجي أو الضريبي لمواطنيها. يساعد مفهوم الدولة الريعية في تفسير اعتماد الدولة الإيرانية على عوائد الطاقة، وقدرتها على تمويل شــبكات النفوذ والخدمات والدعم في مراحل مُعيَّنة، وفي الوقت نفسه هشاشتها أمام العقوبات وتقلبات صادرات النفط وصعوبات الوصول إلى النقد الأجنبي والاستثمار[1].

2. السلطوية التكيفية

ويعني هذا المفهــوم قدرة النظام غير الديمقراطي على البقاء عبــر الجمع بين أدوات الإكراه، والإجراءات الإصلاحية الجزئية، والمؤسســات الانتخابية المقيــدة، والخطاب الأيديولوجي والأمني[2]. ويســاعد هذا المفهوم في فَهْم السياسة المرنة التي يتبعها النظام والتي تقوم على الاحتواء المرن، الذي يعني الاســتجابة الجزئية لبعض المطالب لإجهاض الزخم، وتشــتيت الحراك، وفي الوقت نفسه تعبئة المؤيدين، واستغلال حوادث مُعيَّنة كالحروب والاعتداءات الخارجية لإضفاء شرعية أمنية واستدعاء خطاب «الدفاع عن الوطن» لتقييد أي حراك داخلي باعتباره «تهديدًا للأمن القومي».

3. الاحتقان الاجتماعي

هــو حالة تراكمية من عدم الرضا لا تظهر دائمًا في صورة احتجاج علني، وقد تتجلى في الهجرة، أو التوســع في الاقتصاد غير الرســمي، أو ضَعف المشاركة السياســية، أو انتشار السخرية السياسية والرفض الثقافي، أو اللامبالاة بالمؤسسات الرسمية، ويُستخدَم ضِمن هذا المفهوم

مدخل «السياسة من أســفل» عند آصف بيات، الذي يفسِّر كيف يمكن للممارسات اليومية (مثل الهجرة، والاقتصاد غير الرســمي، وكســر القواعد الاجتماعية) أن تشكل فعلًا سياسيًّا إيجابيًّا يُعيد التفاوض حول القيود، حتى في غياب التنظيم العلني[3].

4. الاستقرار السياسي

يُقصَد بالاستقرار السياسي في هذه الدراسة قدرة النظام على البقاء في السلطة، والمحافظة على سيطرته، وتماسك مؤسساته الأمنية والعسكرية والقضائية، ومنع المعارضة من التحول إلى بديل منظم قادر على فرض تغيير سياسي. وتستخدم الدراسة مفهوم الاحتواء المرن للدلالة على إســتراتيجية تجمع بين الاعتراف الجزئي بالمشكلة، وتقديــم وعود أو إجراءات محدودة، وتغيير بعض المسؤولين، واستخدام ضغط أمني أو قضائي موجَّه ضد الفاعلين الأكثر تأثيرًا، بدل اللجوء الفوري إلى مستويات العنف الأقصى.

ثانيًا: النظام والمجتمع في إيران.. استقرار هش وشرعية متنازع عليها

تجمع الجمهورية الإسلامية في إيران بين هياكل حُكم منتخبة، هي الرئاسة والبرلمان ومجلس الخبــراء، وهياكل حُكم غير منتخبة ولكنها تملك ســلطة أعلى، في مقدمــة تلك الهياكل يأتي منصب المرشــد الأعلى للثورة، ومجلس صيانة الدســتور ومجمع تشخيص مصلحة النظام. ويصــف علي الدين هلال هذا الترتيب بأنه يتضمن مزيجًا مــن واجهة الدولة الوطنية وجوهر ثيوقراطي-ســلطوي، حيث تبقى القرارات الكبرى حكرًا على مرجعية ولاية الفقيه وشــبكات القوة المرتبطة بها[4].

هذه الازدواجية لا تمثِّل تفصيلًا دســتوريًّا فحسب، بل قد تشكل أساسًا لفهم قدرة النظام على إدارة التناقضات، فالهياكل المنتخبة في هذا النظام توفر قناة محدودة للتنافس السياسي، أما الهيــاكل غير المنتخبة فتحتفظ بالقدرة على ضبط حدود هــذا التنافس وتأثيره في النظام، لا ســيما في تحديد مركز الثقل والقرار، ويمكن أن يفســر هذا جزئيًّا قدرة النظام على امتصاص تأثير الاحتجاجــات أحيانًا عبر بعض التعديلات الحكومية والسياســاتية مــن دون أن يتأثر مركز الســلطة الحقيقي في النظام، ويمكن كذلك وصف هذا النمط من الحكم بـ«السلطوية التكيفية»، أي قــدرة النظام غيــر الديمقراطي على البقــاء عبر الجمع بيــن أدوات الإكراه، والإجراءات الإصلاحية الجزئية، والمؤسســات الانتخابية المقيــدة، والخطاب الأيديولوجي والأمني.

وفي ما يتعلق بالحرس الثوري، فقد تغوّل دورُه، متحوّلًا من مؤسســة عسكرية مرتبطة بحماية الثورة إلى فاعل سياســي يمتلك حضورًا في الأمن والاقتصاد والإعلام والسياســة الخارجية. ويبين راي تقيه (Ray Takeyh) أنّ تحوُّل هذا الدور جعل من الحرس عنصرًا مركزيًّا في النظام وفي توجيه خياراته الداخلية والخارجية[5]. كما توضح دراســة للباحــث الإيراني عبد الكريم

رستمي أن المجال الإعلامي والرقمي أصبح جزءًا أساسيًّا من هذه الوظيفة، عبر تشكيل الرواية الرسمية وتفسير الاعتراض بوصفه تهديدًا أمنيًّا أو امتدادًا للحرب الناعمة[6].

وعلى صعيدٍ آخــر، تؤدي المحاكم الثورية دورًا مكمّلًا في هذه البنية، فقد أُنشِــئَت بعد الثورة لمحاكمة رموز النظام السابق، ثم أصبحت مؤسسة دائمة تتعامل مع قضايا تمس الأمن القومي والمعارضة السياســية. ويبين معتصم صديق أن هذه المحاكم واجهت باســتمرارٍ انتقادات تتعلق بتسييس القضاء وغياب الضمانات الكافية للمحاكمة العادلة[7]. وترى هذه الدراسة أن إدارة الاســتقرار، تبعًا لذلك، لا تقتصر على الأجهزة الأمنية في الشارع، بل تشمل أيضًا تحويل الخصومة السياسية إلى ملف قانوني-أمني قابل للإدارة القضائية.

وتفسِّر هذه المعطيات صعوبة تحول الاحتجاجات إلى تنظيم سياسي مستمرّ، لا سيما أن تكلفة المشــاركة لا تقع على المتظاهر في الشــارع فقط، بل قد تمتد إلى أسرته، وعمله، وجامعته، وشبكاته الاجتماعية، ومن ثم، يعمل القمع بوصفه آلية تفتيت اجتماعي بقدر ما يعمل بوصفه ردعًا مباشرةً، غير أن نجاحه في فرض هدوء مؤقت لا يعالج المظالم، بل يدفعها إلى أشكال أقل ظهورًا من الاحتقان.

لكن علاقة المجتمع بالنظام لا يشكلها القمع أو المواجهة المباشــرة فقط، فلقد ارتبطت قدرة النظام على تثبيت بعض قواعده الاجتماعية بتوسيع بعض خدمات الصحة والتعليم والرعاية وخلق شبكات دعم اســتهدفت فئات مختلفة. وتشــير مراجعة جورجي ديرلوجيان (Georgi Derluguian) لكتاب كيفين هاريس (Kevan Harris) عن السياسة ودولة الرفاه في إيران إلى أن توسع السياسات الاجتماعية شكّل أحد أبعاد العلاقة بين النظام والفئات الشعبية، وإن لم يمنع ذلك من ظهور تفاوتات وأزمات لاحقة في الشرعية والتوزيع[8]. وبالتالي ترى الدراسة أن هذه الشرعية تصبح أكثر هشاشــة عندما تعجز الخدمات المقدمة عن موازنة آثار التضخم أو تراجع الدخل أو انســداد فرص العمل والحراك الاجتماعي. وتعتمد الدولة في إدارة هذا التآكل على إستراتيجية «الاحتواء المرن»، التي تجمع بين الاعتراف الجزئي بالمشكلة، وتقديم وعود أو إجراءات محدودة، وتغيير بعض المســؤولين، واستخدام ضغط أمني أو قضائي موجه ضد الفاعلين الأكثر تأثيرًا، بدل اللجوء الفوري إلى مستويات العنف الأقصى.

وتظهر أزمة الشرعية أيضًا في المجال الانتخابي. فبناءً على ما ورد في تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن انتخابات عام 2021م في إيران، فقد اســتُبعِد كثير من المرشــحين من الانتخابات على نحو واضح، وانعكس ذلك في انخفاض تاريخي في المشاركة الرسمية إلى 48,8%، بجانب ارتفاع ملحوظ في الأصــوات الباطلة[9]. وإذا كان لا يمكن بناءً علــى هذه الأرقام والمعطيات وحدها الاســتنتاج بأن الانتخابات قد فقدت كل وظيفتها بالنســبة إلى النظام، فإنها تُشــير بوضوح إلى تراجع قدرته على تجديد الثقة، أو تقديم الانتخابات كقناة فعالة للتأثير السياسي،

وهنا يمكن التفريق بين الاســـتقرار المؤسســـي والشـــرعية الإجرائية: فقد تبقى المؤسسات قائمة، فيما تتآكل شرعيتها وقدرتها على الاستجابة.

ثالثًا: العقوبات والاقتصاد.. التكيف الذي لا يحل الأزمة

تشكل عائدات النفط مرتكزًا أساسيًّا في الاقتصاد السياســـي الإيراني، لذلك تُعتبَر العقوبات على الصـــادرات النفطية والتحويلات المالية مصدرًا مباشـــرًا للضغط علـــى قدرة إيران على تمويل الموازنة وفاتورة الاســـتيراد. ويبين تامر بدوي أن العلاقة بين عائدات النفط والتضخم والنمو في إيران لا تنفصل عن طبيعة الدولة الريعية ولا عن سياسات الإنفاق والتمويل، وذلك ما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية معًا[10]. وتفســـر نظرية «الدولة الريعية» هذه الهشاشـــة، إذ تعتمد الدولة على عوائد خارجية كتجارة النفط لتمويل شبكات النفوذ والخدمات والدعم، مما يمنحها قدرة توزيعية في مراحل الازدهار، لكنه يجعلها شديدة التأثر بالعقوبات وتقلبات الأسعار وصعوبات الوصول إلى النقد الأجنبي.

وتوضح مريم هاني أن إيران، في إطار سعيها لمواجهة العقوبات، طوّرت مجموعة من السياسات في ما يُســـمَّى «اقتصاد المقاومة»، منها على سبيل المثال: تشجيع الإنتاج المحلي، وإصلاح الدعم، وتنويع الشـــركاء التجاريين، والتعامل بعملات محلية، وتوسيع القنوات غير الرسمية والمقايضة للتخفيف من قيود التحـــويلات[11]. وإذا كان الاقتصاد الإيراني، بهذا المعنى، قادرًا على تحقيق قدرة على الالتفاف علـــى العقوبات ومنع الانهيار الكامل، فإنَّ هذا لا يمكن اعتباره مرادفًا للتنمية، لأن ذلك قد يحافظ على تدفق الحد الأدنى من الموارد، ولكنه لا يعالج بالضرورة ضَعف الاستثمار والإنتاجية والتفاوت والفقر.

وتُشير دراســـة محمد رضا فيزنجان (Mohammad Reza Farzanegan) وبيرند هايو (Bernd Hayo) إلـــى أن العقوبات الدولية في عامـــي 2012م و2013م كان لها أثر ســـلبي أقوى في نمو الاقتصاد غير الرســـمي من أثرها في نمو الناتج المحلي الرســـمي[12]، وبالتالي فإن العقوبات لا يُفترَض أن تقود ببساطة إلى توســـع الاقتصاد غير الرسمي، لأن هذا الاقتصاد نفسه يتعرض لضغوط العقوبات أيضًا، وربما بدرجة أشد من الاقتصاد الرسمي، وهو ما يُظهِر حدود الاقتصاد المنظم، ويزيد انعدام الشفافية، وقد يعمق التفاوت بين من يملكون شبكات نفوذ أو وصولًا إلى التجارة الموازية ومن لا يملكونها.

وتتفاعل العقوبات في إيران مع ســـوء الإدارة، والفســـاد، وضَعف الاستثمار، وضغوط المناخ، وأولويات الإنفاق الأمني والعســـكري، لهذا فإن الســـلطة إذا كانت تستطيع في المدى قصير الأجل الالتفاف والتكيف وتعبئة بعض المشاعر الوطنية، فإنها على المدى الأطول ترفع كلفة المعيشة والتحمل من دون تقديم أفق اقتصادي واضح.

وإضافة إلى ذلك تُواجِه إيران أيضًا اختناقات في الطاقة والمياه والبنية التحتية. وعلى ســـبيل المثال يشير معهد الشـــرق الأوسط إلى أن نقص الاستثمار، والعقوبات، والضغوط المناخية،

جعلت أزمات الماء والكهرباء والبيئة مرتبطة مباشــرة بالاســتقرار الاجتماعي والسياسي[13]. وترى الدراسة أهمية هذا البعد لأن المواطن يختبر الدولة في حياته اليومية عبر الكهرباء والماء والدواء والنقل، لا عبر مؤشــرات الاقتصاد الكلي وحدها، ومن الملاحظ أن هذه الأزمات تظهر بصورة أشــد في الأطراف، حيث يتقاطع التهميش التنموي مع التنــوع الإثني والمذهبي[14]، فالضغوط في سيستان-بلوشستان أو كردســتان أو خوزستان لا تنفصل عن قضايا الخدمات والبطالة والهوية والثقة في المركز، وهذا يعني أن الاســتقرار الإيرانــي له أيضًا بُعد جغرافي، وأن العجز الخدمي في الأطراف يمكن أن يتحول بسرعة إلى اعتراض سياسي أو أمني أكبر من حجمه الاقتصادي المباشر، ناهيك بالاعتبارات الأخرى.

رابعًا: الحرب وأبعادها في الداخل الإيراني

أعــادت الحرب التي بدأت في يونيــو 2025م تأطير العلاقة بين النظــام والمجتمع، إذ أعطت النظام فرصة لزيادة استخدام الخطاب القومي وتوسيع نفوذ أجهزة الأمن للسيطرة على الحياة العامة، كما أعطت هذه الحرب النظام فرصة لربط الاحتجاجات الداخلية بموقف المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة وتبرير استخدام القمع وتقليل فرص الاحتجاج وتأجيل الصراعات الداخلية بســبب انشــغال المجتمع بالخوف من الحرب واحتمال تصاعدها، لكن لا ريب أن إطالة أمد الحرب تقلّل من أهمية الشعارات الوطنية والقضايا السياسية، وتزداد أهمية القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية لضمان معيشة الناس.

قد تكون هذه النتيجة مرتبطة بالوضع الاقتصادي الذي ذُكِر ســابقًا، فالدولة التي تواجه قيودًا على تصديرها للنفط ومعاملاتها المالية واســتثماراتها تكون أقل قدرة على مواجهة الصدمات العســكرية، خصوصًا إذا ترافقت مع أزمة في الطاقة أو انخفــاض فاعلية البنية التحتية. في هذه الحالة لا تُعتبَر الحرب ظاهرة خارجية وحســب، بل هــي أيضًا محفز لعملية تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمــة اجتماعية حقيقية، لــذا تصبح آثار الحرب مزدوجة، فمــن ناحيةٍ توفر التعبئة للنظام، ومن ناحية أخرى تظهر حدود قدرته على إدارة الأمور بســبب تأثير الحرب في المجتمع.

مع تجدد الحرب في فبراير 2026م تقاطع الأمن والاقتصاد وأصبح التوتر أعمق، فوفقًا لبعض التحليلات والتقارير الأخيرة فقد تســبب الانتشــار المكثف لقوات الأمن وتعطيل النشــاط الاقتصادي وزيادة أســعار الغذاء والــدواء في اضطرار بعض الناس إلــى تغيير مكان إقامتهم أو نمط حياتهم بســبب الخطر بالإضافة إلى زيادة القيود في المجــال العام والاتصالات[15]، على الرغم من أن هذه المصادر النوعية لا توفر إمكانية إجراء تقدير كمي شــامل لحجم الضرر الاجتماعي، فإنها تظهر حقيقة أن الحرب أصبحت جزءًا من حياة الناس اليومية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الحربي (2025م-2026م) زاد من قدرة النظام على تقييد الحياة المدنية من خلال الطريقة الأمنية، حيث يوفر تبريرات للسلطات لمراقبة المعلومات وتقييد

الحركة والأنشـــطة المدنية والاعتقالات باســـم الأمن أو بتهمة التعاون مع أعداء النظام، لكن الاســـتقرار الذي يتحقق من خلال هذا النهج لا يمكن أن يُسمَّى إلا استقرارًا قسريًّا لأنه لا يزيل مصادر الاحتقان وأسبابه ولكنه يؤجل ذلك لفترة من الوقت أو يغير نمط ظهوره.

وقد أفادت الحرب النظـــام، إذ إنّ احتجاج بعض القطاعات من الشـــعب ضد النظام لا يعني بالضرورة موافقتها على اســـتخدام القوة العســـكرية من قبل الأطراف الخارجية. وقد رصدت شروق صابر ذلك عند تحليل ســـلوك جيل Z خلال الحرب في إيران، حيث لاحظت أن جزءًا من المحتجين احتفظ بالشعور القومي برفض إمكانية استخدام الصراع الداخلي لتحقيق أهداف خارجيـــة [16]، لذا يمكن القول إنّ العلاقة بين المعارضـــة الداخلية والتهديد الخارجي يمكن أن تُعتبَـــر أكثر تعقيدًا من حتمية المعارضـــة أو الولاء. هذا يعني أن العوامـــل يمكن أن تُجمَع في كيان واحد يشـــمل المعارضة للنظام والخوف من الانهيار ووقوع الفوضى، ومن ثم فإنّ صمْت الشـــارع خلال الحرب لا يمكن تفســـيره على أنه موافقة سياســـية مطلقة، فقد يكون نتيجة لتجمُّع عدة عوامل مثل الخوف والاعتبارات الوطنية ونقص التنظيم وانشغال الناس بتكاليف المعيشة.

ويُلاحَظ أن تأثير الحرب في سكان إيران ليس متســـاويًا لجميع الفئات الاجتماعية[17]، فالأُسَر ذات الدخل الصغير والعمال والموظفون والمتقاعدون يتأثرون بسرعة وبشدة بارتفاع تكاليف الغذاء والدواء وانخفاض قيمة العملة، إذ إنهم في الأســـاس ليـــس لديهم آليات للحفاظ على أرباحهم، والتجار والمستوردون ســـيتعين عليهم التعامل مع مشكلة الاضطرابات في سلسلة التوريد وتقلبات أســـعار الصرف وزيادة المخاطر في خدمات النقل والتأمين، أما بالنسبة إلى الشـــباب فإلى جانب البطالة ونقص الفرص فإنهم ســـيواجهون مشكلة تأجيل خطط العمل والزواج والاستقلال المالي.

وعلاوة على ذلك، ســـتتأثر النســـاء بشكل كبير في ظل تدهور الخدمـــات العامة وزيادة أعباء الحياة الأســـرية وتقلص مجال الحركة والعمـــل[18]، كما سيشـــعر سكان الضواحي والفقراء بتدهور خدمات الطاقة والمياه والنقل والرعاية الصحية بســـبب ضَعف البنية التحتية لهذه المناطق، وهذا ما تشـــير إليه بيانات المركز الإحصائي الإيرانـــي (يونيو-يوليو 2026م) من أن التضخم الســـنوي في المناطق الريفية تجاوز 108%، مقابل نحو 89% في المتوسط العام[19].

ومن ثم، لا تضيف الحرب عبئًا خارجيًّا متساويًا على المجتمع، بل تعيد توزيع المخاطر بطريقة قد توســـع التفاوت بين من يملكون شـــبكات حماية اقتصادية واجتماعية ومن يعتمدون على الأجور أو الخدمات العامة.

وتكمن الدلالة السياسية لهذه المسألة في أن الاحتقان لا يتحول إلى احتجاج لأن الناس يعانون الفقر وحده، بل عندما يشعرون بالظلم الاجتماعي لأن كلفة الأزمة تُوزَّع بطريقة غير عادلة، وأن هناك فئات مرتبطة بمراكز القوة قادرة على حماية مصالحها أو الاســـتفادة من اقتصاد الحرب

والعقوبات، لذلك تمثل عدالة توزيع الخســائر والموارد عنصرًا مهمًّا لفهم حدود الاستقرار، لا مجرد مسألة اقتصادية فرعية.

خامسًا: الاحتجاج والاحتقان.. من الشارع إلى العالم الرقمي

لإيران تاريــخٌ غنيٌّ من الاحتجاجات فــي جوانب مختلفة، فاحتجاجات عــام 1999م ارتبطت بوســائل الإعلام والجامعات، فيما ارتبطت الحركة الخضراء عام 2009م بالانتخابات، وكانت الظروف المعيشــية واضحــة جلية في احتجاجــات 2017م–2018م. وفي ســياق ذلك يوثق تقرير مركز الخليج للدراســات الإيرانية (المعهد الدولي للدراســات الإيرانية– رصانة حاليًّا) احتجاجات أواخر عام 2017م، مشــيرًا إلى أنها بدأت بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فيا تجاوز بعضُ الشعارات في ذلك الوقت حدودَ المطالب الاقتصادية وانتقدَ النظام وأولوياته في المنطقة [20]. ووفقًا لفاطمة الصمادي فقد كانت احتجاجات نوفمبر 2019م مندلعة بسبب زيادة أســعار البنزين ولكنها لم تكُن السبب الوحيد، فالفقر وعدم المساواة والفساد والبطالة وانخفاض القوة الشرائية تفاعلت مع القرارات الاقتصادية وأصبحت سببًا خطيرًا من أسباب عدم الرضا[21]. وتُعتبَر هذه الملاحظة مهمة في تحليل الاحتجاجات المســتقبلية: فالمحفز قد يكون محدّدًا لكن قابلية الاشتعال ناتجة عن تراكم طويل.

كما تجدر الإشــارة إلى العوامــل الحقوقية التي وقفت خلف احتجاجــات 2022م التي تُعرَف باحتجاجات مهسا أميني، والتي استمرّت لشهور بمشاركة نسوية واسعة النطاق، وذلك وصولًا إلى موجة ديســمبر 2025م، التي يمكن تناولها بمزيد من التفصيل باعتبارها وقعت بين حربَي 2025م و2026م، وتعكس متغير الحرب بوصفه مؤثّرًا في علاقة النظام بالمجتمع.

بدأت احتجاجات ديســمبر 2025م في طهران في 28 ديسمبر 2025م في سياق انخفاض قيمة العملة وتضخم الأســعار وانتشــرت في مناطق أخرى، وتؤكد منظمة العفو الدولية أن الوضع تدهــور بســرعة، وبالتزامن مع حملة القمع فــي 8 يناير 2026م حجبت الســلطات الإنترنت وقطعت الاتصالات، ومثلت هذه الموجة امتدادًا لمسار الاحتجاجات السابقة، بيدَ أنها حملت أيضًا خصائص جديدة[22].

أُولى هذه الخصائص هي رمزية مشــاركة البازار، حيث بدأت موجة الاحتجاج بإضراب للتجار في محلات الأجهزة الكهربائية والذهب في السوق الكبير وأُغلِقَت المحلات المجاورة احتجاجًا على انهيار الريال. وتُعتبَر هذه المشــاركة مهمة لأن البازار أكثر من مجرد ســوق، فهو يجسد الرابــط التاريخي بين التجار والفقهــاء والدولة منذ ثورة 1979م، ويُعتبَر أحد مصادر شــرعية النظام، ومع ذلك يجدر الذكر أن مشــاركة التجار أو إضرابهم لا يعني بالضرورة انهيار التحالف التاريخــي، بل على العكس، فهذا يعني أن الضغط الاقتصادي وصل إلى فئة تملك عادة أدوات تكيف أكبر من الفئات الأكثر هشاشة، كما يُعَدّ مؤشّرًا مهمًّا على تقلبات الأوضاع الاقتصادية، وليس دليلًا قاطعًا على وجود انقسام سياسي قطعي.

وتتمثل السمة الثانية في تزامن الاحتجاجات مع الحرب والعقوبات لأول مرة منذ الثورة، وهذا ما حمّل الاحتجاجات في هذه الظروف معانيَ متناقضة، فمن ناحيةٍ زاد شعور الناس بأن الدولة لـــم تعُد قادرة على التعامل مع الأزمة، ومن ناحيةٍ مقابِلةٍ أعطى الســـلطات فرصًا أكبر لتصوير هذا الاحتجاج على أنه تدخُّل طرف خارجي.

والسمة الثالثة هي مركزية الفضاء الرقمي، إذ إنّ التواصل لم يعُد مجرد وسيلة مرافقة للاحتجاج، بل أصبح جزءًا من بنيته التنظيمية والإعلامية. ويمكن فَهْم اســـتجابة النظام لهذه الموجة عبر مفهوم «الاحتواء المرن»، إذ لم تلجأ الســـلطات فورًا إلى القمع الشـــامل، بل مزجت بين وعود اقتصادية محدودة، وحجب انتقائي للإنترنت، واعتقالات موجهة ضد نشطاء محددين.

في سياق ذلك أكدت منظمة العفو الدولية في يناير 2026م أن حجب الإنترنت والاتصالات قد أخفى بعض الانتهاكات، وقلـــل من فرص تواصل وتوثيق المحتجين وأقاربهم والصحفيين[23].

كما تقول مؤسسة تشـــاتام هاوس إنّ هذا الحجب قد أدى إلى دخول مرحلة جديدة من العزلة الرقمية، إذ إنه لم يستهدف المنصات العالمية فقط، بل أيضًا الخدمات والشبكات الداخلية، مما يشير إلى زيادة استخدام هذه الإستراتيجية بوصفها أداة حوكمة طويلة الأجل[24].

هذه السياســـة ليســـت موجهة فقط لتقويض تنسيق الاحتجاجات، بل تســـمح أيضًا للدولة بإدارة السردية العامة: ماذا حدث؟ ومَن المسؤول؟ وكم كان حجم الاحتجاج؟ وهل كانت حركة مطلبية محقـــة أم مؤامرة خارجية؟ وتتوافق هذه الوظيفة مع ما طرحه رســـتمي عن «الحرب الناعمة» وإدارة المعنى في الفضاء الإعلامي، إذ يُصوَّر الاحتجاج بوصفه تهديدًا للهوية الوطنية أو للدولة بدلًا من كونه تعبيرًا عن مظالم سياسية واجتماعية وهو ما فعله النظام بالفعل[25].

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الرقابة الرقمية لهـــا تكاليف، فهي تضرُّ بالأعمال والتعليم والتجارة الإلكترونيـــة، وتزيد من عزلة المواطنين، وتقلل من الثقة في المصادر الرســـمية وقد تزيد من انتشـــار الشـــائعات وقنوات المعلومات غير الرســـمية، لذلك فهي تمنح الدولة فاعلية أمنية قصيرة الأمد، لكنها قد تضيف طبقة جديدة من الاحتقان.

وكما ذهب آصف بيات إلـــى أن المواقف التي يُحجَب فيها الإنترنت أو تُقمَع فيها الاحتجاجات لا تعني أن النشـــاط السياســـي قد انتهى، بل يتحول الاحتجاج إلى أشكال أخرى مثل: الهجرة، والانسحاب من المؤسســـات، والعمل في القطاع غير الرسمي، وكسر القواعد الاجتماعية في الحياة اليومية، أو بناء شـــبكات تضامن صغيرة[26]، فإنه يجب ألّا ننظر إلى الاســـتقرار الراهن فقط من حيث كمّ الاحتجاجات التي تحدُث، ولكن أيضًا من حيث مدى الثقة والتعاون والتزام المؤسسات الرسمية التي لا تزال موجودة.

سادسًا: مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع

لا تســـمح الأدلة المتاحـــة بالجزم بمســـتقبل النظام الإيرانـــي، لكنها تســـمح بتحديد ثلاثة سيناريوهات محتملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

في الســيناريو الأول يســتفيد النظام من خبرته فــي تقديم بعض التنــازلات وتغيير بعض المسؤولين وضبط العنف واســتخدام الخطاب القومي، وهو أحد الســيناريوهات الممكنة ولكن حدوثه يعتمد على توافر الموارد الاقتصادية التي تســمح للدولة بشراء مزيد من الوقت. وهــذا يمثل نموذجًا لـ«الاحتواء المرن» الذي يهدف إلى شــراء الوقت من دون معالجة جذرية للأزمات.

في السيناريو الثاني لن يحدث بالضرورة انهيار النظام ولكن تصبح الاحتجاجات مستمرة وأوسع وترتفع بالتالي تكلفتها السياســية والأمنية، خصوصًا عندما تلتقي أزمة المعيشــة ومشاركة البازار والعمال والشــباب والأطراف في آن واحد. قد يتوقف تحقق هذا الســيناريو على مدى قدرة الجهات الفاعلة الاجتماعية على إقامة روابط تتجاوز التشتت القطاعي والجغرافي.

في السيناريو الثالث تقرر الدولة تكثيف قمعها والســيطرة على الفضاء العام، وقد تنجح في إقامة هدوء مؤقت ولكن في هذه الحالة ســتضعف المؤسســات الوسيطة وتزيد الفجوة بين الدولة والمجتمع، مما ســيجعل أي صدمات اقتصادية أو عســكرية أو سياســية تؤزّم الوضع لاحقًا.

ترجح الدراسة، في المدى المنظور، استمرار ســيناريو الاحتواء المؤقت، لكن بوصفه ترجيحًا مشــروطًا لا تنبؤًا احتماليًّا صارمًا. يســتند هذا الترجيح إلى أربعة متغيرات: تماسُك الأجهزة والنخب، وتوافُر حد أدنى من الموارد والخدمات، واتجاه الحرب، وغياب بديل سياســي وطني منظم. وتقتــرب الحالة من ســيناريو التصعيــد إذا اجتمع تدهور اقتصادي حادّ مع اتســاع المشاركة العابرة للقطاعات والجغرافيا، فيما يزداد احتمال الاستقرار القسري إذا تعذّر تقديم تنازلات وارتفع إدراك النخب لخطر فقدان السيطرة.

جدول (1) يوضح سيناريوهات العلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران

السيناريو	شروط تحققه	مؤشرات مبكرة	النتيجة المحتملة
الاحتواء المؤقت	تماسُك الأجهزة، وانخفاض حدة الحرب، وإجراءات اقتصادية جزئية.	تراجُع التظاهر، وعودة تدريجية للاتصالات، وحوافز معيشية أو تغييرات إدارية.	استمرار النظام مع احتقان مؤجل.
التصعيد الاجتماعي	استمرار التضخم والحرب واتساع مشاركة العمال والتجار والأطراف.	إضرابات متزامنة، وتوسع جغرافي، وعودة التنظيم الرقمي أو بدائل له.	أزمة شرعية أعمق وضغط أكبر على الدولة.

السيناريو	شروط تحققه	مؤشرات مبكرة	النتيجة المحتملة
الاستقرار القسري	فشل التنازلات وارتفاع خوف النخب من فقدان السيطرة.	اعتقالات أوسع، ورقابة رقمية مطولة، وعسكرة المدن، ومحاكمات أمنية.	هدوء ظاهري مع تآكل أطول للشرعية.

خاتمة

تخلُص الدراسة إلى أن الاستقرار في إيران لا يعني غياب الاحتقان والتوترات، كما أن الاحتجاجات لا تعني بالضرورة قرب انهيار النظام بشكل حتميّ. فبعد عقود من العمل طوَّر النظام آلياته الخاصة للبقاء، التي تشمل وجود هياكل قوية غير منتخبة وأجهزة أمنية وقضائية، كما امتلك القدرة على إدارة السردية في الفضاء الإعلامي، واحتفظ بموارد ريعية وشبكات اقتصادية مما يسمح بتوزيع بعض التكاليف المرتبطة بالأزمات، إضافة إلى ذلك استفاد النظام من الانقسامات الاجتماعية الداخلية وغياب بديل سياسي موحد وحساسية المجتمع من تهديد الانهيار والفوضى.

ولكن قدرة النظام على التماسك أصبحت مكلفة جدًّا، فالعقوبات تزيد من عدم التوازن الاقتصادي وتحدّ من فرص التنمية، والحرب تحوّل الأمن إلى عبء يومي على الأُسَر والخدمات العامة، ومع أن النظام يمكنه من خلال الرقابة الرقمية وحجب الإنترنت أن يعوق تنظيم الاحتجاجات، فإن ذلك يضرّ بالاقتصاد وثقة الناس، أما القمع ذو الطابع القضائي فيمنع أي حشد ولكنه يخلق مشاعر اليأس والظلم. ولقد برهنت احتجاجات ديسمبر 2025م على أن الغضب والاحتقان تخطّيا الخطوط الطبقية التقليدية وأن الضغط الاقتصادي والتجاري يمكن أن ينتشر إلى البازار، وهو مؤشر يستحق المتابعة من دون تحويله إلى نبوءة سياسية.

وبالتالي فإن السؤال الأكثر واقعية في هذا الوضع لا يتمحور حول صمود النظام أو سقوطه، بل حول مدى قدرته على الاستمرار في ضبط التوتر والاحتقان دون أن تتجاوز آثار الحرب والعقوبات والقمع قدرته على التكيف، وهو الذي سيُجاب عنه على المدى المنظور في ضوء عدة عوامل، أهمها: مسار الحرب، وقدرة النظام على تأمين الموارد والخدمات الاقتصادية، وتماسُك النخب والمؤسسات، وأخيرًا قدرة القوى الاجتماعية المختلفة على تحويل الاحتقان الفردي إلى فعل سياسي أوسع.

المراجع والمصادر

(1) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» Arab Studies Quarterly, (London: Pluto Journals, vol. 9, no. 4, Fall 1987), Pp 383–398؛ Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» World Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, vol. 53, no. 3, April 2001), Pp 325–361.

(2) Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» Analysis Paper 13 (Washington, DC: Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, October 2007), Pp 1–37.

(3) آصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م)، ص15–16.

(4) علي الدين هلال، «الأزمة في إيران بين الدولة الأيديولوجية والمناعة السلطوية»، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد الثامن، سبتمبر 2018م)، ص ص7–22.

(5) Ray Takeyh, Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs (Oxford: Oxford University Press, 2009), 223–236.

(6) عبد الكريم رستمي، «دور الحرس الثوري الإيراني في الفضاء الإعلامي: الدعاية والإستراتيجية وسردية القوة»، مجلة الدراسات الإيرانية، (العدد العشرون، أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/p8Sfxx

(7) معتصم صديق عبد الله، «المحاكم الثورية في إيران: الشرعية والتوظيف السياسي»، مجلة الدراسات الإيرانية، (العدد الثامن، سبتمبر 2018م)، ص45–66.

(8) Georgi Derluguian, «The Islamic Worlds of Welfare,» The British Journal of Sociology, (2018), accessed Sep 8. 2026. https://nz.sa/sPRxBq

(9) International Crisis Group, Iran: The Riddle of Raisi, Middle East Report no. 224 (Brussels: International Crisis Group, August 5, 2021), Pp 5–7.

(10) تامر بدوي، «الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط والنمو والتضخم»، مركز الجزيرة للدراسات، (5 يونيو 2014م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/CbKgM2

(11) مريم هاني، العقوبات الاقتصادية على إيران ونهج التعايش معها، وحدة الدراسات الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (25 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/Sc1vZ3.

(12) Mohammad Reza Farzanegan and Bernd Hayo, «Sanctions and the Shadow Economy: Empirical Evidence from Iranian Provinces,» Applied Economics Letters, (London: Taylor & Francis Online, Volume 26, no. 6, 2019), Pp 501–505.

(13) Mohammad Hossein Ziya, «The 13 Crises Facing Iran,» Middle East Institute (September 16, 2021), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/pBNIT7

(14) International Crisis Group, Iran's Khuzestan: Thirst and Turmoil, International Crisis Group, Report no. 241, (21 August 2023), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/D55oQe

(15) Mahsa Alimardani, Nazanin Boniadi, and Roya Boroumand, «In the Dark and in Danger: Iran's Internet Shutdown and Wartime Repression,» The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, (April 10, 2026), accessed Sep 8. 2026, https://2u.pw/U6QTrw

(16) شروق صابر، «جيل Z في إيران: لماذا لم يُحوَّل الحرب إلى فرصة لإسقاط النظام؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (19 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/IQalic

(17) DW, «Is Iran's Middle Class Being Pushed into Poverty?,» (August 10, 2026), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/vD8ISZ

(18) Maryam Rezaei Zadeh, «The Silent Infrastructure of Survival in Iran,» Stimson Center, June 3, 2026, accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/4i6DLk. Femena, «The Gendered Impact of War on Iran's Economy,» (October 2025), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/kB3fEV

(19) Iran International, «Iran's Year-on-Year Inflation Reaches Nearly 89 %, Official Data Show,» (June 27, 2026), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/esoWsI

(20) Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, Demonstrations and Political System Crises in Iran (Riyadh: Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, 2018), Pp 4–7.

(21) فاطمة الصمادي، «إيران والحالة الاحتجاجية: البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، (17 نوفمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/WdygVP

(22) Amnesty International, «Iran: Internet Shutdown Hides Violations in Escalating Deadly Crackdown on Protesters,» (January 9, 2026),

(23) Amnesty International, Iran: Internet Shutdown Hides Violations.., Ibid.

(24) Nayana Prakash, «Iran's Internet Shutdown Signals a New Stage of Digital Isolation,» Chatham House, (January 23, 2026), accessed Sep 8. 2026, https://2u.pw/jXsedc

(25) عبد الكريم رستمي، دور الحرس الثوري الإيراني في الفضاء الإعلامي، مرجع سابق.

(26) آصف بيات، الحياة سياسة... مرجع سابق.

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
25 أغسطس 2026	30 أكتوبر 2026	23 نوفمبر 2026

مسار إصلاح الدعم الاجتماعي وتحولات الشرعية السياسية في إيران (2000-2026)

د. مصطفـــى خـــواص

أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مستخلص

تتناول هذه الورقة المســـار الإيـــراني لإصلاح منظومة الدعم والحمايـــة الاجتماعية، من نقاشـــات الإصلاح في مطلـــع الألفية، مرورًا بخطة الدعم المســـتهدف عام 2010، واحتجاجات رفع أسعار الوقود عام 2019، وتراجع زخم الإصلاح في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي، ومحاولة الرئيس مسعود بزشكيان تجديده عام 2024، وصولًا إلى انهيار العملة واحتجاجات ديســـمبر 2025 – يناير 2026. تُبيِّن الدراسة كيف حاولت السلطة، تحت وطأة تصاعد العقوبات، إعادة التفاوض على «العقد الريعي» الذي قام عليه استقرار الجمهورية «الإسلامية» منذ عام 1979 دون المساس بشرعيتها، وكيف أفضى تفكُّك هذا العقد إلى أزمةٍ شرعيةٍ حادةٍ تقاطعت لاحقًا مع اندلاع الحرب في فبراير 2026.

الكلمـــات المفتاحية: إيران، الدعم الاجتماعي، «العقد الريعي»، قانون الاســـتهداف، الدولة الريعية، المقايضة الاستبدادية

مقدمة

لطالما شكَّلت منظومة الدعم الاجتماعي في إيران واحدةً من أعمدة الاستقرار الأكثر رسوخًا في بنية الجمهورية الإيرانية منذ قيامها عام 1979، إلى درجة أنَّ كثيرًا من الأدبيات المتخصصة اعتبرتها الركيزة «غير المُعلنة» التي عوَّضت غياب الشرعية من خلال الانتخابات المُهندسة مسبقًا بشرعيةٍ توزيعيةٍ بديلةٍ، قوامها تدفُّق ريع الطاقة نحو المواطن عبر أسعارٍ مدعومةٍ ومنافع اجتماعية شبه مجانية. غير أنَّ هذا العقد، الذي بدا لعقودٍ طويلةٍ صلبًا وغير قابل للمساس، دخل منذ مطلع الألفية الثالثة في مسارٍ طويلٍ ومتعرجٍ من إعادة التفاوض القسري، فرضته معضلةٌ بنيويةٌ متصاعدةٌ متمثلة في: عجزٍ متنامٍ عن تمويل هذه المنظومة في ظل تصاعد ضغط العقوبات الدولية من جهة، ومخاطر سياسيةٍ وجوديةٍ عن أي مساسٍ مباشرٍ بها من جهةٍ أخرى. وقد بلغت هذه المعضلة، بحلول أواخر عام 2025 ومطلع 2026، ذروةً غير مسبوقةٍ تمثَّلت في انهيارٍ حادٍ لقيمة العملة الوطنية واندلاع موجةٍ احتجاجيةٍ واسعة، تقاطعت لاحقًا مع اندلاع مواجهةٍ عسكريةٍ إقليمية في فبراير 2026، لتضع الجمهورية «الإسلامية» أمام أخطر اختبارٍ لشرعيتها منذ تأسيسها.

إنَّ فهم هذه اللحظة الحرجة يستوجب تجاوز القراءات المتسرِّعة التي تربط بين انهيار العملة واندلاع الاحتجاجات بعلاقةٍ سببيةٍ مباشرةٍ، لصالح مقاربةٍ تاريخيةٍ- تحليليةٍ أعمق تتتبع جذور هذا الانهيار عبر مسارٍ طويلٍ من محاولات الإصلاح المتعاقبة والمتعثِّرة، بدايةً من نقاشات إصلاح الدعم الأولى في عهدي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مرورًا بخطة الدعم المستهدف التاريخية لعام 2010 التي حاولت تحويل الدعم الضمني غير المرئي إلى تحويلٍ نقدي مباشرٍ ومرئي، إلى احتجاجات رفع أسعار الوقود الدامية في نوفمبر 2019 التي كشفت للمرة الأولى عن حدود هذا التحويل. ثم إصلاح منظومة العملة التفضيلية عام 2022 في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي واحتجاجات الخبز التي رافقته، وصولًا إلى محاولة الرئيس مسعود بزشكيان الأخيرة عام 2024 لتجديد هذا العقد عبر استهدافٍ أكثر دقةٍ، وانهيارها في مواجهة تصعيد العقوبات الجديد وانفجارٍ احتجاجي واسع وممتد.

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة فجوةٍ علميةٍ مزدوجةٍ في الأدبيات المتخصصة بالشأن الإيراني: فجوةٌ أولى تتعلَّق بندرة الدراسات التي تتبنى مقاربةً تاريخيةً- مقارنةً ممتدة تجمع بين محطات الإصلاح المتعاقبة (2010، 2019، 2022، 2024، 2025-2026) في إطارٍ تحليلي واحد متكامل. وفجوةٌ ثانيةٌ، تتعلَّق بغياب أي معالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمة حتى الآن للحدث المستجد (انهيار العملة واحتجاجات ديسمبر 2025 -يناير 2026)، نظرًا لحداثته البالغة وتزامنه مع اندلاع الحرب في فبراير 2026، وهو ما تحاول هذه الدراسة سدَّه، ولو بصورةٍ أوليةٍ، عبر تأطيرٍ تحليلي مبكِّر لهذه اللحظة الفارقة.

وتدور إشكالية الدراسة، حول التناقض البنيوي الذي واجهته إيران بين عجزها المتصاعد عن تمويل منظومة الدعم في ظل تشديد العقوبات، وبين المخاطر السياسية الجسيمة لأي مساسٍ بهذه المنظومة، وكيف تفاقم هذا التناقض عبر موجات إصلاحٍ متعاقبةٍ حتى تقاطع مع الانفجار الأمني لمطلع 2026. وينبثق عن هذه الإشكالية سؤالٌ مركزي: كيف أعادت موجات إصلاح الدعم والحماية الاجتماعية المتعاقبة تشكيل «العقد الريعي» لما بعد 1979 في إيران، ولماذا تعذَّر على الدولة تثبيت إعادة التفاوض هذه؟ ويتفرَّع عن هذا السؤال أسئلةٌ تتناول على التوالي: مفارقة المرونة والهشاشة في النظام الرعائي الإيراني مقارنةً بفرضيات نظرية الدولة الريعية الكلاسيكية، ودور الاقتصاد السياسي للإصلاح وشبكات المصلحة الداخلية في تشكيل مسار كل موجةٍ إصلاحيةٍ وإخفاقها، وتفاعل موجات تشديد العقوبات مع سياسات الإصلاح الداخلي في تسريع تصدُّع العقد الاجتماعي، وأخيرًا، ما تنبئ به احتجاجات 2019 و2025 – 2026، من حيث استمراريتها ضمن حدود العقد القائم لا خروجًا عنه، أو ما يعرف بـ«المقايضة الاستبدادية» كما صِيغ في الأدبيات الكلاسيكية.

تعتمد الدراسة منهج «المقارنة المركَّزة للحالة الواحدة عبر الزمن»، كما بلوره ألكسندر جورج وتيموثي ماكوين [1]، وطوَّره لاحقًا جورج وأندرو بينيت [2]، وهو منهجٌ يتيح بخلاف مقاربات المقارنة بين الدول السائدة في أدبيات الدولة الريعية، تتبُّع التغير الداخلي عبر الزمن ضمن سياقٍ وطني واحد، عبر معالجة كل موجةٍ إصلاحيةٍ بوصفها «حلقة» قابلة للمقارنة المنهجية مع الحلقات الأخرى وفق أسئلةٍ موحدةٍ تتعلَّق بالفاعلين، والدوافع، والتصميم، والنتائج. وتستند الدراسة نظريًا إلى تكاملٍ ثلاثي الأبعاد: نقد كيفان هاريس [3]، لنظرية الدولة الريعية التقليدية، الذي يصف دولة الرفاه الإيرانية بوصفها نتاج مساوماتٍ تاريخيةٍ متراكمةٍ بين الدولة وفاعلين اجتماعيين متعددين، لا «رشوة» سياسية مجردة تُمنح من أعلى، ومدخل الاقتصاد السياسي للإصلاح الذي يُعنى برصد شبكات الريع المؤسسي والفائزين والخاسرين من كل محاولةٍ إصلاحية، ومقاربة الاقتصاد السياسي للعقوبات كما صاغها هاريس لاحقًا [4]، والتي تفسِّر كيف يعيد الضغط الخارجي تشكيل موارد الدولة وتحالفاتها الداخلية بطرقٍ غير خطيةٍ وغير متوقعةٍ من منظور النظرية الريعية الكلاسيكية.

كما تسعى الدراسة إلى مساءلة حدود المفاهيم الكلاسيكية للدولة الريعية، والمقايضة الاستبدادية في ضوء حالةٍ تاريخيةٍ ممتدةٍ وغنية بالتفاصيل كالحالة الإيرانية، وتقدم توثيقًا وتحليلًا مبكرًا في تأطير لحظة 2025–2026 التي لم تُحظَ بعد –لحداثتها– بمعالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمةٍ، وهذا سعيًا إلى فهمٍ أعمق لكيفية وصول أحد أعرق العقود الريعية في العالم إلى نقطة استنفادٍ تاريخيةٍ غير مسبوقة.

أولًا: الإطار النظري والمفاهيمي.. نظرية «الدولة الريعية» ونقدها

فهم مسار إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في إيران، بتعرُّجاته وانتكاساته المتكررة بين عامي 2000 و2026، يفرض العودة إلى الإطار النظري الذي وُضعت الحالة الإيرانية تاريخيًا في صلبه: نظرية الدولة الريعية، فإيران ليست حالةً عرضيةً في هذا الأدب النظري، بل هي حالته التأسيسية، إذ إنَّ أول صياغةٍ منهجيةٍ لمفهوم «الدولة الريعية» في العلوم الاجتماعية جاءت أصلًا من دراسة الاقتصاد الإيراني نفسه. غير أنَّ هذه المكانة التأسيسية لإيران في الأدبيات الريعية لا تعني أنَّ النظرية بصيغتها الكلاسيكية ما زالت قادرةً على تفسير المسارات الدقيقة والمتعرجة التي سلكها الإصلاح الاجتماعي الإيراني، وتحديدًا عجز الدولة المتكرر عن «تثبيت» أي عملية إعادة تفاوضٍ على عقدها الريعي رغم تكرار المحاولة خمس مراتٍ على الأقل خلال ربع قرن.

1. الجذور الكلاسيكية لـ«الدولة الريعية»

يعود الفضل في صياغة مفهوم «الدولة الريعية» إلى الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي، الذي قدَّم في دراسته المرجعية (1970) التمييز الأول بين «الدولة الريعية» والدول التي تعتمد على الإنتاج والضرائب المحلية لتمويل نفقاتها. عرَّف مهدوي الدول الريعية بأنَّها تلك التي تحصل على «ريوعٍ خارجية»، بكمياتٍ كبيرة ومنتظمة، دون أن يرتبط هذا الريع بعمليةٍ إنتاجيةٍ محليةٍ واسعة، ما يمنح الدولة استقلاليةً غير مسبوقةٍ عن مجتمعها الضريبي[5]. هذه الفرضية التي صيغت أصلًا لتفسير التنمية الاقتصادية الإيرانية في عهد الشاه، تحولت لاحقًا إلى إطارٍ تفسيري عام لفهم بنية السلطة في الدول النفطية، والدول الأخرى الشبيهة بها.

طوَّر حازم الببلاوي وجياكومو لوتشياني هذا الطرح، فوضع حازم الببلاوي أربعة معايير للدولة الريعية: الأول: هيمنة الريع الخارجي على الاقتصاد. والثاني: نشوء هذا الريع عن قلةٍ من الفاعلين الاقتصاديين بينما تستفيد منه الأغلبية. والثالث: اضطلاع الدولة بدور «الموزِّع| allocator» الرئيسي لهذا الريع بدل دورها كمنتج. أما الرابع: تحرُّر الدولة النسبي من الحاجة إلى فرض ضرائب مرتفعة على مواطنيها[6]. وقد صاغ لوتشياني هذا التمييز الأخير في مفهومه الشهير عن «دولة التخصيص مقابل دولة الإنتاج| allocation vs. production states»، معتبرًا أنَّ دولة التخصيص تُبنى شرعيتها على «ماذا تنفق؟» لا على «كيف تُنتج الموارد؟»[7].

بلغت هذه الأطروحة ذروتها التنظيرية في دراسة مايكل روس المرجعية (2001)، التي قدَّمت اختبارًا كميًّا واسعًا لفرضية «لعنة الريع» السياسية، وحدَّدت ثلاث آلياتٍ تفسيريةٍ للعلاقة بين الريع والاستبداد. الأولى: «أثر الريع»، القائم على قدرة الدولة على خفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام لشراء السِلم السياسي، وهو ما يعكس مقولة تشارلز تيلي الكلاسيكية عن العلاقة العضوية بين فرض الضرائب والمطالبة بالتمثيل السياسي بصيغتها المعكوسة: حيث لا ضريبة، لا حاجة إلى تمثيل. والثانية: «أثر القمع» وبموجبه تستخدم الدولة الريعية فوائضها

المالية لتمويل أجهزةٍ أمنيةٍ وقمعيةٍ مضخَّمة. أما الثالثة: «أثر التحديث»، الذي يفترض أنَّ الاقتصاد الريعي، بخلاف الاقتصاد الصناعي، لا يفرز طبقةً وسطى مستقلة -وهذا أمرٌ مهم- قادرةً على المطالبة بالانفتاح السياسي[8].

طُبِّقت هذه الافتراضات على إيران بوصفها نموذجًا كلاسيكيًّا، فالجمهورية «الإسلامية» منذ تأميم قطاع الطاقة وتوسُّع دور الدولة في الاقتصاد بعد 1979، اعتُبرت تجسيدًا لـ«العقد الريعي» الذي تُبادل الدولة بموجبه الريع النفطي (عبر الدعم، والتوظيف العام، والخدمات المجانية أو شبه المجانية) بالقبول السياسي والاستقرار، فيما بات يُعرف في الأدبيات لاحقًا بـ «المقايضة الاستبدادية»، وهو مفهومٌ استُخدم على نطاقٍ واسعٍ في تحليل اقتصادات الشرق الأوسط السياسية، بما فيها تقارير البنك الدولي حول «العقد الاجتماعي» العربي بعد 2011[9]، وأدبيات ستيفن هايدمان عن «تحديث الاستبداد»[10].

رغم قوة هذا الإطار التفسيري فإنَّه يصطدم بمفارقاتٍ جوهريةٍ حين يُختبر على الحالة الإيرانية بعد 1979، وتحديدًا في العقدين الأخيرين، فإذا كانت نظرية الدولة الريعية تفترض أنَّ الريع النفطي هو المصدر الحصري لقدرة الدولة على شراء الولاء، فكيف نفسِّر استمرار قدرة إيران في الحفاظ على قدرٍ من الاستقرار السياسي رغم تراجع عائدات النفط تراجعًا حادًّا منذ 2012، خاصةً بعد موجات العقوبات الأمريكية والأوروبية المتلاحقة. وإذا كانت النظرية تفترض علاقةً خطيةً بين تراجع الريع وتصاعد المطالب الديمقراطية أو انهيار الشرعية، فلماذا استغرق الانفجار الاحتجاجي الحاد الذي شهدته إيران أواخر 2025 ومطلع 2026 كل هذه السنوات من التآكل التدريجي للريع دون أن يُفضي فورًا إلى أزمةٍ شرعيةٍ شاملة، بل مرَّ عبر محطاتٍ تفاوضيةٍ متعددة (2010، 2019، 2022، 2024) نجحت الدولة في كلٍّ منها -ولو مؤقتًا- في إعادة إنتاج شرعيتها؟ هذه المفارقات تشير إلى أنَّ العلاقة بين الريع والشرعية في إيران ليست آليةً ميكانيكية بقدر ما هي عملية تفاوضية مستمرة ومتجددة، وهو بالضبط ما يوفِّر منطلق النقد الذي قدَّمه كيفان هاريس.

2. نقد كيفان هاريس: من «الرشوة السياسية» إلى «المساومة التاريخية المتراكمة»

يمثِّل كتاب كيفان هاريس (2017) نقطة التحول المنهجي التي تتبناها هذه الدراسة إطارًا مرجعيًّا رئيسيًّا. ينطلق هاريس من نقدٍ صريحٍ للقراءة الاختزالية السائدة في أدبيات الدولة الريعية، والتي تصوِّر دولة الرعاية الإيرانية بوصفها مجرد أداة «شراء سكوت»، يُوزَّع بها الريع النفطي على شكل دعمٍ ومنافع اجتماعية في مقابل تنازل المواطنين عن مطالبهم السياسية. يرى هاريس أنَّ هذه القراءة تُسقط الطابع التاريخي والصراعي لبناء دولة الرفاه الإيرانية، وتختزلها في معادلةٍ تبادليةٍ مجردة بين «نفطٍ» و«طاعة»، متجاهلةً أنَّ هذه المنظومة هي في جوهرها نتاج تراكمٍ معقَّدٍ من المساومات والصراعات الاجتماعية الممتدة عبر عقودٍ من إصلاحات محو الأمية وبرامج الرعاية الصحية الريفية في السبعينيات، مرورًا بإعادة توزيع الأراضي والموارد بعد

ثورة 1979 وأثناء الحرب مع العراق (1980–1988)، حين اضطرت الدولة الثورية الفتية لحشد الدعم الشعبي عبرشبكات رعاية موسعة (بنياد المستضعفين، وجهاد البناء، ولجنة إغاثة الإمام الخميني)، وصولًا إلى برامج التأمين الصحي الريفي وصناديق التقاعد التي توسَّعت تدريجيًا منذ التسعينيات[11].

يقترح هاريس الانتقال من نموذج «الرشوة الريعية» الساكن إلى نموذج «البنية المؤسسية التراكمية» المتحركة، حيث لا تُمنح المنافع الاجتماعية من فوق بقرارٍ مركزي بحت، بل تُنتزع جزئيًا من أسفل عبرفاعلين اجتماعيين متعددين (رجال الدين المحليون، والجمعيات الخيرية الثورية، والنقابات شبه الرسمية، والبيروقراطيات القطاعية المتنافسة)، ما يجعل من دولة الرفاه الإيرانية شبكةً معقدةً من «الحقوق المكتسبة» التي تُراكم شرعيةً تفوق في متانتها مجرد المقايضة النقدية اللحظية. وهذا بالضبط ما يفسِّر صعوبة «التراجع» عن هذه المنظومة حتى حين يتقلَّص الريع الذي أسَّسها، فحين يتحول الدعم من هبةٍ ريعيةٍ إلى «حقٍّ مُكتسب» متجذِّر في الذاكرة الجماعية وفي شبكات المصالح المؤسسية، تصبح كلفة سحبه أعلى سياسيًا من كلفة استمرار تمويله، حتى في ظل شح الموارد.

يضيف هاريس، في دراسته اللاحقة (2020)، بُعدًا تحليليًا ثانيًا لا غِنى عنه لفهم موضوع هذه الدراسة: أثر العقوبات الدولية ليس فقط في تقليص حجم الريع المتاح للدولة، بل أيضًا في إعادة تشكيل بنية الفاعلين الاقتصاديين داخل الدولة وحولها. يجادل هاريس بأنَّ العقوبات بدل أن تُضعف الدولة الإيرانية بشكلٍ عام كما تفترض القراءات المبسَّطة، فإنَّها تُعيد توزيع الموارد والنفوذ داخليًا، فهي تُضعف القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الرسمي المفتوح على العالم (الصناعة التصديرية، والقطاع المصرفي الخاص، والطبقة الوسطى الحضرية)، بينما تُقوِّي في المقابل الفاعلين القادرين على الالتفاف على العقوبات عبراقتصاد الظل وشبكات التهريب وقنوات التمويل غيرالرسمية، وعلى رأسها مؤسساتٍ مرتبطةٍ بالحرس الثوري والمؤسسات شبه الحكومية (البنيادات). بهذا المعنى فإنَّ العقوبات لا تُنتج فراغًا في الموارد فحسب، بل تُنتج طبقةً جديدةً من أصحاب المصلحة في استمرار الحصار، ممن يستفيدون من ريع الندرة والاحتكار الناتج عن العزلة الاقتصادية نفسها[12]. هذه الفرضية بالغة الأهمية لفهم لماذا لم تُفضِ موجات تشديد العقوبات المتعاقبة (2012، 2018، 2025) إلى تسريعٍ خطي للإصلاح الداخلي.

يجب أن يُفهم «العقد الريعي» كبنيةٍ تفاوضيةٍ متعددة الطبقات والفاعلين، تتشكل عبر ثلاث دوائر متداخلة. **الدائرة الأولى:** تخصُّ العلاقة بين الدولة المركزية (الحكومة، والبرلمان، ومؤسسة الولي الفقيه) والفئات الاجتماعية المستفيدة مباشرةً من الدعم (الفقراء، والطبقة الوسطى الدنيا). **والدائرة الثانية:** تخصُّ شبكات المصالح المؤسسية الوسيطة (البنيادات، ولجان الاغاثة، وصناديق التقاعد، وجهات توزيع الدعم)، التي تحوَّلت بذاتها إلى فاعلٍ سياسي

واقتصادي مستقل له مصلحة في استمرار أو تعديل أشكال الدعم. **والدائرة الثالثة:** خارجية تخصُّ البيئة الدولية للعقوبات التي تُحدِّد سقف الموارد المتاحة أصلًا لإدارة الدائرتين الأولى والثانية. ووفق هذا التصوُّر، فإنَّ الإصلاح ليس مجرد قرارٍ تقني بإعادة توجيه الدعم من الشمول إلى الاستهداف، بل هو في كل مرةٍ محاولة لإعادة التفاوض بين هذه الدوائر الثلاث في آنٍ واحد. هذا ما يفسِّر جزئيًا سبب تعثُّركل موجة إصلاحٍ سابقة. فحين تنجح الدولة في تحييد اعتراض الدائرة الأولى (عبر تحويلاتٍ نقديةٍ تعويضية، كما حصل في 2010)، فإنَّها كثيرًا ما تصطدم بمقاومة الدائرة الثانية (البيروقراطيات المستفيدة من إدارة الدعم العيني)، أو تُفاجَأ بتغيّرٍ مفاجئ في الدائرة الثالثة (عودة العقوبات بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في 2018)، يُبطل حسابات الإصلاح التي بُنيت على افتراضاتٍ مختلفةٍ لتوافر الموارد.

يقود هذا التركيب النظري إلى استنتاجٍ منهجي أساسي توظفه الدراسة لاحقًا، هو أنَّ مفهوم «المقايضة الاستبدادية»، رغم قيمته التفسيرية الأولية، يفترض ضمنيًا وجود طرفين واضحي المعالم (دولة مانحة، ومجتمع مستفيد صامت)، وهو افتراضٌ تُقوّضه القراءة التاريخية المتراكمة التي يقترحها هاريس. فحين تندلع احتجاجاتٌ كتلك التي شهدتها إيران في 2019 أو 2025–2026، فإنَّ السؤال ليس «هل انهارت المقايضة الاستبدادية؟»، بل أي طبقةٍ من طبقات «العقد الريعي» المتعدد تصدَّعت أولًا، ولماذا لم تُفضِ هذه التصدُّعات الجزئية المتكررة، رغم تراكمها، إلى انهيارٍ شاملٍ للعقد حتى عند اقترانها بلحظة انكشافٍ مزدوجةٍ: اقتصاديةٍ (انهيار العملة)، وأمنيةٍ (اندلاع الحرب في فبراير 2026)؟ هذا التساؤل هو الذي يوجِّه البنية السردية والتحليلية لبقية أجزاء الدراسة، بدءًا من تتبُّع جذور نقاش الاستهداف في مطلع الألفية، وصولًا إلى لحظة الانفجار الأخيرة التي لم تُحظَ بعد بمعالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمة.

ثانيًا: جذور الأزمة.. من الدعم الشامل إلى نقاش الاستهداف (2000-2010)

قبل أن تصبح «خطة الدعم المستهدف» لعام 2010 نقطة تحوّلٍ مركزيةٍ في تاريخ «العقد الريعي» الإيراني، كانت فكرة إصلاح منظومة الدعم قد قطعت شوطًا طويلًا من النقاش التقني والتردُّد السياسي، امتد لعقدين كاملين سبقا صدور القانون، ولا يمكن فهم لماذا اتخذت الدولة الإيرانية، في لحظةٍ بعينها من عام 2010، قرارًا بهذا الحجم من المخاطرة السياسية، دون العودة إلى جذور هذا النقاش في محاولتي الإصلاح الفاشلتين، محاولة رفسنجاني في مطلع التسعينيات، ومحاولة خاتمي المؤجَّلة في مطلع الألفية. فكلتا المحاولتين أرستا سلبًا أكثر منه إيجابًا الدروس التي استند إليها مهندسو الإصلاح لاحقًا في عهد أحمدي نجاد، وفي مقدمتها درسٌ أساسي، أنَّ أي مساسٍ بأسعار الطاقة المدعومة في إيران يحمل قابليةً فوريةً للتحول إلى اضطرابٍ أمني واسع، بصرف النظر عن سلامة الحجة الاقتصادية التي يستند إليها.

نشأت منظومة الدعم الشامل كامتدادٍ مباشر لمنطق التعبئة الثورية، فمع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، لجأت الجمهورية الفتية إلى توسيع نظام الدعم السلعي

والطاقوي والخدمي، ليس فقط كأداةٍ لتخفيف كلفة المعيشة في ظل اقتصاد حرب، بل كأداةٍ تعبويةٍ لشرعنة التضحيات الجماعية التي فرضتها الحرب. وقد وثَّق كيفان هاريس هذا التحول مبيِّنًا كيف تشكَّلت خلال هذه الحقبة «الفاعلين المؤسسين»، الذين سيصبحون لاحقًا «شبكات المصالح»، العصيَّة على أي إصلاحٍ لاحقٍ وهي: «بنياد المستضعفين»، و«مجاهدي البناء»، و«لجنة إغاثة الإمام الخميني»، وكذلك نظام التموين والبطاقة التموينية، الذي وزَّع السلع الأساسية بأسعارٍ ثابتةٍ زهيدةٍ طوال سنوات الحرب [13]. وبحلول نهاية الحرب عام 1988، كانت الدولة الإيرانية قد ورثت منظومة دعمٍ شاملةٍ ضخمة، ممتدة عبر قطاعات الطاقة والغذاء، ودون أي آلية استهدافٍ تفرِّق بين محتاجٍ وميسور.

1. محاولة رفسنجاني الأولى: التعديل الهيكلي واحتجاجات (1992–1995)

مثَّلت حقبة الرئيس رفسنجاني (1989–1997)، أول محاولةٍ جادةٍ لمقاربةٍ إصلاحيةٍ لمنظومة الدعم، في إطار برنامج التعديل الهيكلي لإعادة الإعمار بعد الحرب والذي تأثر جزئيًا بوصفات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» السائدة آنذاك ضمن ما عُرف بـ «إجماع واشنطن». تضمَّن هذا البرنامج تحريرًا جزئيًّا لأسعار بعض السلع المدعومة، وتوحيدًا لسعر الصرف المتعدِّد (الذي طُبِّق بشكلٍ أساسي في مارس 1993). غير أنَّ هذه المحاولة اصطدمت مبكرًا بحدودها السياسية حين أفضى ارتفاع الأسعار وتفاقم التضخم (الذي تجاوز 50% في عام 1995) إلى موجةٍ من الاضطرابات الحضرية، أبرزها احتجاجات مدينة مشهد عام 1992 واحتجاجات «إسلام شهر» عام 1995، والتي اتخذت طابعًا احتجاجيًا معيشيًا مباشرًا ضد ارتفاع أسعار النقل والسكن، وأدَّت هذه الاضطرابات –إلى جانب رفض البرلمان إعادة تعيين وزير المالية في أغسطس 1993– إلى تراجع حكومة رفسنجاني عن معظم مسار تحرير الأسعار، وإلى تعليق برنامج التعديل الهيكلي بحلول 1995، حين اضطر إلى التخلي عن برنامج إصلاح السوق وفرض ضوابط على الأسعار والواردات [14]، في سابقةٍ ستتكرر لاحقًا. فمع كل محاولة إصلاحٍ تصطدم بعتبةٍ احتجاجيةٍ يتم تعليق المسار، دون أن يعني هذا التعليق التخلي الكامل عن فكرة الإصلاح، بل تأجيلها إلى زمنٍ سياسي ملائم.

2. سنوات خاتمي: تأجيل الإصلاح وسط انفتاحٍ سياسي مقيَّد (1997–2005)

لم تشهد حقبة الرئيس محمد خاتمي (1997–2005)، رغم انفتاحها السياسي والفكري النسبي، أي تقدُّمٍ يُذكر في ملف إصلاح الدعم، بل يمكن القول إنَّ هذه الحقبة شهدت تأجيلًا واعيًا لهذا الملف. فقد فضَّلت حكومة خاتمي، المنشغلة أصلًا بمعارك سياسية حادة مع التيار «المحافظ» حول حرية الصحافة والمجتمع المدني والانتخابات، عدم إضافة جبهةٍ اقتصاديةٍ– اجتماعية جديدة قد تُستغل من خصومها. وقد أشار جواد صالحي أصفهاني، أحد أبرز المتخصصين في اقتصاد الدعم الإيراني، إلى أنَّ خطط الإصلاح خلال هذه الفترة ظلت حبيسة الدراسات التقنية داخل «هيئة التخطيط والموازنة» دون أن تتحول إلى مشروع قانونٍ فعلي، وذلك رغم تصاعد

التحذيرات من الكلفة المالية المتنامية للدعم، ومع ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة [15]. فقد قُدِّرت كلفة دعم الطاقة وحدها في إيران منتصف العقد الأول من الألفية بما يتراوح بين 12% و20% من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات «صندوق النقد الدولي» المتفاوتة حسب منهجية الاحتساب (فرق السعر المحلي عن السعر الدولي المرجعي)، وهي من أعلى النسب عالميًا [16]. ورغم هذه الأرقام المُنذِرة، ظل النقاش خلال سنوات خاتمي أقرب إلى الحوار الأكاديمي منه إلى الفعل التشريعي، في مؤشرٍ آخر يعزِّز فرضية هاريس بأنَّ التوقيت السياسي، لا سلامة الحجة الفنية، هو ما يحدِّد لحظة الإصلاح.

3. أحمدي نجاد: تناقض الشعبوية التوزيعية والاستدامة المالية (2005-2009)

جاء وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2005 في لحظةٍ استثنائيةٍ من الوفرة الريعية، فقد شهدت أسعار النفط العالمية طفرةً غير مسبوقة، حيث تجاوز سعر برميل النفط 140 دولارًا في يوليو 2008، ما وفَّر لحكومة أحمدي نجاد موارد ضخمة استُثمرت في سياسةٍ توزيعيةٍ شعبويةٍ صريحة، حيث تأسيس «صندوق التنمية الوطني»، وتوسع في القروض الميسَّرة، بما في ذلك مشروع الإسكان «مهر»، وقد بدا للوهلة الأولى أنَّ هذه الوفرة تُبعد أي حاجةٍ ملحّةٍ لإصلاح الدعم، غير أنَّ المفارقة، هي أنَّ الوفرة النفطية هي من فاقم أزمة الدعم بدل أن تحلَّها، فمع ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، اتسعت الفجوة بين السعر المحلي المجمَّد للبنزين والسعر الدولي المرجعي، ما ضاعف الكلفة المالية للدعم على خزينة الدولة بمعزل عن الإنتاج المحلي أو الاستهلاك.

وقد تجلَّت أولى تداعيات هذا التناقض في أزمة حصص البنزين عام 2007، ففي 26 يونيو من ذلك العام، أعلنت الحكومة وبإخطارٍ مسبقٍ قصيرٍ للغاية (في الساعة التاسعة مساءً، على أن يُطبَّق عند منتصف الليل)، نظامًا لتقنين استهلاك البنزين (سهميه بندى بنزين) يحدِّد لكل سيارةٍ خاصةٍ حصةً شهرية بسعرٍ مدعوم (100 لتر)، مع فرض سعرٍ أعلى على أي استهلاكٍ يتجاوز هذه الحصة. أدى هذا القرار المفاجئ إلى اندلاع أعمال شغبٍ في عدة مدنٍ إيرانية، شملت إحراق ما بين 12 و19 محطة وقودٍ في طهران ومدن أخرى مثل تبريز، في أول مؤشرٍ مباشرٍ على الحساسية الأمنية البالغة لأي تعديلٍ على دعم الطاقة، حتى حين يكون هذا التعديل جزئيًا ومحدودًا نسبيًا [17]. هذه الحادثة التي غالبًا ما تُغفلها الأدبيات التي تبدأ تأريخها لإصلاح الدعم الإيراني من قانون 2010 مباشرةً، تستحق مكانةً أكبر في تفسير التحفظ الشديد الذي طبع صياغة القانون اللاحق، فقد استوعبت الحكومة من أزمة 2007 درسًا مفاده أنَّ نجاح أي إصلاحٍ لاحقٍ مرهونٍ بمرافقته بتعويضٍ نقدي مباشر يمتصُّ الصدمة الشرائية الفورية، بدل الاكتفاء بإجراءٍ إداريٍّ صرف كالتقنين بالحصص.

4. قانون الاستهداف بين التوافق التقني والانقسام السياسي

بـــدأت الحكومة في أعقاب أزمة 2007 وبالتعاون مع منظمة التخطيط والموازنة والبنك المركزي، صياغة مشروع قانونٍ متكاملٍ لإصلاح الدعم، قُدِّم لأول مرةٍ إلى مجلس الشورى الإسلامي عام 2008 تحت مسمى «لايحه هدفمندسازى يارانه‌ها» (مشروع قانون الاستهداف الدعمي). واجه المشروع منذ البداية انقسامًا حادًا داخل النخبة السياسية، لا بين «إصلاحيين» و«محافظين» بالمـــعنى الأيديولوجي المعتاد، بل بين تيار تكنوقراطي (ضـــم اقتصاديين داخل الحكومة والبنك المركزي، متأثرين جزئيًا بنماذج مقارنة من إندونيسيا والأردن في إصلاح دعم الطاقة، يدفع باتجاه رفع الأسعار تدريجيًا مع تعويضٍ نقدي مباشـــر، وتيارٍ سياسي داخل البرلمان قلق من التبعات التضخمية والاحتجاجية لأي رفعٍ مفاجئ للأسعار، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 2009. وقد اســـتغرق النقاش داخل المجلس حول نســـبة الزيادة السعرية المسموح بها ومعدل التعويض النقدي قرابة عامين من المداولات والتعديلات المتبادلة بين الحكومة والبرلمان قبل التوصل إلى صيغةٍ توافقيةٍ[18].

لم يكن هذا النقاش مجرد خلافٍ فني حول كيفية الإصلاح، بل كان في جوهره تفاوضًا سياســـيًا مبطّنًا حول من يتحمل كلفـــة إعادة التفاوض على «العقد الريعـــي»؟ فالتيار البرلماني الأكثر تحفظًا كان يمثل ضمنيًا مصالح الفئات الحضرية الوســـطى والصناعات كثيفة الاســـتهلاك للطاقة المدعومة –النقل والصناعات التحويلية– التي ســـتتأثر مباشـــرةً برفع الأســـعار، بينما كان التيار التنفيذي يراهن على أنَّ التحويل النقدي المباشـــر لعموم الأسر سيحيِّد من المعارضة الشـــعبية، وعبر تحويل الإصلاح في الخطاب الرسمي على الأقل، من رفع أسعارٍ إلى توزيع عادلٍ لريع الطاقة على المواطن مباشـــرةً بدل توزيعه بشكلٍ مشـــوّهٍ عبر آلية الأسعار. وهذه الصياغة الخطابية، كما ســـيُظهر لاحقًا، لم تكن مجرد مناورةٍ دعائيةٍ، بل شكَّلت جوهر الابتكار المؤسسي الذي ميَّز قانون 2010 عن كل محاولات الإصلاح السابقة الفاشلة.

صادَق مجلس الشورى الإسلامي في ديســـمبر 2009 على «قانون هدفمندسازى يارانه‌ها»[19]، (قانون استهداف الدعم)، الذي دخل حيِّز التنفيذ الفعلي في 18 ديسمبر 2010، بعد أشهرٍ إضافيةٍ من التحضير الإداري واللوجستي المتعلق بفتح الحسابات المصرفية لعموم الأسر الإيرانية تمهيدًا للتحويل النقدي المباشر. وقد جاء هذا التوقيت، بعد أشهرٍ قليلةٍ من الاحتجاجات الواسعة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في يونيو 2009، ليضيف بُعدًا سياسيًا إضافيًا يستحق التأمل، فقد رأى بعض المحللين، ومنهم صالحي أصفهاني، أنَّ مُضي حكومة أحمدي نجاد قُدمًا في تنفيذ إصلاحٍ اقتصادي محفوف بالمخاطر في هذا التوقيت بالذات، بُعيد أزمةٍ شـــرعيةٍ سياسيةٍ حـــادة، إنَّما يعكس رغبة النظـــام في إثبات قدرته على الحكم والمضي في مشـــاريعه الإصلاحية بصـــرف النظر عن الاحتقان الســـياسي المحيط به، في محاولةٍ لإعادة بناء الشـــرعية عبر الإنجاز الاقتصادي بدل الإنجاز الديمقراطي[20].

يُظهر هذا المسار الممتد من محاولة رفسنجاني المُجهَضة، إلى قانون 2010، أنَّ إصلاح الدعم في إيران لم يكن قرارًا تقنيًا مفاجئًا، بل نتاج تراكمٍ بطيء لدروسٍ متتاليةٍ استخلصتها النخبة الحاكمة من إخفاقاتها المتكررة. وقد صاغت كل هذه الدروس المتراكمة، التركيبة الفريدة التي تبنَّاها قانون 2010. رفعٌ جذري للأسعار (لا تدريجي كما حاول رفسنجاني، ولا تقنينٍ إداري كما حاول أحمدي نجاد في 2007) مقترنًا بتحويلٍ نقدي مباشر شبه شامل لعموم الأسر، كأداةٍ لتحييد المعارضة الشعبية وإعادة تعريف طبيعة «العقد» بين الدولة والمواطن، من عقدٍ ضمني قائمٍ على أسعارٍ مدعومةٍ غير مرئية، إلى عقدٍ صريحٍ ومرئي قائمٍ على تحويلٍ نقدي مباشرٍ إلى حساب كل مواطن. هذا التحول كان في آنٍ واحدٍ أهم إنجازٍ للدولة الإيرانية في إعادة هندسة عقدها الريعي، وأولى بذور الهشاشة التي ستتكشف تباعًا مع تآكل القيمة الحقيقية لهذا التحويل النقدي أمام التضخم الجامح.

ثالثًا: خطة الدعم المستهدف 2010.. بين النجاح المؤقت والانتكاس

ما يستحق التحليل في منظومة الدعم بعد 2010، ليس فقط آليات التصميم والتنفيذ، بل بالأخص المفارقة المركزية التي ستحكم مسار هذه الخطة لاحقًا، نجاحها الأولي المبهر نسبيًا في تحقيق أهدافها التوزيعية والمالية، مقابل انهيارها التدريجي والحتمي على المدى المتوسط بفعل عاملين متضافرين تعمَّدت الحكومة، أو اضطرت، إلى إغفالهما وقت التصميم، وهما: التضخم البنيوي المزمن للاقتصاد الإيراني، وغياب آليةٍ مواءمةٍ تربط قيمة التحويل النقدي بمعدل التضخم الفعلي.

1. آلية التصميم: الاستهداف الشامل بدل الاستهداف الفعلي

يكمن الابتكار المؤسسي الأبرز لقانون 2010 في مفارقة التسمية المضللة إلى حدٍّ كبيرٍ: فرغم أنَّ القانون حمل اسم «قانون استهداف الدعم»، إلَّا أنَّ التصميم الفعلي للتحويل النقدي لم يكن استهدافيًا إطلاقًا، أي موجهًا حصرًا للشرائح الفقيرة، بل كان في جوهره تحويلًا نقديًا شبه شامل، استفادت منه الغالبية الساحقة من الأسر الإيرانية بصرف النظر عن مستوى دخلها. وقد أشار جواد صالحي أصفهاني وزميلاه بريس ستوكي وجوشوا دويتشمان، في دراسةٍ لهم، إلى أنَّ هذا الخيار لم يكن سهوًا تقنيًا، بل قرارًا سياسيًا واعيًا. فقد حاولت الحكومة في البداية وضع آليةٍ لاستبعاد الأسر الأكثر ثراءً (نحو 20–30% من السكان)، عبر استمارات التصريح الذاتي بالدخل، غير أنَّ هذه المحاولة اصطدمت بمقاومةٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واسعة، إذ رفض ملايين المواطنين، التصريح بدخلٍ يستبعدهم من الاستفادة، ما اضطر الحكومة عمليًا للتراجع وتسجيل نحو 96% من السكان كمستفيدين من التحويل النقدي، أي ما يقارب الشمول الكامل[21].

هذا الإخفاق المبكر في «الاستهداف الفعلي»، يحمل دلالةً تحليليةً بالغة الأهمية تخدم أطروحة هاريس التي تبنَّتها هذه الدراسة، فحتى حين تحاول الدولة الإيرانية بإرادةٍ تكنوقراطيةٍ صريحةٍ،

الانتقال من منطق الدعم الشامل إلى منطق الاستهداف الانتقائي، فإنها تصطدم بمقاومةٍ مجتمعيةٍ كبيرة، فالحق المكتسب في الاستفادة من الريع النفطي، ترسَّخ عميقًا في الوعي الجمعي الإيراني إلى درجةٍ يصعب معها التمييز الطبقي الصريح دون كلفةٍ سياسيةٍ باهظة.

أظهرت الدراسات الاقتصادية التي تناولت المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة (2010–2012) نتائج إيجابية لافتة على صعيدين متمايزين. فمن جهةٍ، حقَّق رفع أسعار الطاقة أثرًا حقيقيًا وسريعًا في ترشيد الاستهلاك، فقد أظهرت بيانات وزارة النفط الإيرانية تراجعًا في استهلاك البنزين المحلي بنسبةٍ تجاوزت 5% خلال الأشهر الأولى من التنفيذ، بعدما كان الاستهلاك ينمو سنويًا بمعدلاتٍ تفوق النمو السكاني بسبب تشوه الأسعار[22]. ومن جهةٍ أخرى، أظهرت الدراسات تحسُّنًا ملموسًا في مؤشرات التوزيع، فقد أشارت البيانات إلى انخفاض معامل جيني (Gini coefficient) للدخل في إيران خلال 2010–2011، مسجلًا واحدًا من أبرز التحسُّنات في التوزيع الاجتماعي خلال العقود الأخيرة، ويعود ذلك إلى أنَّ قيمة التحويل النقدي الثابتة (45,500 تومان شهريًا للفرد، ما يعادل حينها 40–45 دولارًا أمريكيًا) كانت تمثِّل نسبةً أكبر بكثير من الدخل الكلي للأسر الفقيرة مقارنةً بالأسر الميسورة، رغم تساوي المبلغ الاسمي للجميع[23]. بعبارةٍ أخرى، أنتج التصميم «غير المستهدف» – ظاهريًا – إعادة توزيعٍ جيدةٍ إلى حدٍّ ما، وهي نتيجة تستحق التوقف عندها لأنها تُعقِّد الحكم النمطي السائد بأنَّ الدعم الشامل هو بالضرورة أقل عدالةً توزيعيةً من الدعم المستهدف. فالمسألة متعلقةٌ بمدى استقرار قيمة التحويل الحقيقية عبر الزمن أكثر من تعلُّقها بمبدأ الشمول أو الاستهداف بحدِّ ذاته.

2. بذرة الانهيار: غياب آلية المواءمة مع التضخم

إنَّ النجاح التوزيعي الأولي المسجل في 2010–2011 كان بطبيعته نجاحًا هشًّا وغير مستدام بنيويًا، لأنَّ الحكومة الإيرانية لم تُدرِج في تصميم القانون أي آليةٍ تلقائيةٍ لمواءمة قيمة التحويل النقدي مع معدل التضخم السنوي، الذي يُعدُّ من أعلى المعدلات المزمنة عالميًا (متوسط تجاوز 20% سنويًا في العقد التالي لإطلاق الخطة وفق بيانات البنك المركزي الإيراني ومنظمات دولية). ونتيجةً لذلك، وبفعل تجميد المبلغ الاسمي للتحويل النقدي عند 45,500 تومان لسنواتٍ طويلةٍ دون تعديل يُذكر، تآكلت القيمة الشرائية الحقيقية لهذا التحويل بشكلٍ متسارع، فبينما كان المبلغ يعادل عند إطلاقه نحو 40–45 دولارًا شهريًا للفرد، تراجعت قيمته الفعلية، مع تفاقم التضخم وانهيار قيمة الريال المتتالي (خصوصًا بعد أزمة العملة الحادة في 2012 إثر تشديد العقوبات)، إلى ما لا يتجاوز بضع دولاراتٍ بحلول أواخر العقد. وقد حذَّر صالحي أصفهاني مبكرًا، في مقالاتٍ تحليليةٍ تلت صدور القانون مباشرةً، من أنَّ «الفشل في تصميم آلية مواءمة تلقائية»، سيحوِّل الإنجاز التوزيعي الأولي إلى عبءٍ سياسي متصاعد خلال سنواتٍ قليلة، إذ سيشعر المستفيدون بأنَّ الدولة قد نقضت جزءًا ضمنيًا من العقد الجديد الذي عرضته عليهم، وهذا بالضبط ما حدث: فقد تحوَّل التحويل النقدي، الذي صُمِّم أصلًا كتعويضٍ عادلٍ عن رفع

الأسعار، إلى مصدر سخريةٍ شعبيةٍ متصاعدةٍ بحلول منتصف العقد الثاني من الألفية، إذ بات المبلغ الشهري لا يكفي عمليًا لتغطية أقل الحاجيات اليومية.

شكل (1) تطور قيمة المنحة النقدية الإيرانية (2010– 2026)

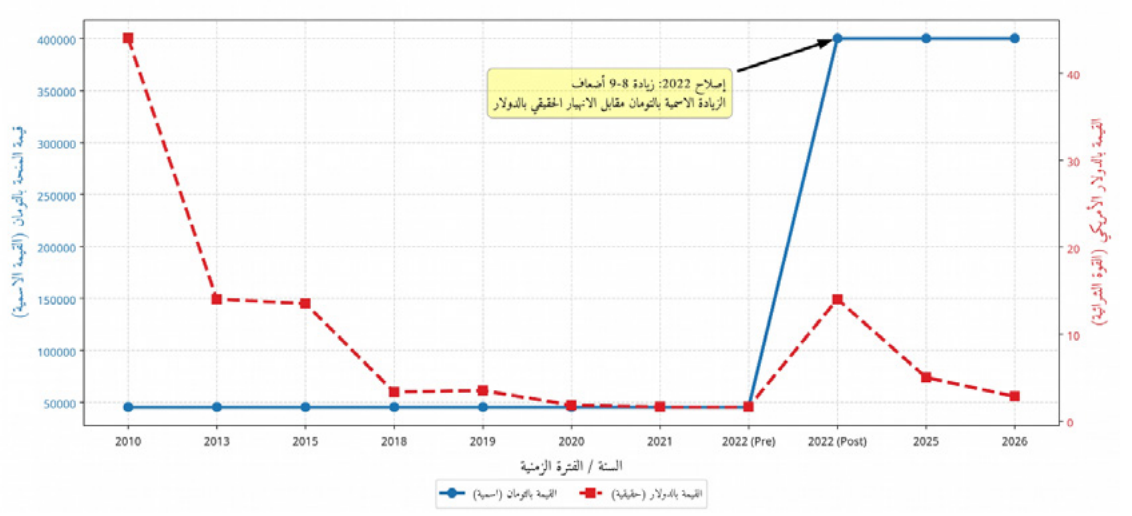

المصـــدر: الشكل من إعداد المؤلف بناءً على معطيات من مصادر مختلفة على رأســـها البنك المركزي الإيراني (https://www.cbi.ir/)، وزارة التعاون، بوابة حمايت (https://hemayat.mcls.gov.ir/)، مؤسسة استهداف الدعم (http://www.hadafmandi.ir/)

3. المرحلة الثانية المؤجلة: من أحمدي نجاد إلى روحاني

نصَّ قانون إصلاح الدعم في إيران على تقريب أســـعار الطاقة والسلع المدعومة من مستوياتها الدولية خلال فترة خمس سنوات، مع استهداف استكمال الجزء الأكبر من الإصلاح بحلول عام 2015. غير أنَّ المرحلة الثانية، التي كان يُفترض أن تتضمن زيادات إضافية في الأســـعار، أُرجئت في منتصـــف عام 2012 نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية ومـــشكلاتٍ تنفيذيةٍ ومالية رافقت المرحلة الأولى. فقد أدى ارتفاع التضخم وتراجع ســـعر الصـــرف وتقلص الإيرادات المتوقعة من رفع الأسعار إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل التحويلات النقدية والمحافظة على القيمة الحقيقية لها. استؤنف تنفيذ المرحلة الثانية تدريجيًا في مارس–أبريل 2014 خلال رئاسة حسن روحاني، في ظل اســـتمرار آثار العقوبـــات وتراجع العائدات النفطية، اتجهـــت الحكومة في هذه المرحلة إلى تقليل شمولية التحويلات عبر محاولة استبعاد الأسر الأعلى دخلًا، إلَّا أنَّ التنفيذ ظل محدودًا بسبب صعوبة تحديد المستحقين والضغط السياسي والاجتماعي، لكن سياسة روحاني كانت أقرب إلى التدرج وإعادة الاستهداف الجزئي منها إلى إلغاءٍ شاملٍ للتحويلات العامة [24].

أدى الجمع بين انخفاض القيمة الحقيقية للتحـــويلات وارتفاع كلفتها المالية إلى خلق مشكلةٍ مزدوجةٍ أمام الدولة الإيرانية. فمن ناحيةٍ، قلَّص التضخم القوة الشرائية للمبلغ النقدي الثابت، ومن ناحيةٍ أخرى ظل الإنفاق على البرنامج مرتفعًـــا، مقارنةً بالإيرادات الإضافية المتحقِّقة من

رفع أسعار الطاقة، حتى أنَّ إنفاق البرنامج خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى تجاوز الإيرادات الإضافية الناتجة عن إزالة دعم الطاقة، بل بلغ ضِعف تلك الإيرادات. وتختلف تقديرات حجم الإنفاق بحسب السنة وطريقة الحساب. فقد بلغت التحويلات نحو 6,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 وفق دراسةٍ اقتصاديةٍ عن البرنامج، بينما قدَّر البنك الدولي الإنفاق على برنامج الدعم النقدي بنحو 3,8% من الناتج في 2014، مع توقع انخفاضه إلى نحو 3,5% في 2015 [25]. ومنه أصبح البرنامج عبئًا ماليًّا كبيرًا وغير متوازن. وعليه في نوفمبر 2019، اتخذت الحكومة خطوةً أكثر حدةً عبر رفع أسعار البنزين وتطبيق نظام تقنين، وهو ما أدى إلى اندلاع احتجاجاتٍ واسعة. وربما هي أكبر موجات الاحتجاج المرتبطة بإصلاحات الأسعار منذ قيام الجمهورية.

4. «العقد الريعي» المُعاد صياغته لا المُلغى

إنَّ خطة 2010 لم تُنهِ «العقد الريعي» الإيراني كما افترضت بعض القراءات المتفائلة وقت إطلاقها، بل أعادت صياغته في شكلٍ جديدٍ أكثر قابليةً للمساءلة السياسية على المدى المتوسط. فبدل عقدٍ ضمني غير مرئي، أصبح العقد صريحًا ومرئيًا وقابلًا للقياس شهريًا عبر مبلغٍ محدَّدٍ يُودَع في حساب كل مواطن. وهذا التحول من الضمني إلى الصريح، وإن بدا في حينه إنجازًا تقنيًا لافتًا يُحتذى به، إلَّا أنَّه حمل في طياته أثرًا سياسيًا لم يُقدَّر جيدًا وقت التصميم، فحين يصبح «العقد الريعي» مرئيًا ومقاسًا برقمٍ محدد، يصبح أي تآكلٍ في هذا الرقم مرئيًا وقابلًا للمقارنة الفورية من قِبل المواطن، بخلاف تآكل الدعم الضمني الذي يمرُّ عادةً دون أن يشعر به المواطن بشكلٍ مباشر. وعليه، فإنَّ خطة 2010، في محاولتها حل معضلة الشفافية والكفاءة الاقتصادية، خلقت عن غير قصدٍ أداة قياسٍ دقيقةٍ لتصدُّع «العقد الريعي» ذاته عبر الزمن، إذ باتت الفجوة المتزايدة بين قيمة التحويل الاسمية وقيمته الحقيقية مؤشرًا يوميًا محسوسًا على تراجع قدرة الدولة على الوفاء بوعدها التأسيسي، وهو ما مهَّد الأرضية النفسية والسياسية لانفجار 2019.

رابعًا: احتجاجات الوقود 2019 وتصعيد العقوبات.. بدايات التصدُّع

ننتقل من تحليل السياسات الداخلية بمعزلٍ عن سياقها الدولي، إلى تحليل التقاطع المباشر بين متغيَّرين كانا حتى تلك اللحظة يُدرسان غالبًا بمعزل أحدهما عن الآخر: سياسة العقوبات الأمريكية القصوى من جهة، وسياسة الإصلاح الداخلي للدعم من جهةٍ أخرى. وهنا بالضبط يجد الإطار النظري الذي قدَّمه هاريس في دراسته «Of Eggs and Stones» (2020) تطبيقه الأوضح، فاحتجاجات 2019 لم تكن نتاج سياسةٍ إصلاحيةٍ داخليةٍ معزولة، بل نتاج تقاطعٍ مركَّبٍ بين ضغط العقوبات الخارجي وقرار سياسي داخلي متسرِّع نسبيًا في توقيته وتنفيذه.

1. الانسحاب الأمريكي وحملة الضغط الأقصى

انسحبت الولايات المتحدة في 08 مايو 2018 من «خطة العمل الشاملة المشتركة» وأعادت فرض العقوبات على إيران، ثم صعَّدت الضغط الاقتصادي عبر استهداف صادرات النفط

والقطاع المالي والجهات المرتبطة بالتجارة والطاقة. وأعلنت في أبريل 2019 أنها لن تمنح مزيدًا من الإعفاءات لمستوردي النفط الإيراني، مؤكدةً أنَّ هدفها هو تقليص الإيرادات النفطية الإيرانية إلى أدنى مستوى ممكن. ووفق تقديرٍ أمريكي رسمي، أُزيل أكثر من 1,5 مليون برميل يوميًا من صادرات النفط الإيرانية منذ مايو 2018، لكن هذا الرقم يبقى تقديرًا صادرًا عن الحكومة الأمريكية لا يعتبر قياسًا مستقلًا نهائيًا [26].

أدَّت العقوبات إلى تضييق الموارد المالية المتاحة للدولة، لكنها لم تؤدِّ إلى انهيارٍ فوري في قدرتها على العمل أو إلى انتقالٍ آلي ومباشر من تراجع الريع إلى تغييرٍ سياسي. ودخلت البلاد مرحلةً من التكيُّف المالي والمؤسسي حاولت خلالها إعادة ترتيب أولويات الإنفاق والبحث عن مصادر بديلة للإيرادات قبل اتخاذ قراراتٍ تمسُّ أسعار الوقود والتحويلات بصورةٍ مباشرة. أما الحديث عن السحب من «صندوق التنمية الوطني» أو الاحتياطيات الأجنبية ومدخرات قطاعات الغاز والبتروكيماويات فيحتاج إلى مصادر مالية إيرانية أو تقارير اقتصادية متخصِّصة مستقلة، ولذلك لا ينبغي إثباته بصيغةٍ قطعية.

تزامنت حملة الضغط الأقصى مع تدهور سعر صرف الريال وارتفاع التضخم وتراجع القدرة الشرائية، الأمر الذي انعكس على تكاليف السلع المستوردة والاحتياجات اليومية. وكان «صندوق النقد الدولي» قد أشار قبل الانسحاب الأمريكي إلى تقلب سوق الصرف ووجود فجوةٍ بين السعر الرسمي وسعر السوق، كما حذَّر من أنَّ انخفاض قيمة العملة يمكن أن يزيد الضغوط التضخمية. وبناءً على ذلك، يمكن وصف الأزمة المعيشية في نهاية العقد بأنَّها نتيجة تراكم عاملين: تآكل قيمة التحويلات النقدية بفعل التضخم، وصدمةٌ اقتصاديةٌ جديدة مرتبطة بالعقوبات وتدهور العملة. أما النِسب الدقيقة لانخفاض قيمة الريال، مثل 70–75%، فتحتاج إلى تحديدٍ واضحٍ للسوق والتاريخ وسلسلة البيانات المستخدمة، لكن المؤكد أنَّ انخفاضه كان محسوسًا لدى المواطن [27].

2. قرار نوفمبر 2019: التوقيت والآلية

أعلنت الحكومة الإيرانية في فجر 15 نوفمبر 2019، وبصورةٍ مفاجئةٍ تطبيق نظامٍ جديدٍ لتقنين البنزين ورفع أسعاره؛ فارتفع السعر المدعوم إلى 15 ألف ريال للتر، بزيادة 50% تقريبًا، بينما فُرض سعرٌ أعلى على الكميات التي تتجاوز الحصة الشهرية، وبلغ 30 ألف ريال للتر. وحدَّدت الخطة حصة المركبات الخاصة بستين لترًا شهريًا، مع إعلان الحكومة أنَّ الإيرادات الناتجة عن الإجراء ستُوجَّه إلى تحويلاتٍ نقديةٍ لنحو 18 مليون أسرة، أي قرابة 60 مليون شخص وفق التصريحات الحكومية آنذاك [28]. كان عنصر المفاجأة جزءًا أساسيًا من طريقة تنفيذ القرار، إذ أُعلن عنه في منتصف الليل تقريبًا ودخل حيِّز التنفيذ فورًا، وهو ما حدَّ من قدرة المواطنين على الاستعداد له، ورفع احتمال تحوله سريعًا إلى أزمة ثقةٍ سياسية. ويمكن تفسير هذا الخيار بأنَّه

محاولةٌ لتجنُّب سلوكياتٍ اســـتباقيةٍ، مثل تخزين الوقود أو التزاحم على محطات التعبئة، لكن هذا التفسير لا ينبغي عرضه كحقيقةٍ مؤكدة.

اندلعت الاحتجاجات في نفس اليوم عقب رفع أســـعار الوقود، ثم امتدت إلى أكثر من مئة مدينةٍ وفق «منظمة العفو الدولية». وتركزت مطالب المتظاهرين في البداية حول الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشـــة، قبل أن تتخذ في بعض المناطق طابعًا سياســـيًا أوســـع. لذلك يمكن القول إنَّ الاحتجاجات جمعت بين مطلبٍ اقتصادي مباشـــر يتمثَّل في رفض رفع سعر البنزين، واســـتياءٍ سياسي أوسع مرتبط بتدهور المعيشة وفقدان الثقة في إدارة الدولة للأزمة. أما وصفها بأنَّها احتجاجاتٌ «عمالية» أو «طبقية» على نحوٍ قاطع، فيحتاج إلى دراســـةٍ اجتماعيةٍ ميدانية أو تحليلٍ جغرافي وديموغرافي أكثر تخصصًا. رافق الاحتجاجات استخدامٌ واسعٌ للقوة وفرض قيودٍ شديدةٍ على الاتصالات. وذكرت «منظمة العفو الدولية» أنَّ الاتصال بالإنترنت انخفض إلى نحو 4% عن مستواه المعتاد، وأنَّ الاحتجاجات شهدت استخدام الذخيرة الحية وسقوط أعداد كبيرة مـــن القتلى. وفي 19 نوفمبر وثَّقت المنظمة 106 قتيل على الأقل في 21 مدينة، ثم أشـــارت تقارير لاحقة نقلت عنها إلى ارتفاع العدد إلى 304 قتيل، وبسبب غياب إحصاءٍ حكومي شامل وصعوبة التوثيق أثناء انقطـــاع الإنترنت، ينبغي عرض حصيلة الضحايا بوصفها تقديراتٌ متنازعٌ عليها، لا رقمًا نهائيًا محسومًا [29].

تكشـــف احتجاجات 2019 عـــن حدود قدرة التحـــويلات النقدية على الحفـــاظ على القبول الاجتماعي لرفع الأســـعار. فقد حاولت الحكومة تكرار منطق الإصلاح الســـابق: زيادة أسعار الوقـــود مع تقديم تعويضاتٍ نقديةٍ للفئات المحتاجـــة. غير أنَّ هذا الوعد جاء في بيئةٍ اقتصاديةٍ مختلفة اتســـمت بتدهور العملة وارتفـــاع التضخم وتراجع الثقة في قـــدرة الدولة على حماية القوة الشرائية للتحويلات. ومن ثَمَّ يمكن تفسير الاحتجاجات باعتبارها رفضًا للقرار السعري نفســـه، وكذلك لعدم الثقة في أنَّ التعويضات المعلنة ســـتعوض فعليًا آثـــار التضخم وارتفاع تكاليف النقل والمعيشة. ولا يثبت الدليل المتاح وحده أنَّ احتجاجات 2019 كانت نتيجةً مباشرةً لـ«ذاكرةٍ مؤسســـية» تشكَّلت لدى المواطنين، أو أنَّ العقوبات أجبرت الحكومة حتمًا على اتخاذ قرارٍ متســـرع. فقد تفاعلت الضغوط الخارجية مع ضعف الثقة الداخلية وسوء توقيت القرار، فازدادت الكلفة السياسية لإعادة التفاوض على الدعم وأسعار الوقود.

أظهرت أزمة 2019 أنَّ الحكومة الإيرانية أصبحت مستعدةً لتحمل كلفةٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ مرتفعة عند تنفيذ قراراتٍ اقتصاديةٍ تعتبرها ضرورية، لكنها كشفت في الوقت نفسه حدود هذا النهج، فالقمع لا يعالج مشكلة تآكل القوة الشـــرائية ولا يعيد الثقة في وعود التعويض. ويمكن القول إنَّ الاحتجاجات أعادت ترتيب حســـابات الإصلاح، إذ أصبح رفع أسعار الطاقة أكثر حساسيةً سياســـيًا، وأصبح نجاح أي إصلاحٍ لاحقٍ مرتبطًا ليس بمضمونه المـــالي فقط، بل أيضًا بدرجة التحضير والتواصل والشفافية والقدرة الفعلية على تعويض المتضررين. أدَّت الاحتجاجات إلى

«تجميدٍ شبه كامل» للإصلاح لمدةٍ معينة، واعتبر البعض أنَّ الاحتجاجات غيرت بصورةٍ نهائيةٍ فلسفة الدولة في العلاقة بين الشرعية الاقتصادية والقمع، حتى جاءت احتجاجاتٌ أخرى، بعد سنواتٍ قليلةٍ لتثبت العكس.

خامسًا: سنوات رئيسي والتراجع «المحافظ» (2021-2024)

تُمثِّل سنوات إبراهيم رئيسي مرحلةً اتسمت بمحاولة إدارة أزمة الدعم لا بحسمها، فقد تجنَّبت الحكومة وفق مسار السياسات الموثَّق فتح مواجهةٍ جديدةٍ واسعةٍ حول أسعار البنزين، في حين نقلت جزءًا من الإصلاح إلى مجالٍ أقل وضوحًا للمستهلك المباشر، هو نظام سعر الصرف التفضيلي (PFER) المخصص لاستيراد السلع الأساسية [30]. ويكشف هذا الاختيار أنَّ حساسية إصلاحات الطاقة بعد احتجاجات 2019 دفعت صانع القرار إلى البحث عن أدواتٍ ماليةٍ بديلة، لكنها لم تلغِ الكلفة الاجتماعية للإصلاح، إذ ظهرت آثارها سريعًا في أسعار الغذاء والتحويلات النقدية.

1. وصول رئيسي والمعضلة السياسية والاقتصادية

جاءت حكومة رئيسي في ظل قيودٍ اقتصاديةٍ متراكمةٍ بسبب العقوبات، وضعف الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والاستثمار الخارجي، وارتفاع الضغوط التضخمية على الأسر. ومع ذلك، لا تصف البيانات الدولية الاقتصاد الإيراني بوصفه اقتصادًا منهارًا بالكامل، فقد سجَّل الناتج المحلي الحقيقي نموًا قدره 3,8% في السنة المالية 2022 / 2023، مدفوعًا بتوسع الخدمات والتصنيع والقطاع النفطي، مع استمرار قيودٍ هيكليةٍ تحدُّ من استدامة النمو. لذلك، فالوصف الأدق للمرحلة هو تعافٍ محدودٍ داخل أزمةٍ بنيويةٍ مستمرة [31].

فاز إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2021، في سياقٍ انتخابي اتسم بتضييق نطاق المنافسة نتيجة استبعاد عددٍ من المرشحين البارزين من قِبل «مجلس صيانة الدستور». وتُظهر الدراسات والتحليلات المتخصصة أنَّ هذا السياق الانتخابي كان جزءًا من إعادة ترتيب المجال السياسي أكثر منه انتقالًا تنافسيًا عاديًا للسلطة. وكانت نسبة المشاركة البالغة 48,8% من بين الأدنى في تاريخ إيران [32]. وقد ورثت الحكومة الجديدة اقتصادًا مثقلًا بالعقوبات وتدهور القوة الشرائية وقيود الموازنة. وتشير تحليلات «صندوق النقد الدولي» إلى أنَّ معالجة التضخم في إيران لست ممكنةً بمجرد ضبط الإدارة الحكومية، بل كانت تتطلب إصلاحاتٍ نقديةٍ وماليةٍ ومصرفيةٍ أوسع، فضلًا عن تخفيف القيود المفروضة على التجارة والتمويل الخارجي.

في ظل هذه البيئة نشأ نظام سعر الصرف التفضيلي لتوفير العملة الأجنبية لاستيراد القمح وبعض الأغذية الأساسية والأدوية ومدخلات الإنتاج، وقد استهدف النظام خفض الأسعار «من المنبع» عبر دعم المستوردين، بدل تقديم الدعم مباشرةً إلى المستهلك. غير أنَّ الفجوة بين السعر التفضيلي وسعر السوق أوجدت فرصًا لسوء التخصيص والتهرب والفساد، كما لم

تضمن وصول قيمة الدعم كاملة إلى الأسر المستهدفة. وتدعم الأدبيات الحديثة حول تجربة إيران استنتاجًا أكثر تحفظًا: فالمشكلة الأساسية لم تكن وجود دعمٍ للغذاء في حد ذاته، بل ضعف تصميم آلية الدعم والرقابة عليها في بيئةٍ متعددة أسعار الصرف.

لكن في مايو 2022 ألغت حكومة رئيسي سعر الصرف التفضيلي لعددٍ مهمٍ من السلع الأساسية، وعادت إلى تحويل ما وفَّرته من دعم المستوردين إلى تحويلاتٍ نقديةٍ مباشرةٍ ضمن «خطة التوزيع العادل للدعم»، مع استمرار ترتيباتٍ خاصةٍ لدعم الخبز. وقد مثَّل القرار انتقالًا من دعم السلعة أو المستورد إلى دعم الأسر مباشرة. غير أنَّ نجاح هذا الانتقال تأثَّر بارتفاع التضخم، وضعف آليات الاستهداف، ومشكلات قاعدة بيانات الرفاه، وغياب آليةٍ كافيةٍ لربط قيمة التحويلات بمعدل التضخم؛ وهي عوامل أدَّت إلى تآكل القوة الشرائية للتحويلات بسرعة [33]، أي نفس المعضلة التي كانت تواجه قانون الاستهداف في 2010.

2. احتجاجات الغذاء والخبز في مايو 2022

أدى إلغاء سعر الصرف التفضيلي للقمح وبعض السلع الأساسية إلى ارتفاعٍ سريعٍ في أسعار منتجات الدقيق، بما في ذلك الخبز والمعجنات وبعض المواد الغذائية. وبدأت احتجاجاتٌ في خوزستان في أوائل مايو 2022، ثم ظهرت تحركاتٌ في مناطق أخرى. وتشير المصادر المتاحة إلى أنَّ ارتفاع الأسعار تزامن مع تضخمٍ مرتفعٍ، وتراجعٍ في القوة الشرائية، وضغوطٍ غذائية مرتبطة بالعقوبات والجفاف واضطراب أسواق الحبوب العالمية [34].

تكشف هذه الاحتجاجات أنَّ سلامة المبرِّر الفني للإصلاح لا تكفي لضمان قبوله اجتماعيًا. فقد اتسعت الفجوة بين إلغاء الدعم وتفعيل آليات التعويض، كما أدَّى ضعف التواصل الحكومي وعدم وضوح آلية القسائم أو التحويلات إلى تعميق الشكوك العامة، مع ارتفاعٍ حادٍّ وسريعٍ في أسعار منتجاتٍ غذائية أساسية. ومن منظور الاقتصاد السياسي، تؤكد احتجاجات 2022 أنَّ إصلاح الدعم في إيران يواجه مشكلةً مزدوجةً، مشكلةً ماليةً تتمثَّل في ارتفاع كلفة الدعم، ومشكلة ثقةٍ تتمثَّل في شك المواطنين في قدرة الدولة على تعويضهم فعليًا بعد تحرير الأسعار [35]. ولذلك فإنَّ الانتقال من دعم السلعة إلى التحويل النقدي لا ينجح بمجرد تغيير أداة التمويل، بل يتطلب توقيتًا متدرجًا، وحمايةً مسبقةً للفئات الأضعف، وآليةً مواءمةٍ تمنع تآكل قيمة التحويلات بسبب التضخم.

3. احتجاجات مهسا أميني في 2022

في 16 سبتمبر 2022 توفيت جينا مهسا أميني، وهي شابةٌ كرديةٌ إيرانية تبلغ 22 عامًا، بعد احتجازها من قِبل «شرطة الأخلاق» بسبب ما قيل إنَّه عدم الالتزام بقواعد الحجاب. وأعقب وفاتها اندلاع احتجاجاتٍ واسعةٍ تحت شعار «المرأة، الحياة، الحرية»، اتخذت نقطة انطلاقٍ حقوقيةٍ واجتماعيةٍ تتعلق بالمرأة والحرية الشخصية، ثم اتسعت لتشمل مطالب سياسية أعمق. وقد وثَّق خبراء الأمم المتحدة تقارير عن استخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية،

والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والاختفاء القسري، ودعوا إلى تحقيقٍ دولي مستقل. وفي نوفمبر 2022 أنشأ «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة بعثةً دوليةً مستقلةً لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاجات. ويمنح إنشاء هذه البعثة أساسًا مؤسسيًا قويًا للقول إنَّ احتجاجات 2022 لم تكن مجرد اضطراباتٍ داخليةٍ عابرة، بل أزمة حقوقية دولية موثقة [36].

وتختلف احتجاجات 2022 عن احتجاجات البنزين في 2019 من حيث نقطة الانطلاق الأساسية: فقد بدأت احتجاجات 2019 حول قرارٍ اقتصادي محدَّد، بينما بدأت احتجاجات 2022 حول قضيةٍ حقوقيةٍ وجندرية. لكن الفصل بين المسارين ليس مطلقًا، إذ تتداخل مطالب الحرية والكرامة مع مظالم اقتصادية وإثنية ومناطقية، ولا سيما في المحافظات الطرفية. لذلك، يُنظر إلى احتجاجات 2022 بوصفها حركةً حقوقيةً– سياسية ذات امتداداتٍ اجتماعيةٍ واقتصادية، لا بوصفها احتجاجًا معيشيًا صرفًا أو احتجاجًا هوياتيًا منفصلًا تمامًا عن الاقتصاد.

4. العقوبات والتوجه شرقًا والتكيف الاقتصادي

لم تؤدِّ العقوبات إلى توقف الاقتصاد الإيراني بصورةٍ كاملة، لكنها رفعت كلفة التجارة والتمويل والوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار. وتظهر تقارير «البنك الدولي» أنَّ الاقتصاد واصل النمو في 2022 / 2023، وأنَّ القطاع النفطي توسَّع رغم العقوبات، إلَّا أنَّ هذا التوسع لم يلغِ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والأسواق الخارجية. ومن ثَمَّ فإنَّ الأدق وصف سياسة «التوجه شرقًا» بأنَّها إستراتيجية تكيفٍ مع القيود الخارجية، لا بوصفها إصلاحًا اقتصاديًا شاملًا أو بديلًا مكتملًا عن الانفتاح الدولي [37].

وتشير بيانات شحنٍ وتحليلاتٍ صحفية متخصصة إلى ارتفاع صادرات النفط الإيرانية في 2023، مع بقاء تقديرات الحجم الفعلي موضع اختلافٍ بسبب الطابع غير الشفاف لبعض الشحنات والعقوبات المفروضة على القطاع. فقد أفادت «رويترز»، نقلًا عن بيانات «Kpler» ومصادر في القطاع، بأنَّ صادرات الخام تجاوزت 1,5 مليون برميل يوميًا في مايو 2023 [38]، مع الإشارة إلى أنَّ هذه التدفقات تقع في «سوقٍ مظلمة» لا تتمتَّع بالشفافية الكاملة؛ لذلك يُستخدم الرقم هنا بوصفه تقديرًا تجاريًا منسوبًا إلى مصدر بيانات، لا إحصاءً رسميًا نهائيًا.

ولكن لا يكفي ارتفاع صادرات النفط لإثبات أنَّ الريع انتقل بصورةٍ حاسمةٍ إلى الحرس الثوري أو الشركات شبه الحكومية، أو أنَّ الاقتصاد الإيراني انقسم نهائيًا إلى اقتصادٍ ظل مزدهرًا واقتصادٍ رسمي مُنهك. هذه فرضياتٌ تحليليةٌ قابلةٌ للبحث، لكنها تحتاج إلى بياناتٍ عن الملكية والتمويل والخصومات ومسارات المدفوعات. أما المؤكد فهو أنَّ العقوبات شجَّعت قنواتٍ تجاريةٍ ومالية أقل شفافيةً، وأبقت الاقتصاد الرسمي أمام قيودٍ كبيرةٍ في المصارف والاستثمار والتكنولوجيا.

حتى نهاية عهد رئيسي، استمر التعايش بين نموٍّ اقتصادي محدود وضغوطٍ معيشيةٍ ومؤسسية عميقة. وتظهر تقارير «البنك الدولي» استمرار النمو النفطي والخدمي، لكنها تشير في الوقت نفسه إلى هشاشة النمو، وتراجع الاستثمار، وقيود العقوبات، وضعف تحسُّن سوق العمل.

توفي إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحيةٍ في 19 مايو 2024، وترك إرثًا اقتصاديًا وسياسيًا انتقل إلى الحكومة اللاحقة متمثلًا في: إصلاح دعمٍ جزئي لم يحل مشكلة التضخم، وتحويلاتٍ معرَّضةٍ لتآكل القيمة، ونموٍ يعتمد جزئيًا على النفط، وقيودٍ مستمرة على الاستثمار الخارجي، وثقةٍ عامة ضعيفة في وعود التعويض.

يمكن تلخيص سياسة رئيسي في ثلاثة مسارات: تجنُّب فتح جبهةٍ جديدةٍ واسعةٍ حول أسعار الوقود، وإعادة توجيه الدعم من المستورد والسلعة إلى الأسر عبر إلغاء سعر الصرف التفضيلي، والاعتماد على قنواتٍ تجاريةٍ ونفطيةٍ غير غربية للتكيف مع العقوبات. وقد ساعدت هذه السياسة الدولة في الحفاظ على قدرٍ من الاستمرارية الاقتصادية، لكنها لم تعالج جذور الأزمة، لأنَّ التضخم وتدهور العملة وضعف الاستثمار ظلَّت تحدُّ من أثر التحويلات وتضغط على الأسر.

وعليه، فإنَّ «التراجع المحافظ» في عهد رئيسي لا ينبغي فهمه بوصفه غيابًا للإستراتيجية، بل بوصفه إستراتيجية إصلاحٍ انتقائي وإدارةً للمخاطر السياسية. غير أنَّ تجربة 2022 أظهرت أنَّ نقل الدعم من السلعة إلى الفرد لا يكفي، ما لم ترافقه مؤسسات استهدافٍ موثوقة، وشفافية في التمويل، ومواءمة للتحويلات، وحماية فعالة للأمن الغذائي. كما أنَّ استمرار بعض الصادرات النفطية رغم العقوبات يدلُّ على قدرة تكيفٍ، لكنه لا يساوي إصلاحًا بنيويًا ولا يثبت وحده نشوء اقتصاد ظلٍّ موحَّدٍ تسيطر عليه مؤسساتٍ محددة.

سادسًا: محاولة بزشكيان «الإصلاحية» وانهيار 2025-2026.. تفكُّك «العقد الريعي»

يتناول هذا المحور مرحلةً حديثةً تمتد من انتخاب مسعود بزشكيان في يوليو 2024 إلى احتجاجات أواخر عام 2025 ومطلع عام 2026.

1. وصول بزشكيان و«الإصلاحية» المحدودة

انتُخب مسعود بزشكيان رئيسًا لإيران في جولة الإعادة التي جرت في 05 يوليو 2024، بعد وفاة إبراهيم رئيسي، متغلبًا على المرشح «المحافظ» سعيد جليلي، وقدَّم بزشكيان نفسه بوصفه مرشحًا «معتدلًا» نسبيًا، ودعا إلى قدرٍ أكبر من الانفتاح والحوار وتحسين الإدارة الاقتصادية، مع الإقرار بأنَّ قدرته على تغيير السياسات الكبرى تظل مقيدةً ببنية النظام السياسي وبالمؤسسات غير المنتخبة. ومن ثَمَّ، فإنَّ وصف حكومته بأنَّها «إصلاحية» ينبغي أن يُفهم بمعنى محدود، أي باعتبارها تسعى إلى إصلاحاتٍ إداريةٍ وتفاوضيةٍ داخل النظام، لا إلى تحولٍ مؤسسي شامل[39].

ورثت حكومة بزشكيان اقتصادًا يواجه تضخمًا مرتفعًا وضغوطًا على سعر الصرف، وضعفًا في الاستثمار، وتظهر تقارير «البنك الدولي» أنَّ الاقتصاد الإيراني حقق نموًا محدودًا، ولا سيما بفضل القطاع النفطي وبعض قطاعات الخدمات والتصنيع، غير أنَّ هذا النمو لم يبدِّد الاختلالات البنيوية المرتبطة بالتضخم والاستثمار وسوق العمل، كما لم يرفع القيود المفروضة على الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق الدولية. لذلك لم تكن المشكلة التي واجهتها الحكومة مجرد نقصٍ في السيولة، بل تمثَّلت في التناقض بين الحاجة إلى إصلاح منظومة الدعم وضعف القدرة المؤسسية والمالية على حماية القوة الشرائية للأسر[40].

أبدت حكومة بزشكيان اهتمامًا بإصلاح اختلالات قطاع الطاقة، ولا سيما ارتفاع كلفة الدعم، وزيادة استهلاك الوقود، ونقص الغاز والكهرباء، وتهريب المشتقات النفطية. وقد ناقشت مؤسساتٌ بحثيةٌ متخصصة احتمال إعادة تنظيم دعم الوقود، غير أنَّ إصلاح الطاقة ظل موضوعًا سياسيًا حسَّاسًا بسبب آثاره المباشرة في تكاليف النقل والغذاء والإنتاج، وبسبب الذاكرة الاجتماعية المرتبطة باحتجاجات عام 2019.

وتتمثَّل المعضلة الأساسية في أنَّ انخفاض أسعار الطاقة يحمي المستهلكين جزئيًا، لكنه يشجع على ارتفاع الاستهلاك والتهريب، ويضغط في الوقت نفسه على المالية العامة والاستثمار في البنية التحتية. وفي المقابل، قد يؤدي رفع الأسعار في اقتصادٍ يعاني من تضخمٍ مرتفعٍ وتراجعٍ في قيمة العملة إلى انتقالٍ سريعٍ للصدمة إلى تكاليف النقل والسلع والخدمات. لذلك يتطلب أي إصلاحٍ مستدام اعتمادَ التدرج، وربط التحويلات بمؤشرات الأسعار، وتحسين قواعد بيانات الاستحقاق، وتوفير معلوماتٍ واضحةٍ للمواطنين قبل تطبيق الزيادات[41].

خلال عام 2025، تزايدت الضغوط على العملة والاقتصاد الإيراني في سياقٍ اتسم باستمرار العقوبات، والقيود على الإيرادات النفطية، وأزمة الطاقة، وارتفاع تكاليف المعيشة. كما تشير التقارير المتقاطعة إلى تراجعٍ حادٍّ في قيمة الريال خلال عام 2025، تزامن مع تضخمٍ مرتفعٍ وتدهورٍ في القوة الشرائية[42]. تضاعفت هذه المشكلات مع اندلاع حرب الـ12 يومًا الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران (13–24 يونيو 2025). ويمكن تفسير تسارع تدهور العملة، جزئيًا، بتفاعل العوامل الاقتصادية المادية مع التوقعات السائدة لدى المتعاملين. فعندما يتوقَّع الأفراد والشركات استمرار انخفاض قيمة العملة، قد يزداد الطلب على الدولار والذهب والعقارات، بما يضغط على الريال ويعزِّز التضخم.

2. احتجاجات ديسمبر 2025 ويناير 2026 وأزمة الثقة

بدأت احتجاجاتٌ جديدةٌ في إيران في 28 ديسمبر 2025، وكانت بدايتها مرتبطةً بتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف المعيشة، ووفق مكتبة مجلس العموم البريطاني، انطلقت التحركات الأولى من تجار وأصحاب متاجر في طهران، ثم امتدَّت إلى مدنٍ ومناطق أخرى، وانضم إليها طلاب وشرائح اجتماعية مختلفة، ولم تبقَ المطالب اقتصاديةً

فقط، إذ ظهرت أيضًا شـــعاراتٌ سياســـيةٌ تطالب بتغييرٍ أوسع في نظام الحكم، الأمر الذي منح الاحتجاجات بُعدًا يتجاوز الاعتراضات المطلبية المحلية[43].

واجهت الســـلطات الاحتجاجات بإجـــراءاتٍ أمنيةٍ واســـعة، تزامنت مع انقطاعٍ شـــبه كامل للإنترنت منـــذ 08 يناير 2026، مما صعَّب التحقق المســـتقل من عدد المدن المشـــاركة وحجم الانتهاكات وحصيلة الضحايا. وأفادت «منظمة العفو الدولية» بأنَّ قوات الأمن اســـتخدمت القوة النارية وأسلحةً محظورةً ضد متظاهرين، وأنَّ عمليات قتلٍ واعتقالٍ واسعةٍ وقعت خلال يناير، في حين أكَّدت مكتبة مجلس العموم أنَّ الأعـــداد الدقيقة للضحايا لا يمكن التحقُّق منها بصورةٍ مستقلة بسبب انقطاع الاتصالات وقيود الوصول إلى البلاد[44]. تختلف تقديرات القتلى والمعتقلين بصورةٍ كبيرة بين السلطات الإيرانية والمنظمات الحقوقية والمصادر الدولية. ولذلك ينبغي إسناد كل تقديرٍ إلى الجهة التي أصدرته، مع بيان طبيعته وحدود التحقق منه، بدل تقديم رقمٍ واحدٍ بوصفه حصيلة نهائيـــة. وتتمثَّل النتيجة الأكثر ثباتًا في أنَّ الاحتجاجات اتخذت نطاقًا واســـعًا، وأنَّ الرد الأمني كان شـــديدًا، وأنَّ انقطاع الإنترنت حدَّ من إمكانية التحقُّق المستقل من حجم الخسائر والانتهاكات.

جمعت احتجاجات 2025–2026 بين بُعدين مترابطين. تمثَّل الأول في المطالب المعيشـــية، مثل وقف تدهور العملة، وتحسين القدرة الشـــرائية، ومعالجة التضخم وأزمة الخدمات. أما الثاني فيتعلق بالثقة السياســـية ونمط الحكم، إذ تحوَّلت مطالب جزءٍ من المتظاهرين من الاعتراض على السياســـات الاقتصادية إلى الدعوة إلى تغييرٍ أوسع. ومن ثَمَّ، لا يصحُّ وصف الاحتجاجات بأنَّها اقتصاديةٌ فقط، كما لا يمكن الجزم بأنها أســـقطت «العقد الريعي» بصورةٍ نهائية، لكنها كشفت اتســـاع الفجوة بين المطالب الاجتماعية المتزايدة وقدرة الدولة على تقديم تعويضاتٍ موثوقة.

اعتمدت الدولة لســـنواتٍ على مزيجٍ من دعـــم الطاقة والتحويلات النقديـــة والإنفاق العام لتخفيـــف آثـــار التضخم والحفاظ علـــى القبول الاجتماعـــي، غير أنَّ تآكل القيمـــة الحقيقية للتحـــويلات، وارتفاع تكاليف الدعم، وتقلص الموارد الخارجيـــة، وتكرار القمع، أضعفت قدرة الدولـــة على تقديم عرضٍ اجتماعي مُقنع، مما رفع من وتيرة الاحتجاجات الاقتصادية في مقابل الاحتجاجات السياســـية؛ لذلك يبدو الوضع هو حالة استنزافٍ تدريجي للمصداقية التفاوضية منها إلى انهيارٍ مفاجئ ونهائي لـ«العقد الريعي».

شكل (2) موجات الاحتجاج الكبرى في إيران (1978– 2026)

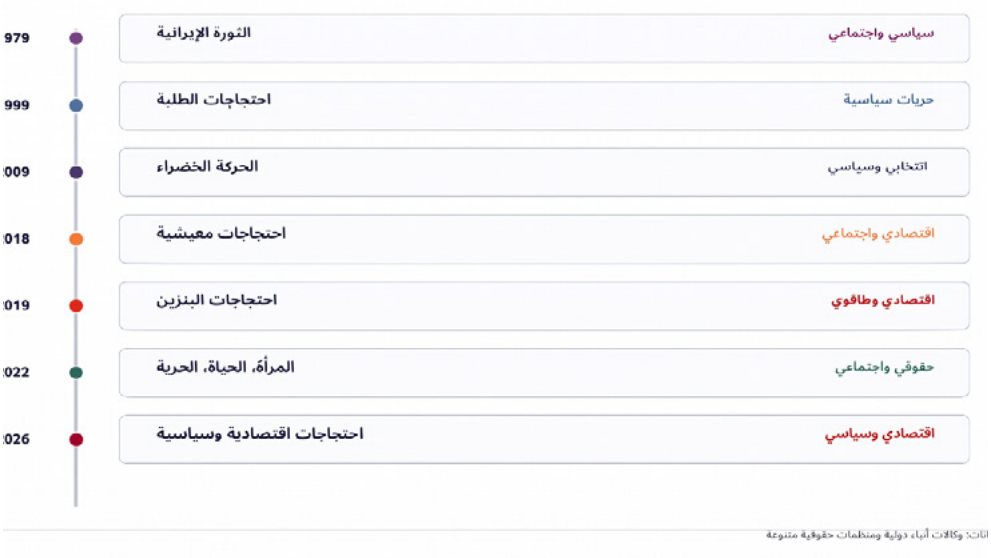

3. أزمة الطاقة والحرب المتجدِّدة

تُظهر التحليلات الدولية أنَّ أزمة الطاقة الإيرانية لا ترجع إلى العقوبات وحدها، بل هي نتاج تفاعلٍ بين العقوبات، ونقص الاستثمار، وضعف الصيانة، والأسعار المدعومة، وسوء إدارة الطلب، وتهريب الوقود، واختلالاتٍ مؤسسيةٍ أخرى. فقد ساهمت القيود الخارجية في الحدِّ من الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والمعدات، بينما أدَّت السياسات المحلية إلى ارتفاع الاستهلاك وتفاقم عجز الطاقة. لذلك فإنَّ تفسير الأزمة بوصفها نتيجةً مباشرةً لقرارٍ خارجي واحد مثل العقوبات أو الحرب، أو لسيطرة مؤسساتٍ محددةٍ على الموارد، يختزل بنيةً اقتصاديةً ومؤسسيةً أكثر تعقيدًا[45].

تمكَّنت إيران من الحفاظ على جزءٍ مهمٍّ من صادراتها النفطية عبر قنواتٍ غير رسمية، ولا سيما إلى الصين، رغم العقوبات. غير أنَّ بيانات الشحن في هذا المجال تقديريةً وغير شفافة، ولا تسمح وحدها بإثبات انتقال العائدات بصورةٍ حاسمةٍ إلى الحرس الثوري أو إلى شركاتٍ شبه حكومية بعينها. وعليه، فإنَّ زيادة ضغط العقوبات شجَّع على نشوء قنواتٍ تجاريةٍ ومالية أقل شفافية، ورفعت كلفة المعاملات، ووسَّعت الفجوة بين الاقتصاد الرسمي والقنوات غير الرسمية[46].

شهد عام 2026 مواجهةً عسكريةً واسعةً بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ويتجاوز هذا التطور نطاق تحليل إصلاح منظومة الدعم إلى مجال الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية. ويمكن الإشارة إليه بوصفه عاملًا خارجيًا زاد من تعقيد البيئة الاقتصادية والأمنية، لكن لا يجوز الجزم

بأنَّ الاحتجاجات الداخلية كانت سببًا مباشرًا في توقيت المواجهة، أو أنَّ المواجهة كانت نتيجةً حتميةً لأزمة «العقد الريعي»[47].

إنَّ الفترة الممتدة من 2024 إلى 2026 هي مرحلةٌ بلغ فيها هذا «العقد الريعي» حدودًا شديدة الضيق؛ فقد حاولت حكومة بزشكيان تقديم إصلاحٍ اقتصادي محدود داخل نظامٍ مقيدٍ بالعقوبات، وبنيةٍ سياسيةٍ معقدة، وتضخمٍ مرتفعٍ، وأزمة طاقة، وتراجعٍ حادٍّ في الثقة العامة. ثم جاءت احتجاجات أواخر 2025 ومطلع 2026 لتكشف أنَّ المشكلة لم تعد تتعلَّق فقط بتصميم منظومة الدعم أو توقيت رفع الأسعار، بل بقدرة الدولة على تقديم تعويضاتٍ قابلةٍ للتصديق، وحماية الحقوق، والاستجابة للأزمات دون توسيع دائرة القمع. يضاف إلى هذا كله ضعف موقع الرئيس في منظومة الحكم الجديدة ما بعد اغتيال المرشد علي خامنئي، وتولي ابنه مجتبى منصب «الولي الفقيه»، حيث أصبحت مؤسسة الحرس الأعلى صوتًا من الحكومة وباقي المؤسسات المدنية.

وعليه، فإنَّ إيران انتقلت من مرحلة تصدُّع «العقد الريعي» إلى مرحلة استنزاف مصداقيته التفاوضية؛ فلم يختفِ الدعم، ولم يتوقَّف المجتمع عن المطالبة بدور الدولة في حماية مستوى المعيشة، لكن قدرة الدولة على تمويل هذا الدور وإقناع المواطنين بوعودها تراجعت بوضوح. ويظل هذا الاستنتاج قابلًا للمراجعة؛ لأنَّ أحداث 2025–2026 حديثة، ولأنَّ بعض الوقائع والأرقام لا تزال موضع خلاف، كما أنَّ الحكم على المسار النهائي للنظام الاقتصادي والسياسي يتطلب مسافةً زمنيةً ومصادر أرشيفية ودراسات أكاديمية إضافية.

خاتمة

انطلقت الدراسة من سؤالٍ عن كيفية تفاعل عجز الدولة الإيرانية المتزايد عن تمويل منظومة الدعم، في ظل العقوبات وتراجع الموارد، مع المخاطر السياسية والاجتماعية المترتبة على المساس بهذا «العقد الريعي». ومن خلال تتبُّع مراحل إصلاح الدعم منذ عام 2000 حتى عام 2026، تخلُص الدراسة إلى أنَّ هذا التفاعل لم ينتج عن لحظةٍ حاسمةٍ واحدة، بل عن مسارٍ تراكمي وغير خطي من محاولات إعادة تفاوضٍ جزئية. وقد حقَّقت كل محاولةٍ نجاحًا تكتيكيًا محدودًا في احتواء أزمةٍ آنية، لكنها راكمت في الوقت نفسه قدرًا إضافيًا من فقدان الثقة، إلى أن بلغ المسار مرحلةً يمكن وصفها بـ«استنفاد المصداقية التفاوضية» أكثر من كونها انهيارًا مفاجئًا لعقدٍ اجتماعي بسيط.

ومع أنَّ النظام الإيراني استطاع الحفاظ جزئيًا على منظومة الحماية الاجتماعية من خلال طبيعة دولة الرفاه متعدِّدة الطبقات، التي جعلت الدعم والتحويلات حقوقًا مكتسبةً في وعي المواطنين، فضلًا عن استحداث قنواتٍ بديلةٍ للموارد عبر الاقتصاد غير الرسمي والتجارة الملتفَّة على العقوبات وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الشرق، غير أنَّ هذه المرونة لم تكن نقيضًا

للهشاشة، بل أصبحت مصدرًا لها، إذ أضاف كل حلٍّ مؤقتٍ طبقةً جديدةً من التعقيد المؤسسي وشبكات المصالح، وجعل الإصلاح اللاحق أكثر صعوبةً من سابقه.

كما أظهر تتبع الإصلاحات أنَّ المسألة لم تكن تقنيةً أو ماليةً محضة، بل كانت ساحة صراعٍ بين الدولة والمجتمع وشبكاتٍ وسيطةٍ داخل مؤسسات الدولة نفسها. فقد اصطدمت محاولة استهداف الدعم في 2010 بمقاومةٍ اجتماعيةٍ وسياسية واسعة، وأنتجت العملة التفضيلية لاحقًا مصالح مرتبطةً بفوارق الصرف، بينما أسهمت العقوبات في توسيع القنوات غير الرسمية التي استفادت منها مؤسسات وشركات ذات نفوذ؛ وبذلك لم يعُد الإصلاح مواجهةً ثنائيةً بين الحكومة والمواطنين، بل أصبح عملية تفاوضٍ معقدةٍ تتداخل فيها مصالح المستفيدين من الدعم مع مصالح الفاعلين الذين يستفيدون من استمرار الاختلالات الاقتصادية.

وتشير المقارنة بين موجات العقوبات والإصلاح إلى أنَّ العقوبات لا تضعف موارد الدولة فحسب، بل تؤثِّر أيضًا في جودة تصميم السياسة العامة وتوقيتها. فكلما اشتد الضغط الخارجي، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قراراتٍ أسرع وأقل استعدادًا، كما حدث في إصلاح أسعار الوقود عام 2019. وتوضح المقارنة أنَّ التدرج، والشفافية، والقدرة على تعويض المتضررين، لا مضمون الإصلاح الاقتصادي وحده، عوامل حاسمة في تحديد الاستجابة الاجتماعية. ومن ثَمَّ، قد تؤدي العقوبات إلى تسريع تصدُّع «العقد الريعي» بصورةٍ غير مباشرة، عبر تقليص قدرة الدولة على التخطيط الهادئ وتنفيذ إصلاحاتٍ قابلة للتصديق.

لقد كشفت احتجاجات 2019 و2025–2026، حدود مفهوم «المقايضة الاستبدادية». فلم تتجه المطالب الاقتصادية في جوهرها إلى استبدال النظام السياسي بنظامٍ تمثيلي، بل انصبَّت غالبًا على استعادة القوة الشرائية وشروط الحماية الاجتماعية التي وعدت بها الدولة. ويعني ذلك أنَّ الأزمة الإيرانية لا تتمثَّل بالضرورة في رفض المواطنين للمقايضة بين الدعم والقبول السياسي، بل في فقدان الثقة بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها. وتختلف هذه الديناميكية عن الافتراض الكلاسيكي القائل إنَّ تراجع الريع يقود مباشرةً إلى المطالبة بالمشاركة السياسية، إذ قد يطالب المجتمع أولًا بإعادة بناء شروط المقايضة نفسها، قبل الانتقال إلى مطالب سياسية أوسع، كما ظهر بوضوحٍ أكبر في احتجاجات 2022.

كما أنَّ إصلاحات الدعم نقلت «العقد الريعي» تدريجيًا من عقدٍ ضمني وغير مرئي إلى عقدٍ صريحٍ يمكن قياسه يوميًا من خلال قيمة التحويلات وأسعار الطاقة وسعر الصرف، وقد منح هذا التحول الدولة أداةً لإعادة توزيع الموارد، لكنه منح المواطنين أيضًا معيارًا مباشرًا للحكم على أداء الدولة؛ فأصبح تآكل القيمة الحقيقية للدعم محسوسًا وقابلًا للمقارنة، الأمر الذي جعل كل إخفاقٍ جديدٍ أكثر تأثيرًا في الثقة العامة.

وأخيرًا يمكن القول إنَّ الأنظمة الريعية لا تنهار عادةً بفعل صدمةٍ واحدة، بل تتآكل عبر سلسلةٍ من المساومات التي تبدو ناجحةً مؤقتًا، لكنها تستنزف تدريجيًا رصيد الثقة، وقد نجحت

الجمهورية «الإسلامية» في شـــراء الوقت عبر إعادة تفاوضٍ جزئيةٍ على عقدها الريعي، غير أنَّ الوقت نفســـه أصبح موردًا ناضبًا. ومن هنا، لا يتمثَّل الاســـتنتاج الأدق في أنَّ «العقد الريعي» الإيراني انهار نهائيًا، بل في أنَّ مصداقيته التفاوضية استُنزفت إلى حدٍّ يجعل أي إصلاحٍ جديدٍ أكثر كلفةً وأقل قدرةً على إقناع المجتمع. وربما الحرب العســـكرية لم تسقط إيران لحدِّ الآن، لكن لو تعرَّضت إلى حربٍ اقتصاديةٍ قاسيةٍ، فسنرى أنَّ العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة لا يتعرَّض إلى تصدُّعٍ فقط بل يصل إلى الانهيار الكامل.

المراجع والمصادر

0 Alexander L. George, Timothy J. McKeown, "Case Studies and Theories of Organizational Decision Making," Advances in Information Processing in Organizations, edited by R. Coulam and R. Smith (Greenwich, CT: JAI Press, Vol. 2, No. [N/A], 1985), pp. 21–58.
(2) George, Alexander L., Andrew Bennett. Case Studies and Theory Development in the Social Sciences, (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).
(3) *Harris, Kevan. A Social Revolution: Politics and the Welfare State in Iran. (Oakland: University of California Press, 2017).*
(4) *Harris, Kevan. "Of Eggs and Stones: Foreign Sanctions and Domestic Political Economy in the Islamic Republic of Iran." In Economic Shocks and Authoritarian Stability: Duration, Financial Control, and Institutions, edited by Victor C. Shih, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2020), 72–96.*
(5) Mahdavy, Hossein. "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran." In Studies in the Economic History of the Middle East, edited by M. A. Cook, (London: Oxford University Press, 1970), P. 428.
(6) Beblawi, Hazem. "The Rentier State in the Arab World." In The Rentier State, edited by Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, (London: Croom Helm, 1987), P. 49-62.
(7) Luciani, Giacomo. "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, (London: Routledge, 1990) P. 65-84
(8) Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?", World Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 53, No. 3, 2001), pp. 328-52.
(9) البنك الدولي. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العرب، (واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2015) ص 32–34.
(10) Steven Heydemann, "Social Pacts and the Persistence of Authoritarianism in the Middle East," Debating Authoritarianism in the Middle East, (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), pp. 19–37.
(11) Harris, Kevan. A Social Revolution, Ibid, p. 70-83.
(12) Harris, Kevan. "Of Eggs and Stones, Ibid, p. 4, 17-18.
(13) Harris, Kevan. A Social Revolution, Ibid, p. 65-90.
(14) Salehi-Isfahani, Djavad. "Tough Times Ahead for the Iranian Economy." Brookings, (April 6, 2009), Oct 2 , 2026,accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2dpyvth7
(15) Djavad Salehi-Isfahani, "Iran's Subsidy Reform: From Promise to Disappointment," Economic Research Forum Policy Perspective, (Cairo: Economic Research Forum, No. 13, June 2014), Pp 1–9.
(16) Guillaume, Dominique, Roman Zytek, and Mohammed Reza Farzin. "Iran, the Chronicles of Subsidy Reform." IMF Working Paper No. 11/167, (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011), P. 6-10.
(17) BBC News, "Iran bans negative petrol stories.", (June 28, 2007) ,accessed 5 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2dqrrw9l
(18) Guillaume, Zytek & Farzin, 2011, Ibid, p. 8-9.
(19) أكبر مشروع إصلاحي في تاريخ الاقتصاد الإيراني، يهدف إلى تحويل نظام الدعم من الشكل غير المباشر (دعم الأسعار) إلى الشكل المباشر (دعم نقدي) لتعزيز الكفاءة والعدالة، لكنه واجه تحديات تنفيذية وهيكلية حالت دون تحقيق معظم أهدافه.
(20) *Salehi-Isfahani, Djavad, Iran's subsidy reform: From promise to disappointment. Policy Perspective, (13, 2014), pp 1-11.*
(21) *Salehi-Isfahani, D, B. Wilson Stucki, and J. Deutschmann, "The Reform of Energy Subsidies in Iran: The Role of Cash Transfers," Emerging Markets Finance and Trade, (Philadelphia: Taylor & Francis, Vol. 51, No. 6, 2015), pp. 1144–1162.*
(22) Guillaume, Zytek & Farzin, 2011,Ibid, p 15.
(23) Salehi-Isfahani, Stucki & Deutschmann, 2015, Ibid, p12-14.
(24) Roman Zytek, and Mohammad Reza Farzin, "Iran – The Chronicles of the Subsidy Reform: Successes, Controversies, and Shortcomings of the 2010-2014 Reforms and Lessons for Future Reformers," USAEE Working Paper, (Cleveland: United States Association for Energy Economics, No 16-288, November 23, 2016), Pp 1-16.
(25) The World Bank, "Iran Economic Monitor: Seizing the Opportunity," Global Practice for Macroeconomics & Fiscal Management Middle East and North Africa Region, (Washington, DC: The World Bank, March 2016), p 10.
(26) U.S. Department of State, "Advancing the U.S. Maximum Pressure Campaign on Iran," Fact Sheet,

(22 April 2019), Accessed Aug. 7. 2026, https://tinyurl.com/2cpw9jh9
(27) Hafezi, Parisa. "Iran's Protests against Gasoline Price Hike Turn Political - Media." Reuters, (November 17, 2019), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2d8d4kq7
(28) Ibid.
(29) Amnesty International, "Iran: More Than 100 Protesters Believed to Be Killed as Top Officials Give Green Light to Crush Protests," (19 November 2019), Accessed 1 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2b-77v7cg
(30) Tajmazinani, Ali Akbar. Challenges for Food Subsidy Reform: Lessons Learnt from the Just Distribution of Subsidies Scheme in Iran. IDOS Discussion Paper 12/2024, (Bonn: German Institute of Development and Sustainability, 2024), P. 1-7.
(31) World Bank. Iran Economic Monitor, Spring/Summer 2023: Moderate Growth amid Economic Uncertainty. (Washington, DC: World Bank, 2023), P. 9.
(32) Luciano Zaccara, "Iran's Presidential Election 2021: What to Expect from Ebrahim Raisi's First Term," Elcano Royal Institute, (Madrid: Elcano Royal Institute, 2021), pp. 1–7.
(33) Tajmazinani, Ibid, p. 7-11.
(34) World Bank. Iran Economic Monitor, spring 2024: Sustaining Growth amid Rising Geopolitical Tensions. (Washington, DC: World Bank, DOI: 10.1596/41861, 2024), P. 5, 26, 29.
(35) Ibid, p. 28
(36) Geneva: United Nations, Human Rights Council, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Independent International Fact-Finding Mission on the Islamic Republic of Iran. Human Rights Council mandate and documentation. (24 Nov 2022), Accessed 10 Aug. 2026, https://tinyurl.com/yq28by6b
(37) World Bank, Iran Economic Monitor, spring 2024, p. 15.
(38) Lawler, Alex. "Iran's Oil Exports Hit 5-year Highs as US Holds Nuclear Talks." Reuters, (June 16, 2023), Accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2ylffenh
(39) Reuters. "Moderate Pezeshkian Wins Iran's Presidential Race." (5 July 2024), accessed 18 Aug 2026, https://tinyurl.com/27btpaas
(40) World Bank, Iran Economic Monitor, spring 2024, p. 15.
(41)"Shokri, Umud. "Iran's Energy Dilemma: Constraints, Repercussions, and Policy Options." Carnegie Endowment for International Peace, (26 June 2025), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/295apesg
(42) Philip Loft, Iran Protests 2026: UK and International Response. UK Parliament, House of Commons Library Research Briefing CBP-10462, (30 January 2026), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2cwyxthw
(43) Loft, Iran Protests 2026, Ibid.
(44) Amnesty International. "What Happened at the Protests in Iran?", (26 January 2026), accessed 2 Aug 2026, https://tinyurl.com/2c7rcof2
(45) Clingendael Institute. "Approaching the Precipice: Near-Term Prospects of Iran's Economy." (30 January 2025), accessed 5 Aug. 2026, https://tinyurl.com/262v39jl
(46) Washington, U.S. Energy Information Administration. Country Analysis Brief: Iran, (October 10, 2024), accessed 2 Aug.2026, https://tinyurl.com/yys3mtzj
(47) Christopher M. Blanchard,, Jeremy M. Sharp, Clayton Thomas, and Jim Zanotti. U.S. Conflict with Iran. Congressional Research Service Report R48887, (26 March 2026), accessed 4 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2d7jqayf

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
3 أكتوبر 2026م	10 نوفمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الصراع الإيراني-الإسرائيلي وتداعيات الحرب بالوكالة على سيادة الدول العربية

د. ليلى الإدريسي العزوزي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس

مستخلص

تتناول هذه الدراسة تداعيات الحرب بالوكالة بين إسرائيل وإيران على سيادة الدول العربية، في ظل تنامي الصراعات متعددة الساحات وتزايد توظيف الفاعلين من غير الدول. وتهدف إلى تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للحروب بالوكالة، ورصد مظاهر تقويض السيادة العربية، وبيان انعكاساتها على استقلال القرار السياسي والأمني، والسيطرة الفعلية على الإقليم واحتكار القوة المسلحة، إلى جانب بحث سُبل تحصين السيادة العربية وتعزيز قدرة الدول على ممارسة وظائفها السيادية في ظل التحولات الأمنية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الصراعات الدولية، الحروب بالوكالة، الجماعات المسلحة، إيران، إسرائيل، تحصين السيادة العربية.

مقدمة

أصبحت الحـــروب بالوكالة من أبرز أنمـــاط الصراعات الدولية المعاصرة، لا ســـيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تلجأ القوى الإقليمية إلى توظيف فاعلين من غير الدول لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، بما يؤدي إلى انتقال الصراع إلى ســـاحات تتجاوز حـــدود الدول المتنازعة إلى دول أخـــرى وخصوصًا دول الجـــوار. ويبرز ذلك بوضوح في الصراع الإيراني-الإســـرائيلي، الذي اتخذ طابعًا متعدد الســـاحات، وجعل عددًا من الدول العربية ومجالاتها الإقليمية عرضة لتداعيات العمليات العســـكرية والتدخلات غير المباشرة، بما يؤثر في اســـتقلال القرار السياسي والأمني وقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الوطنية بصورة فعلية.

وعليـــه، تتمحور إشكالية الدراســـة حول التســـاؤل الآتي: إلى أي مدى يســـهم تدويل الحروب بالوكالة في تآكل ممارسة الســـيادة الوطنية للدول العربية وتحويل إقليمها إلى ساحات للصراع الإيراني-الإسرائيلي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تعتمد الدراســـة مقاربة نظرية واقعية لتفسير دوافع القوى الإقليمية في توظيـــف الوكلاء، إلى جانب المنهـــج القانوني التحليلي لبحث قواعد الســـيادة وعدم التدخل والمســـؤولية الدولية. وقد انتظمت الدراســـة في أربعة محاور: يتنـــاول الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للعلاقة بين الســـيادة والحروب بالوكالة، ويبحث الثاني تجليات تقويض الســـيادة، فيما يُخصَّص الثالث للانعكاســـات المترتبة عليها، وفي الأخير يعرض المحور الرابع سُبل تحصين السيادة العربية من تداعياتها.

أولًا: الإطار المفاهيمي والقانوني للعلاقة بين سيادة الدول والحروب بالوكالة

يمكن تناول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التركيز على مفهومي الحرب بالوكالة والسيادة الوطنية، وذلك على النحو الآتي:

1. الحروب بالوكالة

تشير الحروب بالوكالة، في جوهرها الإستراتيجي، إلى نمط معقد من النزاعات المسلحة تسعى من خلاله القوى الكبرى والإقليمية إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية وتعزيز نفوذها دون الانخراط العسكري المباشـــر، وذلك عبر توظيف فاعلين محليين أو إقليميين وتقديم أشكال مختلفة من الدعم اللوجستي والعســـكري والاستخباراتي. وفي هذا السياق، تتداخل الأجندات الخارجية مع مظاهر الهشاشة السياسية والأمنية والاجتماعية للدول المستهدفة، بما يحوّل النزاع من نطاقه المحلي إلى مجال تتقاطع فيه المصالح والأهداف الخارجية مع البنى السياســـية والأمنية للدولة المستهدفة.

وقد عرّف المفكر الســـياسي كارل دويتـــش (Karl Deutsch) الحرب بالوكالـــة باعتبارها نزاعًا دوليًّـــا بين طرفين أجنبيين يُخاض على إقليم دولة ثالثة، مـــن خلال التدخل في أزماتها الداخلية

واستغلال مواردها البشـــرية والمادية لخدمة إستراتيجيات أجنبية[1]. وفي السياق ذاته، ينظر بيرتيل هاردير (Bertel Haarder) إلى الحرب بالوكالــة باعتبارها شكلًا من أشكال التدخل غير المباشر، يقوم على شــبكة من المصالح التي تســهم في تغذية الحروب الأهلية بالمال والسلاح لتحقيق غايات جيوسياســية. وتندرج هذه النزاعات ضمن الحــروب اللامتماثلة، بالنظر إلى اعتمادها على أســاليب وتكتيكات تختلف عن أنمــاط المواجهة التقليديــة، بما في ذلك حرب العصابات، فضلًا عن إتاحة هامش من الإنكار الإستراتيجي للقوى الداعمة، بما قد يســمح لها بالتنصل من المسؤولية المباشرة عن بعض النتائج المترتبة على تدخلها.

ويرتبط هذا المفهوم بالتدخل العسكري غير المباشر، باعتباره ممارسة تحدث من خلال جماعات مســلحة تتلقى دعمًا من دولة خارجيــة. فقد عرّف هوفمــان (Hoffman) وبنيت (Bennet) وفنمــور (Finnemore) التدخل العســكري بأنه اســتخدام السلاح أو التهديد باســتخدامه مــن دولة ضد دولة أخرى وســيلةً للضغط[2]، فيمــا ربط تيرون (Tyron) التدخل العســكري باســتخدام السلاح أو التهديد بالعنف بواسطة مجموعة مســلحة مدعومة من الدولة. وبناءً عليه، تقوم الحرب بالوكالــة على علاقة بين طرف أو أطراف داعمــة وفاعل أو أطراف وكيلة، يتلقى الأخيرون أشكالًا مختلفة من الدعم، تشمل المســاعدات العسكرية والمالية والتدريب والمعلومات الاستخباراتية[3]، بما يتيح للجهات الداعمة التأثير في موازين القوى وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع تقليل التكاليف السياســية والدبلوماسية والبشــرية المترتبة على التدخل العسكري المباشر.

وبرزت الحروب بالوكالة خلال الحرب الباردة، خصوصًا في ظل خطر الدمار المتبادل المؤكد، الذي جعل المواجهة المباشــرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الســوفياتي محفوفة باحتمال التصعيد النووي[4]، الأمر الذي دفعهمــا إلى توظيف أطراف محلية وإقليميــة لتحقيق مصالحهما دون مواجهة عسكرية مباشرة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، اتسع نطاق الفاعلين المشاركين في هذا النمط من الصراعات، ليشمل الجماعات المسلحة والشركات العسكرية والأَمنية الخاصة وغيرها من الفاعلين من غير الدول، فأصبحت الحرب بالوكالة تقوم على شبكات أكثر تعقيدًا من الداعمين والوكلاء.

ولا ينبغي، مع ذلك، مساواة الحرب بالوكالة بكل صراع إقليمي أو تدخُّل خارجي، إذ لا يكفي وجود طرف إقليمي في نزاع ما لإثبات طابعه الوكالي، وإنما يقتضي إثباته قيام علاقة وظيفية بين طرف أو أطراف داعمة وفاعل أو أطراف وكيلة، تقوم على تقديم الدعم والتوجيه أو التأثير في ســلوك الوكيل، بما يخدم أهداف الطرف الداعم. كما تتميز بالاســتثمار السياسي والأمني طويل الأمد، وتقليل مخاطر وتكاليف المواجهة المباشــرة، والمرونة والقدرة على الإنكار، فضلًا عن نشاطها في المناطق الرمادية بين السلْم والحرب.

وتتجسد أهمية هذا الاستثمار في بعض الإستراتيجيات الإقليمية، ومنها الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم على بناء علاقات سياسية وأَمنية مع جماعات من غير الدول، ودعمها سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا بهدف بناء نفوذ مستدام في فضاءات إستراتيجية[5]. وتظل العلاقة بين الراعي والوكيل عنصرًا مركزيًّا في تحديد مفهوم الحرب بالوكالة، إذ تلجأ أطراف منظمة إلى طرف ثالث للمشاركة بصورة غير مباشرة في عنف جماعي مستمرّ[6]، فيما تظل الدولة الداعمة خارج المواجهة العسكرية المباشرة.

وعليه، لا تقوم الحرب بالوكالة على مجرد غياب التدخل العسكري المباشر، وإنما على علاقة إستراتيجية ووظيفية بين الداعم والوكيل، تجعل النزاع المحلي مجالًا لتفاعل المصالح الخارجية مع البنى السياسية والأمنية للدولة المستهدفة، بما يثير إشكالات تتصل بمدى قدرة الدولة على ممارسة سيادتها واستقلال قرارها السياسي والأمني.

2. السيادة الوطنية في القانون الدولي وحدود التدخل الخارجي

تتألف السيادة، في مفهومها القانوني، من مجموع السلطات التي تتمتع بها الدولة باعتبارها شخصًا من أشخاص القانون الدولي، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما أرسى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وتتخذ السيادة بُعدَين أساسيَّين: يتمثل أوّلهما في بُعدها السياسي المرتبط باستقلالية الدولة وسلامة إقليمها، فيما يقوم الثاني على البعد القانوني الذي يكرّس مساواتها بالدول الأخرى وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية[7].

وقد تطور مفهوم السيادة مِن تصوُّر مُطلَق وجامد إلى مفهوم أكثر مرونة، بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي عرفها النظام الدولي، وانتقال بعض المسائل من نطاق الاختصاص الداخلي إلى المجال الدولي[8].

ويحمي احترام السيادة حق الدولة في ممارسة سلطاتها بصورة مستقلة داخل إقليمها، وفي إدارة شؤونها السياسية والأمنية والعسكرية واتخاذ قراراتها دون إخضاع إرادتها لدولة خارجية. ويرتبط بذلك مبدأ عدم التدخل، باعتباره ضمانة لحماية استقلال الدولة وسلامة إقليمها[9]، ومنع الدول الأخرى من ممارسة ضغوط تؤثر في حرية إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. وقد كرّس ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ باعتباره إحدى القواعد الأساسية المنظمة للعلاقات الدولية، بما يجعل التدخل غير مشروع من حيث الأصل، متى انطوى على المساس باستقلال الدولة أو سلامة إقليمها أو إخضاع إرادتها لإرادة خارجية[10].

واختلف الفقه الدولي في تحديد نطاق التدخل، فبينما يوسّع اتجاه أول مفهومه ليشمل مختلف الأفعال المؤثرة في سيادة الدولة، سواء اتخذت صورة استخدام القوة أو التهديد بها أو وسائل سياسية واقتصادية أو تقديم مساعدات غير مباشرة[11]، يقصره اتجاه ثانٍ على التدخل القسري، لا سيما العسكري، باعتباره الأكثر مساسًا باستقلال الدولة، ما لم يستند إلى إرادتها.

كما أكدت الإعلانات والقرارات الدولية عدم مشـــروعية التدخل المباشـــر وغير المباشر، الفردي أو الجماعي، في الشـــؤون الداخلية والخارجية للدول. ويؤكد ذلك مضمون الفقرة السابعة من المـــادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، مع اســـتثناء التدابير المتخَذة بموجب الفصل الســـابع عندما تقتضي الضرورة حفظ الســـلْم والأمن الدوليين[12]، أو عندمـــا يُرتكَب اعتداء ضد دولة أخرى[13]، وفقًا للشروط والإجراءات التي يحددها الميثاق.

وقد أضفى تطور القانون الدولي قَدْرًا من المرونة على مفهوم السيادة، خصوصًا مع انتقال قضايا كحقوق الإنســـان إلى دائرة الاهتمام الدولي، غير أن مشـــروعية التدخل الجماعي تظل مرتبطة باحترام مقاصد الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وبألّا يتحول إلى وسيلة للمساس بالوحدة الإقليمية أو الإرادة السياسية للدولة. وفي السياق ذاته، أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 عدم جواز التدخل المباشـــر أو غير المباشر في شـــؤون الدول، ورفض استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية لإكراهها على التخلي عن حقوقها السيادية[14].

وتزداد إشكالية التدخل الخارجي تعقيدًا في إطار الحروب بالوكالة، عبر تمويل الجماعات المسلحة، أو تســـليحها أو تدريبها أو تزويدها بالمعلومات. ويثير ذلك مســـألة إسناد مسؤولية أفعال هذه الجماعات إلى الدولة الداعمة. وقد أكدت محكمة العدل الدولية، في اجتهادها المتصل بقضيتَي نيكارغوا والإبادة في البوســـنة، أهمية معيار السيطرة الفعالة عند بحث إسناد أفعال الجماعات إلى دولة ما. وبنـــاءً عليه، لا يكفي التمويـــل أو التنظيم أو التدريب والتســـليح، كلٌّ على حدة، لإسناد جميع أفعال الجماعات إلى الدولة الداعمة، بل يجب فحص الوقائع والأدلة ومدى توجيه الدولة أو ســـيطرتها على العمليات المعنية. كما ينبغي التمييز بين المســـؤولية الجنائية الفردية للأشخاص، ومسؤولية الجماعة عن أفعالها، والمسؤولية الدولية للدولة أو الشخصية القانونية الدولية الكاملة، لكنه قد يكون ملزمًا لقواعد القانون الدولي الإنســـاني[15] متى انطبق على النزاع. وتكتســـب هذه التفرقة أهمية خاصة عند تحليل الحرب بالوكالة في الساحة العربية، لأنها تمنع الخلط بين وجود علاقة دعم وبين ثبوت المسؤولية القانونية عن كل فعل على حدة[16].

ويكشـــف هذا النمط من التدخل عن تحوُّل طبيعة التهديدات الموجهة إلى السيادة الوطنية، إذ لم تعُد تقتصر على التدخل العسكري المباشـــر، بل باتت تشمل توظيف فاعلين من غير الدول وشـــبكات عابرة للحدود. لذلك، يشكل بحث مســـؤولية الدولة الداعمة وشروط إسناد أفعال الجماعات المسلحة إليها مدخلًا ضروريًّا لفهم الآثار القانونية والسياسية للحروب بالوكالة على سيادة الدول العربية، لا سيما في سياق الصراع العربي الإيراني–الإسرائيلي وامتداداته الإقليمية.

ثانيًا: تجليات تقويض سيادة الدول العربية في ظل الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل

صاحَبَ الحرب الأمريكية–الإسرائيلية مع إيران انتهاكات جسيمة لمبدأ السيادة لعديد من دول المنطقة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. توظيف المجال العربي بوصفه ساحة للعمليات العسكرية المرتبطة بالحرب بالوكالة

أصبح توظيف الأراضي العربية أحد أبرز مظاهر امتداد الصراع الإيراني-الإسرائيلي خارج نطاق المواجهة المباشـــرة، إذ تحوَّل بعض المجالات البرية والجوية والبحريـــة إلى فضاءات للعمليات العسكرية والردود المتبادلة وممارســـة الضغط الإستراتيجي. ويعكس ذلك انتقال الصراع من مواجهة ثنائية إلى صراع متعدد الســـاحات، تتداخل فيه حسابات الدول مع تحركات الفاعلين من غير الدول، بما يجعل المجال العربي جزءًا من البيئة العملياتية للصراع، ويحدّ في بعض الحالات من قدرة الدول على التحكم الكامل في مجالاتها السيادية.

في هذا السياق، تبرز الساحة اللبنانية بوصفها ساحة للحرب بالوكالة، حيث عكست التصريحات والتحركات الإيرانية والإسرائيلية بشأن لبنان سعي الطرفين إلى فرض قواعد جديدة للاشتباك. فقد تمسكت إيران بمبدأ وحدة الساحات، في حين سعت إسرائيل من خلال عملياتها العسكرية إلى ربط جبهة الضاحية الجنوبية لبيروت بجبهة الشـــمال الإسرائيلي[17]، الأمر الذي أبقى لبنان ساحة لتقاطع الحســـابات الإيرانية والإســـرائيلية والأمريكية، وربط أمنه بدرجة أكبر بمسار الصراع بين هذه الأطراف[18].

امتد هذا التوظيف إلى المجال البحري، لا سيما البحر الأحمر، حيث أدت هجمات الحوثيين منذ أواخر عام 2023م إلى إدخال الملاحة الدولية ضِمن تداعيات الصراع الإقليمي. فقد اســـتُخدِمَت الطائرات المسيَّرة والصواريخ في اســـتهداف سفن مرتبطة بإســـرائيل أو بالمصالح الداعمة لها، الأمـــر الذي أحدث اضطرابًا في حركة الملاحة ورفع تكاليـــف التأمين، ودفع قوى دولية إلى تعزيز حضورها البحري، وبذلك أصبح المجال اليمني والبحري المحيط به امتدادًا للتجاذبات العسكرية الإقليمية.

ويرتبط هذا الامتداد بالشـــبكات الإقليمية التي طورتها إيران مع فاعلين من غير الدول، ومنهم حزب الله في لبنان، وجماعات مســـلحة في العراق وسوريا، والحوثيون في اليمن[19]. وقد أسهمت هذه الشـــبكات في توفير ساحات متعددة لممارسة الضغط على إسرائيل وحلفائها، وجعل بعض الأراضي العربية مجالًا لحركة هذه الجماعات وتنفيـــذ عملياتها، بما عزز الطابع العابر للصراع ووسّع نطاق ساحاته[20].

كما أبرزت الضربات المتبادلة أهمية المجالات الجوية والبرية العربية، من خلال استخدام الأجواء ومسارات العبور في العمليات العسكرية. فقد استُخدِم المجال السوري في سياق إطلاق صواريخ وطائرات مسيَّرة باتجاه أهداف إســـرائيلية، وتعرضت مناطق ســـورية لمخاطر مرتبطة بسقوط شظايا أو مرور المقذوفات. ويثير استخدام المجال الجوي لدولة أخرى لأغراض عسكرية مسألة احترام ســـيادتها وسلامة إقليمها في ميثاق الأمم المتحدة والقواعـــد ذات الصلة[21]. وفي المقابل، عكســـت التحركات الدبلوماســـية الإيرانية، ومنها جولة وزير الخارجية عباس عراقجي في عدد من دول المنطقة، ســـعي طهران إلى الحد من انخراط الدول الإقليمية في العمليات أو اســـتخدام

أجوائها لاستهداف إيران، وهو ما يؤكد أهمية المجال الجوي العربي في الحسابات العسكرية والإستراتيجية للصراع.

وتبرز تعددية الساحات كذلك في لبنان وغزة، حيث يمثل الحفاظ على قدرات الحلفاء المسلحين جزءًا من الحسابات الإيرانية طويلة الأمد. فقد ارتبط دعم حماس وحزب الله بمحاولة الحفاظ على شبكة من الحلفاء القادرين على ممارسة الضغط في ساحات عربية متعددة، بما يتجاوز الاستجابة الظرفية للأحداث. كما أسهم استمرار تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في تعزيز قدرتها على مواصلة القتال وإطالة أمد بعض النزاعات[22]، فضلًا عن تعدد الجهات المسلحة وإضعاف البنى الأمنية للدولة، كما ظهر في سوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان.

وتعزز هذا الاتجاه من خلال الامتداد الشبكي العابر للحدود، عبر تنامي العلاقات العملياتية واللوجستية بين جماعات مسلحة في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، بما شمل تبادل الخبرات والتنسيق في بعض القدرات العسكرية ونقل المقاتلين. وأسهم هذا التشابك في إضعاف قدرة الحدود والجغرافيا العربية على عزل ساحات الصراع بعضها عن بعض، وترسيخ مفهوم وحدة الساحات بوصفه آلية لتوسيع نطاق المواجهة.

2. توظيف الفاعلين من غير الدول وتوسيع شبكات النفوذ العابر للحدود

أصبح توظيف الفاعلين من غير الدول إحدى أبرز أدوات الحرب بالوكالة لتوسيع النفوذ الإقليمي داخل الدول العربية، بما يسمح بممارسة التأثير السياسي والأمني والعسكري بصورة غير مباشرة وتقليل تكاليف المواجهة. وفي هذا السياق، بدأت إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي في بناء علاقات مع ميليشيات شيعية عراقية من خلال التمويل والتسليح والتدريب، قبل أن يتطور بعض هذه الفصائل إلى قوى ذات نفوذ عسكري وسياسي واقتصادي وإعلامي مؤثر في البيئة العراقية، ومتقاربة في توجهاتها مع طهران[23].

ولا تتجلى آثار هذا النفوذ في استمرار نشاط الفاعلين من غير الدول فحسب، بل تظهر أيضًا في التباين بين المواقف السياسية الإيرانية المعلنة والوقائع الميدانية، بما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقات بين المؤسسات السياسية والعسكرية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الدول العربية وسيادتها.

اتسمت المواقف الإيرانية بخصوص استهداف دول الخليج العربية بالتناقض، ففي حين نفت جهات إيرانية مسؤوليتها عن الهجمات ضد جيرانها، حاولت جهات إيرانية أخرى تبرير الهجمات بأنها لا تستهدف هذه الدول، بل القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضيها، كما حاولت جهات ثالثة التبرؤ من المسؤولية، زاعمةً أنها لا تسيطر على جميع الجهات التي تشن الهجمات[24]. وقد عبّر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي عن هذه المقاربة صراحةً. وبلغ التناقض الإيراني ذروته حينما اعتذر الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عن استهداف دول الخليج العربية. لكن طهران استأنفت بعد ساعات من هذا الإعلان هجماتها، وهو ما يشير إلى

وجود انقسامات في النخبة الحاكمة، وإلى عدم سيطرة النخبة السياسية على الحرس الثوري الإيراني.

وتطوَّر هذا النمط، لا سيما منذ عام 2003م، من دعم جماعات داخل دول محددة إلى بناء شبكة إقليمية عابرة للحدود، مستفيدًا من تراجع قدرة بعض الدول على بسط سيطرتها الكاملة على أقاليمها. فامتد النفوذ الإيراني عبر جماعات مسلحة في العراق ولبنان وسوريا واليمن، بما ربط ساحات عربية متعددة ضمن شبكة أمنية وعسكرية متشابكة، وجعل نشاط بعض هذه الجماعات يتجاوز الحدود الوطنية ويتداخل مع الحسابات الإقليمية والدولية.

وتتضح خطورة هذه الشبكة في قدرة بعض الفصائل المسلحة على تنفيذ هجمات عابرة للحدود باستخدام الطائرات المسيَّرة والصواريخ، بما يوسع نطاق نشاطها من المجال الوطني إلى المحيط الإقليمي، ويجعل أمن الدول المجاورة متأثرًا بحركات فاعلين لا يخضعون بصورة كاملة مستقلة لسلطة الدولة التي ينشطون داخل إقليمها.

وتعتمد هذه الشبكة على التمويل والتسليح والتدريب والدعم الأيديولوجي الإيراني، وهو ما يظهر في دعم فيلق القدس لحزب الله والحوثيين وفصائل الحشد الشعبي[25]. وقد أتاح ذلك بناء فاعلين قادرين على أداء أدوار عسكرية وأمنية وسياسية في ساحات متعددة، بما يوسع مجال النفوذ الإيراني دون الاعتماد المباشر على أدوات الدولة التقليدية، ويؤثر في بعض جوانب القرار السياسي والأمني في الدول التي تنشط فيها هذه الجماعات.

وتندرج هذه المقاربة ضمن إستراتيجية الدفاع المتقدم، الذي يقوم على نقل جزء من أدوات مواجهة التهديدات إلى خارج الحدود الوطنية عبر بناء علاقات مع فاعلين من غير الدول[26]. وتجمع هذه الإستراتيجية بين اعتبارات عقائدية وأخرى أمنية وجيوسياسية، بما يسمح بتوسيع مجال النفوذ ونقل جزء من تكاليف الصراع إلى الدول العربية التي تنشط فيها هذه التنظيمات، ويعقد العلاقة بين الدولة والإقليم واحتكار استخدام القوة.

وتستمد هذه الشبكات قدرتها على الاستمرار من تماسك القيادة والدعم اللوجستي والتمويل، ومن ارتباط نشاطها المحلي بحسابات إقليمية أوسع. ويتيح ذلك لها التحرك عبر أكثر من ساحة، ويجعل فهمها مرتبطًا ببنية الشبكة وعلاقات الدعم، لا بمجرد وجود جماعة مسلحة داخل دولة بعينها.

وفي لبنان، تظهر امتدادات هذه الشبكات من خلال العلاقة بين حزب الله والراعي الإيراني، إذ يظل ملف السلاح مرتبطًا بتوازنات داخلية وإقليمية وبموقف الحزب وعلاقته بطهران. وتبرز هذه الحالة كيفية تداخل الشبكة المسلحة المحلية مع الحسابات الإقليمية، من دون اختزالها في مجرد علاقة داخلية بين الجماعة ومؤسسات الدولة[27].

وتتضح هذه الإشكالية في العراق من خلال الهجمات العابرة للحدود التي شهدها يوليو 2026م، حين أعلنت السعودية اعتراض مسيَّرات قادمة من الأراضي العراقية واستهداف منشآت

حيوية، مع احتفاظها بحق الرد، فيما أكدت الحكومة العراقية رفض استخدام أراضيها للاعتداء على دول الجوار[28]. ثم تصاعدت التداعيات إلى ضربات سعودية-أمريكية استهدفت مواقع داخل العراق قالت الجهات المنفذة إنها مرتبطة بالجماعات المسؤولة عن تلك الهجمات. وتكشف هذه التطورات أنّ ضَعف احتكار الدولة للسلاح لا يظل شأنًا داخليًّا، بل قد يتحول إلى أزمة سياسية وأمنية في علاقاتها مع جيرانها، ويزيد احتمالات التدخلات والردود العسكرية الخارجية.

وقد سبق أن برزت سوريا نموذجًا لتوظيف الجماعات العابرة للحدود، من خلال لعب فصائل -من بينها حزب الله وفصائل عراقية أخرى- أدوارًا في تنفيذ أجندة إيران في سوريا أو عبر حدودها وصولًا إلى لبنان، وذلك عبر وسائل مختلفة كالتمويل والتدريب والتسليح والدعم الأيديولوجي، بما في ذلك انتشار بعض هذه الفصائل في مناطق إستراتيجية، لا سيما شرق سوريا ودير الزور والبوكمال[29]، لتأمين خطوط الإمداد وتعزيز المصالح الإيرانية، فضلًا عن أشكال التنسيق مع بعض المؤسسات الدستورية.

كما يرتبط انتشار هذه الجماعات بالفراغات التي يخلفها ضَعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على بسط سلطتها على إقليمها، إذ تتيح هذه الظروف توظيف تنظيمات محلية وأجنبية وتوسيع نشاطها عبر الحدود، بما يجعل بعض المجالات العربية نقاط ارتكاز لشبكات مسلحة لا تخضع بصورة كاملة للسلطة الوطنية.

وبذلك يتجلى تقويض السيادة في انتقال جزء من مصادر القوة والقرار إلى فاعلين من غير الدول يرتبطون بشبكات خارجية، بما يؤدي إلى تعدد مراكز القوة وإضعاف احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني، ويقيّد استقلالها السياسي والأمني وقدرتها على ممارسة وظائفها السيادية. ويقتضي ذلك قانونيًّا عدم الخلط بين وجود الجماعة المسلحة بوصفها فاعلًا غيردولتيّ وبين إسناد أفعالها إلى الدولة الداعمة، فالمسؤولية الدولية للدولة لا تقوم تلقائيًّا بمجرد الدعم، وإنما ترتبط بقواعد الإسناد ومدى التوجيه أو السيطرة وفق ظروف كل حالة.

ثالثًا: انعكاسات الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل على سيادة الدول العربية

يتضح تأثير حروب الوكالة في الإقليم في سيادة دوله على النحو الآتي:

1. التأثير في استقلالية القرار الخارجي للدول العربية

تؤثر الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل في استقلالية القرار السياسي والخارجي لبعض الدول العربية، عندما تجد نفسها أمام بيئة إقليمية مضطربة تحدّ من قدرتها على تحديد مواقفها بصورة مستقلة تجاه الصراع وسياسات طرفيه في المنطقة. فارتباط أمن هذه الدول بتطورات المواجهة، واستمرار تعرضها لتداعياتها، يضيّق هامش الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، ما يدفعه أحيانًا إلى اتخاذ مواقف اضطرارية لا تعكس بالضرورة الإرادة المستقلة للدولة أو مصالحها العليا. كما

تصبح سياسة النأي بالنفس أو الحياد محدودة الفاعلية عندما تتعرض الدولة لانتهاكات تمسّ أمنها أو مجالها الإقليمي[30].

ويتعمق هذا التأثير عندما تتعدد الجهات المؤثرة في عملية صُنع القرار السياسي والأمني، لا سيما مع تنامي دور فاعلين من غير الدول يرتبطون بأحد أطراف الصراع ويتلقون دعمًا خارجيًّا. وقد يؤدي ذلك إلى تعدد مراكز التأثير داخل الدولة وإضعاف وحدة الإرادة السياسية[31]. وتتجلّى إحدى صور هذه الإشكالية في ما أُعلِن بشأن إدراج الترتيبات الأمنية في لبنان ضمن تفاهم تفاوضيّ بين إيران والولايات المتحدة لإنهاء الحرب على الجبهات الإقليمية، إذ إنّ بحث ترتيبات تمس أمن دولة عربية بمعزل عن قيادتها الرسمية ومؤسساتها الدستورية يثير تساؤلات بشأن استقلال قرارها الإستراتيجي وحصرية تمثيلها في المفاوضات المتعلقة بسيادتها[32].

ويترتب على هذا الوضع تضييق هامش الاستقلال الإستراتيجي للدولة، إذ تصبح خياراتها الخارجية مرتبطة بدرجة أكبر بإدارة الضغوط والمخاطر الإقليمية، بدل صياغة سياسة مستقلة تستند إلى أولوياتها الوطنية. كما يؤدي تعدد مراكز التأثير إلى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات موحدة بشأن الحرب والسلْم، بما يعقد قدرتها على التعبير عن إرادتها السياسية بصورة مستقلة. ومن ثم، فإن أثر الحرب بالوكالة لا يتمثل فقط في التدخل الخارجي المباشر، وإنما يظهر كذلك في تقييد هامش الحركة المتاح للدولة في صياغة خياراتها السياسية والأمنية.

2. تقييد السيطرة الفعلية على الإقليم واحتكار القوة المسلحة

تنعكس الحرب بالوكالة كذلك على قدرة الدول العربية على ممارسة سيطرتها الفعلية على إقليمها، باعتبار أن السيطرة الإقليمية واحتكار القوة المسلحة يمثلان عنصرَين أساسيَّين في الممارسة العملية للسيادة. ويظهر ذلك عندما تفقد الدولة القدرة على التحكم في مجالها الجوي أو منع استخدام أراضيها في عمليات مرتبطة بالصراع الإقليمي.

ويشكل اختراق المجال الجوي أو تنفيذ عمليات عسكرية داخل الأقاليم مساسًا بقدرة الدولة على ممارسة اختصاصها الإقليمي. وقد برز ذلك في استخدام المجال الجوي السوري خلال المواجهة الإيرانية–الإسرائيلية[33]، لا سيما خلال حرب يونيو 2025م، في ظل محدودية قدرة دمشق على السيطرة عليه[34]. وفي المقابل، اعترض الأردن صواريخ وطائرات مسيَّرة دخلت مجاله الجوي، فيما قدّم العراق احتجاجًا إلى الأمم المتحدة بشأن خرق مجاله الجوي[35]. وتوضح هذه الحالات أن انتقال العمليات عبر أجواء الدول أو انطلاقها من أراضيها قد يحوّل صور السيطرة الأمنية إلى مسألة سيادية ودبلوماسية، ويضع الدولة أمام تحدي التوفيق بين حماية إقليمها ومنع استخدامه للإضرار بالدول الأخرى[36].

وتتأكد الإشكالية القانونية لاختراق الأجواء العربية في ضوء المادة الأولى من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام 1944م، التي تقرر أن لكل دولة سيادة تامة ومطلقة على المجال الجوي الواقع فوق إقليمها. وبناءً على ذلك، فإن إطلاق طائرات مسيَّرة أو صواريخ عبر الأجواء العربية

لا يمس سيادة الدولة المعنية فحسب، بل قد يكشف أيضًا عن محدودية قدرتها على فرض السيطرة الفعلية على إقليمها. وعندما تتجاوز هذه الوقائع حدود الحادث العسكري المنفرد، فإنها قد تتحول إلى أزمة دبلوماسية وقانونية تمس استقلال الدول وتثير مسؤولياتها السياسية، مع ضرورة التمييز بين مسؤولية الدولة عن أفعالها وبين إسناد أفعال الجماعات المسلحة إليها وفق قواعد القانون الدولي.

ولا يقتصر أثر الحرب بالوكالة على المجال الجوي، بل يمتد إلى احتكار الدولة لاستخدام القوة وإدارة قرارَي الحرب والسلْم. وتظهر هذه الإشكالية في لبنان والعراق، حيث تواجه المؤسسات الرسمية صعوبات في فرض حصرية السلاح ومنع نشوء مراكز قوة موازية. ويترتب على ذلك اتساع الفجوة بين السيادة القانونية للدولة وسيطرتها الفعلية على كامل إقليمها، خصوصًا عندما تمتلك جماعات مسلحة قدرات مستقلة نسبيًّا عن المؤسسات الرسمية وترتبط بشبكات دعم خارجية[37]. ومن ثم، لا تكمن المشكلة في غياب الاعتراف القانوني بسيادة الدولة، بل في محدودية قدرتها العملية على إنفاذ سلطتها وتوحيد القرار الأمني والعسكري.

وتتجلى هذه الإشكالية في اختلاف السياقَين اللبناني والعراقي. ففي لبنان قُوبِل توجُّه الحكومة إلى حصر السلاح بيد المؤسسات الشرعية بتصريحات إيرانية رافضة لخطط نزع سلاح حزب الله، وهو ما دفع وزارة الخارجية اللبنانية إلى اعتبار تلك التصريحات تدخلًا في الشؤون الداخلية ومساسًا بالسيادة. أما في العراق، فعلى الرغم من إعلان الحكومة التزامها مبدأ حصر السلاح بيد الدولة، فإنّ نفوذ طهران وعلاقاتها ببعض الفصائل المسلحة، إلى جانب محاولة إضفاء أُطُر قانونية ومؤسسية على تشكيلات الحشد الشعبي، يعقّدان تنفيذ هذا المبدأ. ويكشف هذا التباين عن اختلاف درجة تجذُّر النفوذ الإيراني في العراق مقارنة بلبنان، كما يبيّن أن السلاح الموازي ليس مجرد مسألة أمن داخلي، بل عامل يؤثر في قرار الحرب والسلْم وفي قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل إقليمها.

ويتصل بذلك تراجع احتكار الدولة للقوة المسلحة، إذ أدى وجود جماعات مسلحة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية مؤثرة إلى المشاركة في قرارات التصعيد أو التهدئة، بما يحد من حصرية المؤسسات الرسمية في إدارة القوة المسلحة. وتزداد خطورة الوضع عندما تدخل هذه الجماعات في تفاهمات أمنية مع أطراف خارجية بمعزل عن المؤسسات الدستورية للدولة المعنية، فتتجاوز آثارها الجانب العسكري إلى صلاحيات الدولة في التفاوض وتحديد ترتيبات السلْم والحرب.

ويبرز ذلك في الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة الحوثيين، بوساطة سلطنة عُمان في مايو 2025م، بشأن وقف إطلاق النار والامتناع عن استهداف السفن الأمريكية في البحر الأحمر وباب المندب. وقد أوضحت تصريحات قيادات الجماعة أن التفاهم لا يشمل إسرائيل، وأن عمليات الجماعة ضد أهداف إسرائيلية لم تُستثنَ منه[38]. وتكشف هذه الحالة أن الفاعل المسلح قد لا يقتصر دوره على تنفيذ العمليات الميدانية، بل قد يشارك أيضًا في تحديد

نطاق التهدئة والاستهداف والتفاوض مع قوة دولية، بمعزل عن السلطة الدستورية اليمنية، وهو ما يثير إشكالًا يتعلق بحصرية الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية وقرار السلم والحرب[39].

وبذلك، فإنّ إدراج الفاعلين من غير الدول في ترتيبات التهدئة أو استمرارهم في امتلاك قرار التصعيد، كما ظهر في الحالة الحوثية، يؤكد أن مشكلة احتكار القوة لا تتعلق فقط بحيازة السلاح، وإنما أيضًا بمن يملك قرار استخدامه ومن يفاوض باسمه في الأزمات الإقليمية.

رابعًا: تحصين السيادة العربية من تداعيات الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل

لحماية سيادة الدول العربية من الانتهاكات المصاحبة لحروب الوكالة المنتشرة في المنطقة يمكن اتخاذ بعض التدابير والإجراءات على النحو الآتي:

1. على المستوى السياسي والدبلوماسي

يقتضي تحصين السيادة العربية، على المستوى السياسي والدبلوماسي، تعزيز قدرة الدول على تبنّي سياسة تقوم على الحياد الإيجابي، بما يحول دون تحويل أراضيها أو أجوائها أو مؤسساتها إلى امتداد للصراعات الإقليمية، لا سيما الصراع بين إيران وإسرائيل. ولا يعني الحياد الإيجابي الانكفاء عن القضايا الإقليمية، وإنما يقتضي الحفاظ على استقلال القرار الوطني، وتجنب الاصطفاف الذي يجعل الدولة العربية طرفًا في صراع لا تتحدد أهدافه وفق مصالحها الوطنية، مع توظيف الحوار والدبلوماسية الوقائية للحد من احتمالات انتقال الصراع إلى ساحات عربية جديدة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إدارة العلاقات العربية-الإيرانية بما يساعد على تجنب تحويل الدول العربية إلى ساحات للصراع الإقليمي[40].

وتتأكد أهمية هذا التوجه في ظل تعرُّض بعض الدول العربية لتداعيات مباشرة للصراع الإيراني-الإسرائيلي، إذ يمكن أن تتحول الجغرافيا العربية إلى مجال للردود المتبادلة، كما يتضح من استهداف إيران للإمارات العربية المتحدة، أو استهداف إسرائيل للعراق، بما يجعل تبنّي سياسة متوازنة قائمة على عدم الانخراط المباشر، مع الحفاظ على القدرة على حماية المصالح الوطنية، أحد المداخل الممكنة للحد من امتداد الصراع إلى المجال العربي. ومن ثم، يقتضي تحصين السيادة تنويع الشراكات على أساس المصالح المتبادلة واحترام السيادة، بما يمنح الدول العربية هامشًا أوسع للحركة ويحد من مخاطر الارتهان لطرف خارجي واحد. وفي هذا السياق، يبرز التحوط الإستراتيجي باعتباره نهجًا يسمح بإقامة علاقات متوازنة مع القوى المتنافسة، وتجنُّب المفاضلة الحادة بين المحاور الإقليمية. وقد عرفَ بعضُ دول الخليج نمطًا من التواصل الحذر مع إيران جمع بين التنافس السياسي والتفاعل الدبلوماسي والاقتصادي، مع اللجوء إلى التهدئة بدل الموازنة العسكرية الكاملة[41].

ويقتضي تحصين السيادة، كذلك، معالجة الأزمات الداخلية من خلال تسويات سياسية وطنية تُعيد الاعتبار للمؤسسات الرسمية وتحدّ من تعدُّد مراكز القرار، بما يضمن توحيد

السياسة الخارجية والأمنية وحصر القرارات السيادية في المؤسسات الدستورية المختصة. كما يظل التنسيق العربي عنصرًا أساسيًّا في هذه المقاربة، لأن انتقال التهديدات عبر الحدود يفرض تجاوز التصور الضيّق للأمن القطري نحو تصور أوسع يقوم على الأمن العربي الجماعي، من خلال التشاور السياسي وتبادل المعلومات وتنسيق المواقف الدبلوماسية بشأن الأزمات التي تمسّ أكثر من دولة عربية. وبذلك لا يصبح تحصين السيادة مسؤولية وطنية منفردة، بل يصبح مدخلًا لبناء ترتيبات عربية قادرة على حماية المصالح المشتركة والحد من قابلية الجغرافيا العربية لأن تتحول إلى مجال مفتوح للصراعات الإقليمية[42].

2. على المستوى العسكري

على المستوى العسكري، يتطلب تحصين السيادة العربية تعزيز قدرة الدولة على حماية إقليمها ومجالها الجوي ومؤسساتها السيادية، بما يضمن بقاء قرار استخدام القوة مرتبطًا بالمؤسسات الرسمية للدولة. ويقتضي ذلك، في ظل تنامي التهديدات العابرة للحدود، تطوير القدرات الدفاعية الوطنية، لا سيما تقوية منظومات الدفاع الجوي والإنذار المبكر، مع تنويع الشراكات الأمنية والعسكرية وعدم حصرها في قوة دولية واحدة. ويمكن للدول العربية، بحسب مصالحها واحتياجاتها الدفاعية، الاستفادة من الشراكات مع قوى متعددة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بما يعزز قدرتها على حماية مجالها الجوي ومواجهة التهديدات دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية.

ويرتبط تعزيز القدرة الدفاعية كذلك بمعالجة إشكالية الجماعات المسلحة التي تعمل خارج السيطرة الكاملة للمؤسسات الرسمية، باعتبارها أحد العوامل التي تحد من احتكار الدولة للقوة المسلحة. فقد أفرز النفوذ الإيراني في عدد من الدول العربية جماعات مسلحة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية مؤثرة، كما هي الحال بالنسبة إلى حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، الأمر الذي أوجد في بعض الحالات ازدواجية في مراكز القوة والقرار الأمني[43]. ومن ثم، يقتضي تحصين السيادة اعتماد مسارات وطنية تدريجية توازن بين مقتضيات الاستقرار ومتطلبات إعادة توحيد القرار المتعلق بالأمن والدفاع والحرب والسِّلْم، سواء من خلال إدماج هذه التشكيلات ضِمن المؤسسات الرسمية وفق ترتيبات وطنية، أو تفكيك البنى المسلحة التي يتعذر إخضاعها للسلطة الدستورية، بحسب خصوصية كل دولة.

ولا تقتصر التحديات على الجماعات المسلحة، بل تمتد إلى شبكة النفوذ والفاعلين المرتبطين بالقوى الإقليمية، بما فيها الشبكات التي يُتَّهَم بها الجانب الإسرائيلي في بعض الساحات العربية، والتي يمكن أن تسهم في اختراق المجال الأمني والسياسي للدول[44]. ولذلك، تصبح حماية السيادة مرتبطة أيضًا بتطوير القدرات الاستخباراتية والأمنية، وتعزيز الرقابة الوطنية على مصادر التمويل والاتصال والنفوذ الخارجي، بما يقلل من إمكانية توظيف الفاعلين المحليين لخدمة أجندات خارجية.

وأخيرًا، لا يمكن أن تنجح المعالجة العسكرية بصورة منفصلة عن بناء هوية وطنية جامعة والحد من الاستقطاب الطائفي والسياسي، لأن الانقسامات الداخلية توفر بيئة تسمح بتنامي نفوذ الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القرار. ومن ثم، فإن إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز الانتماء المشترك يشكلان شرطًا مكمّلًا لاستعادة الدولة حصرية القرار الأمني.

وعلى المستوى العربي، يقتضي ذلك الانتقال من الاعتماد على الأمن القطري المنفرد إلى تطوير منظومة للأمن العربي الجماعي تقوم على تبادل المعلومات والتنسيق الدفاعي والشراكات المتعددة، بما يعزز حماية السيادة وسلامة الأقاليم العربية ويحدّ من قابلية الجغرافيا العربية للتأثر بتداعيات الصراعات الإقليمية.

خاتمة

خلصَت الدراسة إلى أن الحرب بالوكالة بين إيران وإسرائيل تجاوزت حدود المواجهة غير المباشرة بين الطرفين، لتتحول إلى صراع متعدد الساحات امتدت تداعياته إلى عدد من الدول العربية. وقد أسهم توظيف الفاعلين من غير الدول وشبكات النفوذ العابرة للحدود في نقل جزء من الصراع إلى المجال العربي، بما أضعف قدرة الدول على التحكم الكامل في أقاليمها وممارسة وظائفها السيادية. كما أظهرت الدراسة أن تداعيات الحرب بالوكالة تمس جوهر السيادة الوطنية من خلال التأثير في استقلالية القرار الخارجي، وتعدد مراكز التأثير في قرارات الحرب والسلْم، وتراجع احتكار الدولة للقوة المسلحة. وبناءً عليه، فإن تحصين السيادة العربية يقتضي مقاربة متكاملة تقوم على تعزيز استقلال القرار السياسي والدبلوماسي عبر التحوط الإستراتيجي والدبلوماسية المتوازنة، وتوحيد المؤسسات، وتقوية القدرات الدفاعية والجوية، والعمل على نزع سلاح الفاعلين غير الحكوميين وتجريدهم من المبررات التي تستبيح الأجواء الوطنية، إلى جانب الامتثال للمسؤولية الدولية، بما يُعيد للدولة حصرية قرارها الأمني والسيادي.

المراجع والمصادر

(1) قيصر إسماعيل خليل، «القوى الكبرى وصناعة الحروب بالوكالة: دراسة مقارنة»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، (الأنبار: جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 16، العدد 1، مارس، 2026م)، ص 1253.

(2) حسني عبد الحق- عبد الكريم كيبش، «إستراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية.. دراسة حالة إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة»، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2022م)، ص 346.

(3) Andrew Mumford, «Proxy Warfare and the Future of Conflict», Rusi Journal, (Wales: The Royal United Services Institute (RUSI), Vol 158, NO 2, 28 April 2013), p 40.

(4) بوحنية قوي، «الحروب بالوكالة والميليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل»، موقع مركز الجزيرة للدراسات، (21 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 21 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/27mshn55

(5) فراس عباس هاشم، «دلالات المقاربة الواقعية لإعادة تشكيل التصورات الجيوبوليتيكية الإيرانية تجاه التموضعات الإقليمية»، مجلة حمورابي للدراسات، (بغداد: وزارة التعليم العالي، العدد 9، السنة التاسعة، خريف 2021م)، ص 17.

(6) Vladimi Rauta, «Towards a Typology of Non-State Actors in Hybrid Warfare: Proxy, Auxiliary, Surrogate and Affiliated Forces», Cambridge Review of International Affairs, (Cambridge: Routledge, Vol 33, NO 6), p 873.

(7) حسن حمرة، نقاش نزع سلاح حزب الله يمتدّ إلى العراق، مركز مالكوم كير كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، (19 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2026م، https://tinyurl.com/24tla75v

(8) عبد السلام محمد مصلح، «التدخل الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية في إطار القانون الدولي»، أبحاث قانونية، (سرت: كلية القانون بجامعة سرت، العدد السادس، السنة الرابعة، 2019م)، ص 94.

(9) منال فنجان، «التدخل الخارجي في القانون الدولي وأثره على الأمن والسلم الدوليين -العراق نموذجًا»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (بغداد: كلية القانون والعلوم السياسية بالجامعة العراقية، عدد 12، أكتوبر، 2021م)، ص 188.

(10) رتيبة بن دخان، «مشروعية التدخل وانتهاك سيادة الدولة»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (المسيلة: مخبر الدراسات القانونية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف، المجلد الثالث، العدد الثامن، 2018م)، ص 133.

(11) أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي -دراسة مقارنة-، ط1، (الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع، 1428هـ- 2008م)، ص 274.

(12) حيدر موسى منخي القريشي، التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية (دراسة العراق وليبيا أنموذجًا)، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 1439هـ 2018-م)، ص 67.

(13) إبراهيم جودة علي العاصي، دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة، الطبعة الأولى، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 1440هـ-2019-م)، ص 124.

(14) رحيمة لدغش، «مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف، المجلد الثاني، العدد العاشر، يونيو 2018م)، ص 745.

(15) وحدة الدراسات السياسية، «المواجهة الإيرانية الإسرائيلية حول لبنان: وحدة ساحات أم فصل مسارات؟»، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 يونيو 2026م)، ص 5.

(16) Jennifer Maddocks, «Iran and Its Proxies: Attribution and State Responsibility», International Law Studies, (Newport: the Stocken Center for International Law, Volume 106, 2025), p713.

(17) فاطمة الصمادي، «المواجهة المحدودة أم الصراع المفتوح؟ قراءة الداخل الإيراني للهجوم الإسرائيلي»، مركز الجزيرة للدراسات، (28 أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://tinyurl.com/2yjujpmx

(18) Shabnam Dadparvar-Amin Parto, «Great Powers, the arming of non-state groups, and the prolongation of armed conflicts in the Middle East», Asian Review of Political Economy, (Shanghai: Springer Nature, Vol 4, No 4, 2025), p 13.

(19) سليم محمد الحجازي، «التغلغل الإيراني في الوطن العربي في الفترة من 1979م2026-م»، مجلة الأصالة، (بنغازي: الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد 11، العدد 13، يونيو 2026م)، ص 586.

(20) Amna Tariq, Sadia Naz and Abdul Basit Khan, «Proxy Warfare and Strategic Divergence: Comparison between Conflicting Approaches of Iran and Israel to Warring in the Shadows in the Middle East», Pakistan Social Science Review, (Pakistan: Orients Social Research Consultancy, Vol 9, No 4, Oct-Dec 2025).

(21) هدى رؤوف، «إيران وشبكة الوكلاء والعملاء»، موقع إندبندنت عربي، (16 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/24s9qymh

(22) محمد جلال العلي، «النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.. هل تفقد طهران أذرعها الإقليمية؟»، الجزيرة، (09 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/223cogrn

(23) بوحنية قوي، «الحروب بالوكالة والميليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل»، مرجع سابق.

(24) عدنان بوزيدي، «الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة»، مجلة مدارات سياسية، (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 4، 2018م)، ص 60.

(25) محمد أحمد علي، العلاقة بين العرب وإيران.. أين تكمن المصلحة؟ الجزيرة، (8 فبراير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 26 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/27yve4zx

(26) موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «الحرب بين إيران وإسرائيل وتأثيرها على سوريا»، (15 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/266dpclo

(27) فضل عبد الغني، «معركة غير طوعية.. الآثار القانونية والإنسانية للصراع الإيراني الإسرائيلي على السيادة السورية»، (05 أغسطس

2025م)، تاريخ الاطلاع: 22 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/28j4gs7p

(28) موقع بي بي سي عربي الإخباري، «العراق يشكو إسرائيل لمجلس الأمن لـ«انتهاكها مجاله الجوي» في أثناء هجومها على إيران»، (28 أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 22 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/29keuqdr

(29) عمرو حمزاوي، «من الحروب بالوكالة إلى الأمن الجماعي: معضلة السيادة العربية»، موقع القدس العربي، (17 أغسطس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/268hd5ec

(30) محمد أحمد علي، العلاقة بين العرب وإيران.. أين تكمن المصلحة؟ مرجع سابق.

(31) سرى ثامر هادي، «الحرب الإسرائيلية الإيرانية 2025م: بين الردع المتبادل وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي»، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، العدد 7، يونيو 2026م)، ص 124.

(32) محمد منير غازي، «مرحلة التحولات الإستراتيجية الكبرى.. رهانات الدولة الوطنية وتحديات الاختراق الإدراكي»، مجلة السياسية الدولية، (15 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2026م، https://tinyurl.com/25tnbv44

(33) Nazhath Faheema, «Caught Between, Embdded within Gulf Hedging in an Interlocking Regional Order». Working Paper, RSIS, (Singapore: Nanyang Technological University, June 2026), p 11.

(34) Sofie Hamdi–Mohammad Salman, «The Hedging Strategy of Small Arab Gulf States». Asian Politics & Policy, (New Jersey: Wiley–Blackwell, Volume 12, Issue 2, 2022), p 129.

(35) Rory Miller– Saban Kardas, «Visions of Gulf Security in an Era of Uncertainty: Between External Alignment and Regional Autonomy». Middle East Policy, (New Jersey: Wiley–Blackwell, September 2026), p 12.

(36) أبو بكر الدسوقي، «تحولات الردع الإسرائيلي–الإيراني وتداعياته على الامن الإقليمي»، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025م)، ص 34.

(37) Thanassis Cambanis & others, «Hybrid Actors Armed Groups and State Fragmentation in the Middle East», A Century Foundation Book, (New York: The Century Foundation Press, 2019), p 1253.

(38) «من تشبيك المضيقين إلى تفاهمات مسقط: تحولات الموقف الأمريكي من أمن البحر الأحمر وتداعياتها على اليمن والإقليم»، تقدير موقف، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، (سبتمبر 2026م)، ص 8.

(39) محمد رجوي، «عمان تعلن عن اتفاق لوقف إطلاق النار بين واشنطن والحوثيين»، موقع AA Arabic Article. 06 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://is.gd/BJDV7u

(40) إبراهيم علي القراضى، «تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي»، (ليبيا: مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، العدد 39، مارس 2026م)، ص 114.

(41) «بين الصدام والدبلوماسية.. ما خيارات الخليج في الرد على إيران؟»، موقع الجزيرة نت، (2 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م،
https://www.aljazeera.net/amp/politics/2026/3/2

(42) حسام محمد هاشم زريقة، آفاق السيادة الوطنية الجديدة، تحديات الاقتصاد والتغيرات الجيوسياسية، (لبنان: مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار البيان العربي، العدد 7، يونيو 2025م)، ص 334.

(43) راشد المهندي، «كيف تسهم القدرات الدفاعية الخليجية في منع التصعيد مع إيران؟»، مركز الشرق الأوسط للشؤون الدولية، (15 مارس 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م، https://mecouncil.org/ar/

(44) عبد الله راشد المرسل، «التحول البنيوي في الصراع الإقليمي: مشروع التوسع الإسرائيلي والتكامل»، تحليل سياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 يوليو 2026م)، ص 7.

تاريخ استـــلام الدراسـة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
12 أكتوبر 2026م	7 نوفمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الدبلوماسية الدفاعية والعلاقات التركية-الخليجية في إقليم مضطرب

د. عربـــــي بومديـــــن

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي في الشلف

مستخلص

تنامى التعـــاون الدفاعي بين تركيـــا ودول الخليج، ولم يقتصر هذا التعـــاون على صفقات الـــسلاح، بل يُلاحَظ وجـــود إستراتيجية قائمة علـــى توطين التقنيـــة، والتدريب، والدفاع المشترك الذي جسّـــدته اتفاقية مكة للدفاع المـــشترك في 2026م، وهو ما يشير إلى أن الوجود العسكري والدبلوماسية الدفاعية التركية في الخليج يشكّلان مكوّنًا أصيلًا في الهندسة الأمنية الإقليمية، وليســـا مجرد ظاهرة مؤقتة فرضتها أزمات عابرة. تُلقي هذه الدراسة الضوء على تأثير الدبلوماســـية الدفاعية في العلاقات التركية-الخليجية، بما في ذلك الأثر في بنية الأمن الإقليمي، وذلك في ظل تراجع النفوذ الأمريكي، وصعود تأثير القوى المتوســـطة، والتطلعات العالمية للتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وذلك من منظور الواقعية الجديدة، ومن ثم سوف تتناول الدراسة محددات التعاون التركي-الخليجي على المستوى الدفاعي، ومظاهره، والأثر في العلاقات المتبادلة وبنية الأمن الإقليمي، وأخيرًا تحديات التعاون الدفاعي وإشكالياته.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماســـية الدفاعية، تركيا، دول الخليج، المملكة العربية السعودية، الأمن الإقليمي.

مقدمة

ارتبطت دراســة هياكل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي بقيــد معرفي يتمثل في الميل إلى اعتبار النظام الإقليمي نتاجًا خارجيًّا لإستراتيجيات القوى العظمى، بدلًا من كونه واقعًا مُشكَّلًا من الداخل. فلقد صاغت نماذج العلاقات الدولية التقليدية، لا ســيما الواقعية الكلاســيكية والواقعية البنيوية، مفهوم الأمن من منظور الحتمية النظامية، حيث نظرت إلى القوى الصغيرة والمتوســطة باعتبارها مجرد مُتلقٍّ سلبيٍّ لضمانات أَمنية توفرها أطراف ضامنة خارجية. ويُعلي هذا التوجه المعرفي من شــأن التسلسل الهرمي البنيوي على حســاب الفاعلية المحلية، مختزلًا الديناميكيات الإقليمية المعقدة في وظائف جامدة تابعة لمنطق توازن القوى العالمي.

إنّ استيعاب التحول المعاصر في أمن الخليج يتطلب تحولًا معرفيًّا جوهريًّا، فبدلًا من تصور الأمن بوصفه حالة ثنائية مطلقة تفرضها طبيعة توزيع القوى في النظام الدولي، تُعيد هذه الدراســة تفسير الأمن باعتباره عملية ديناميكية ومُشكَّلة اجتماعيًّا، تنطوي على إدارة المخاطر، والتكيف الوظيفي، والاســتقلال الإستراتيجي. ومن خلال الجمع بين الواقعية النيوكلاسيكية ومفاهيم «التحوط الإستراتيجي» و«التعاون الانتقائي»، ينتقل المنظور التحليلي من التساؤل حول «مَن يضمن الأمن؟» إلى فحص كيفية تفعيل المعرفة الأَمنية والاســتقلال الإستراتيجي والردع من قبل الفاعلين الإقليميين الذين يتحركون في بيئة تتجه بشكل متزايد نحو تعددية الأقطاب.

في ظِلّ هذا المشهد المعرفي المُعاد تشــكيله، تبرز تركيا بوصفها ركيزةً تحليليةً لا غنى عنها ومحركًا رئيســيًّا لبناء نظام إقليمي يتجاوز حقبة الهيمنة الأحادية في المنطقــة. فمن خلال تبنّي عقيدة «الاســتقلال الإستراتيجي» والاعتماد على مجمع صناعي دفاعــي محلي يزداد نضجًا وتطورًا، تُقدِّم أنقرة بديلًا مقنعًا لأُطر الأمن التقليدية القائمة على منطق «الربح والخسارة الصفرية». ولا تقتصر الدبلوماسية الدفاعية التركية على توريد العتاد العسكري فحسب، بل تعمل عاملًا موازنًا، مما يتيح لدول الخليج الموازنة بين الضرورات العاجلة للردع متعدد المجالات وبين السعي طويل الأمد نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الســيادي. وعبر الجمع بين آليات مرنة لنقل التكنولوجيا ونماذج للإنتاج المشترك وبين ســجلّ حافل بالمرونة التشــغيلية، تتحول تركيا من مجرد مُصدِّر للأســلحة التقليدية إلى شريك إستراتيجي في صياغة هندسة الأمن الخليجي. وعليه، فإنّ دراسة الدور التركي تُوفِّــر منظورًا تجريبيًّا حيويًّــا لفَهْم كيفية تداخُل عوامل مثــل اصطفاف القوى المتوســطة، والتعاون الوظيفي، والتحوط الإستراتيجي، في إعادة تشكيل توازن الأمن الأوسع في منطقة الشرق الأوسط.

تفترض الدراســة أن أمن تركيا أصبــح أكثر ارتباطاً بأمن دول الخليــج والعكس صحيح، وأن التعاون الدفاعي لم يعُد يقتصر على صفقات السلاح ليأخذ بعداً أكثر تعاوناً في مجال التصنيع المشترك، فضلاً عن التعاون في إطار جماعي بغيةَ تحقيق الردع. وفي هذا السياق توظف الدراسة مفهــوم مجمع الأمن الإقليمي لفهــم عوامل التعاون الدفاعي التركي-الخليجي على المســتوى

الدفاعي، إذ إن الدبلوماســية الدفاعية المتنامية ترتبط بالواقع المعقد الذي تشابكت فيه الدوار الأمنية الخليجية–التركية، ومن ثم لم تعد العلاقات العسكرية تقتصر على صفقات السلاح التقليدية، بل تحوَّلت إلى إعادة تشكيل لجغرافية التحالفات وردع المخاطر، وأصبح هناك ارتباط وثيق، بحيث لم يعد من الممكن فصل أمن الخليج عن أمن تركيا، وذلك في ظل مواجهة تهديدات أمنية مشتركة كتدخلات إيران ونزعة إسرائيل التعديلية، في ظل تراجع مظلة الحماية الأمريكية ووجود فراغ استلزم على القوى الإقليمية الرئيســية معالجته، وتحقيق توازن في مواجهة القوى المنافسة.

أولاً: العوامل المؤثرة في التعاون الدفاعي التركي-الخليجي

تُعتبَر الدبلوماسية الدفاعية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لتعزيز أمنها واستقرارها. تتضمَّن هذه الدبلوماســية مجموعة واسعة من الأنشــطة التي تختلف من دولة لأخرى، حيث تتأثر بعديد من العوامل مثل القدرات العسكرية، والطموحات الإستراتيجية، والوضع الأمني، والعلاقات مع الدول المجاورة. وبالتالي لم تعُد وظائف وأدوار القوات المســلحة محدّدة تقليديًّا بالضرورة الوظيفية لاســتخدام القوة أو التهديد باستخدامها، سواء لأغراض الدفاع أو الردع أو الإكراه أو التدخل. وفي العقود الأخيرة أصبحت القوات المســلحة أداةً مهمة لتحقيق السياســة الخارجية والأَمنية للدول، وأصبح التعاون الدفاعي وســيلةً لبنــاء علاقات تعاونية مع الدول الصديقة والعدوّة في الآن نفسه[1].

تتأثر الدبلوماسية الدفاعية التركية–الخليجية بعدة عوامل، مِن أبرزها:

1. تجاوز الخلافات ومَأْسَسة العلاقات المتبادلة

بدأ المسار المؤسسي للعلاقات بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي مع إبرام «الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي» بالبحرين في مايو 2005م، وارتقــى هذا التفاعل مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى بُعدٍ إستراتيجي وشــامل مع توقيع مذكرة التفاهم في جدة (سبتمبر 2008م) لإنشاء «آلية الحوار الإستراتــيجي». وقد انبثق عن هذه الآلية عقد خمســة اجتماعات وزارية رفيعة المســتوى بين عامي 2008م و2016م (في جدة، وإســطنبول، والكويت، والريــاض)، تُوِّجَت بإطلاق وتمديد «خطة العمل المشتركة» وتفعيل 11 لجنة فرعية متخصصة في مجالات حيوية كالاقتصاد، والطاقة، والتجارة، والبيئة، مما رسّخ البنية التحتية الدبلوماسية للتكامل التركي–الخليجي في شتى المجالات، بما في ذلك البعد الأمني والعســكري الذي يُعَــدّ حاجة مُلِحّة في ظل الفكر الإستراتيجي الخليجي[2].

أحدثت أزمة العلاقات الخليجية–القطرية شــرخًا في علاقات تركيا مع بقية دول الخليج، لكن ســرعان ما تُجُووِزَ الخلافُ وتمكَّن الجانبان من اســتعادة زخم العلاقات بعد إعلان العلا[3] في 2021م، فعلى ســبيل المثال في مارس 2024م وُقِّعَت اتفاقية تجارة حرة بين تركيا ودول الخليج،

في حين شهدت العلاقات السياسية تقدمًا أيضًا من خلال الحوارات الإستراتيجية المنتظمة بين الجانبين، حيث استضافت قطر الجولة السادسة من هذه الحوارات في يوليو 2024م[4].
في 2 يوليو 2024م زار وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، تركيا، والتقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحضور وزير الدفاع التركي يشار غولر. كما أجرى الرئيس التركي جولة خليجية شملت ثلاث دول: الكويت وقطر وسلطنة عُمان، في الفترة من 21 إلى 23 أكتوبر 2025م، وذلك برفقة وفد ضمّ عددًا كبيرًا من الوزراء والمسؤولين والصحفيين. وقد شارك خلال الزيارة في أنشطة تهدف إلى تعزيز علاقات تركيا بدول الخليج، لا سيما في مجالات مثل الصناعات الدفاعية والطاقة. ويشير توقيع 24 اتفاقية للتعاون والشراكة خلال تلك الزيارة إلى أن العلاقات بين الجانبين تتطور لتصبح شراكة أقوى على المستويات كافةً[5].

2. تطلعات تركيا لتعزيز النفوذ الإقليمي والاستثمار الدفاعي

لم يكُن من الممكن أن تلعب الدبلوماسية الدفاعية دورًا في السياسة الخارجية التركية، لولا التحسينات في القطاع الدفاعي الداخلي والتغيرات في إستراتيجيات الأمن القومي التي اعتمدها القادة الأتراك[6]، منذ تبنّي «سياسة صناعة الدفاع الوطنية» عام 1985م، التي تحوّلت معها تركيا من الاعتماد الكامل على استيراد السلاح إلى مجتمع صناعي دفاعي متطور، مما قلل وارداتها من الأسلحة بنسبة 55,5%، وصولًا إلى تبوُّؤ المركز السادس عشر عالميًا بين مُصدِّري الأسلحة في 2021م، وهو ما تُظهِره زيادة عدد الشركات المحلية في هذا المجال من 56 إلى 1500 شركة، وارتفاع صادراتها إلى أكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات الماضية[7].
توزعت صادرات السلاح التركية عبر سبعة قطاعات، وفقًا لتقارير رابطة مصنّعي الدفاع والطيران التركية، شملت الأنظمة البرية والبحرية والجوية، وصادرات الأسلحة والذخيرة والمعدات الأمنية. وجذبت الطائرات التركية دون طيار الانتباه بصورة لافتة، بعدما أصبحت سلاحًا مؤثرًا في نتائج الصراعات العسكرية في دول مثل ليبيا وأذربيجان وأوكرانيا وسوريا، وبفضل هذه النجاحات وقّعت تركيا عقود تصدير مع نحو ثلاثين دولة، محققةً إيرادات كبيرة قُدِّرَت بـ700 مليون دولار من إجمالي مبيعات الأسلحة التركية البالغ 2,3 مليار دولار لعام 2022م[8].
ولا تُعتبَر صادرات تركيا الدفاعية إلى دول الخليج مجرد نشاط تجاري، بل هي جزء من إستراتيجية أنقرة لتصبح فاعلًا دائمًا في منظومة الأمن الإقليمي[9]. وتُجسّد مبيعات الطائرات المسيَّرة، ومبادرات الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، البُعد العملي للدبلوماسية الدفاعية. وهذا يُظهر أن مساهمة تركيا في أمن الخليج قائمة على بناء القدرات، والإسهام في وضع المعايير، ودعم التنوع الإستراتيجي[10].

الجدول رقم 1: أوجه بناء الدبلوماسية الدفاعية

1	الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف بين كبار مسؤولي الدفاع العسكريين والمدنيين
2	تعيين ملحق الدفاع أو الملحق العسكري في الدول الأجنبية
3	اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية
4	تدريب أفراد الدفاع العسكريين والمدنيين الأجانب
5	تقديم الخبرة والمشورة بشأن الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وإدارة الدفاع والمجالات الفنية العسكرية
6	الاتصالات والمبادلات بين مختلف الأفراد والوحدات العسكرية وزيارة السفن
7	تعيين أفراد عسكريين أو مدنيين في وزارات الدفاع أو القوات المسلحة للدول الشريكة
8	نشر فِرَق التدريب
9	توفير المعدّات العسكرية وغيرها للدول الشريكة
10	المناورات العسكرية ثنائية أو متعددة الأطراف لأغراض التدريب

Source: Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy Ibid, p509.

3. الاتجاهات الخليجية للاستقلال وتنويع الشراكات الدفاعية

تشير بيانات معهد ستوكهولم للفترة ما بين عامَي 2000م و2025م إلى أن منطقة الخليج ظلَّت سوقًا رئيسية لواردات الأسلحة التقليدية، حيث سجّلت المملكة العربية السعودية أعلى حجم تراكمي للواردات (40,237 مليون وحدة TIV)[11]، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة (25,560 مليون وحدة TIV) ثم قطر (16,183 مليون وحدة TIV). ورغم تفاوت مستويات الاستيراد بمرور الوقت، فقد ظلَّت دول الخليج تعتمد بشكل كبير ومستمرّ على المورِّدين الخارجيين لتلبية احتياجاتها من المعدّات الدفاعية الرئيسية[12].

وفي هذا السياق، أصبحت منتجات الصناعات الدفاعية التركية المصنَّعة محليًّا، لا سيما الطائرات المسيَّرة وأنظمة الحرب الإلكترونية والمنصات المدرعة، خيارًا إستراتيجيًّا جذابًا لدول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. ورغم أن تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لأفضل 100 دولة لا يُفصّل كميًّا حصة دول الخليج في صادرات الأسلحة التركية على أساس كل دولة على حدة، فإنّ كون الصادرات المصدر الرئيسي لنمو الإيرادات يُشير إلى الأهمية المتزايدة لسوق الخليج بالنسبة إلى تركيا.

يُظهِر التحـــول الملحوظ في السياســـات الدفاعية لدول الخليج خلال الســـنوات الأخيرة أن الأمـــن الإقليمي لا يمكن الحفاظ عليه بالاعتماد على جهـــة خارجية واحدة. وكما يؤكد إربوغا، فإنّ الدول الأعضاء فـــي مجلس التعاون الخليجي تُعيد هيكلة سياســـاتها الدفاعية من خلال التنويع والتوطين والتحالفات المرنة، لا ســـيما في ظل حالة عدم اليقين بشـــأن دور الولايات المتحدة بوصفها ضامنًا للأمن الإقليمي. ووفقًا لإربوغا، تتجه دول الخليج نحو نهج أمني متعدد المستويات في مجال الدفاع، لا يهدف فقط إلى زيادة القدرات العسكرية، بل أيضًا إلى تعزيز استقلاليتها الإستراتيجية[13].

في هذا الســـياق تظهر أهمية تركيا بوصفها شـــريكًا دفاعيًّا لدول الخليج، في ظل توجهها نحو تنويع الشراكات الأَمنية والدفاعية وتحوُّطها الإســـتراتيجي، دون التخلي عن المظلة الأمنية الغربية –وفي مقدمتها الولايات المتحدة– التي تظل المورد الأمني الأساســـي للمنطقة، حيث تأتي الشراكات الناشئة (كالدبلوماسية الدفاعية التركية) لتكملة هذه الترتيبات، لا لتحلّ بديلًا عنها.

وعند تقييم هذا التوجه من منظور نظرية المجتمعات الأمنية، يتضح أن دول الخليج تســـعى إلى ضمان أمنها، ليس فقط من خلال الردع العســـكري ضد التهديـــدات الخارجية، بل أيضًا عبر إنشاء شـــبكات أَمنية جديدة قائمة على تصورات متشابهة للتهديدات ومصالح مشتركة. وتلعب الدبلوماسية الدفاعية التركية دورًا وسيطًا فعّالًا في تشكيل هذه الشبكات، مما يرسّخ مكانتها باعتبارها فاعلًا مُكمِّلًا ومُوازِنًا في الأمن الخليجي[14].

4. اضطراب البيئة الإقليمية

مثَّلَت أحداث السابع من أكتوبر والحرب في غزة وما تلاها من تداعيات إقليمية دافعًا إستراتيجيًّا ومؤثرًا محوريًّا في مســـار التعـــاون الدفاعي التركي–الخليجي، فمن ناحية الدوافع، كشـــفت الحرب وتداعياتها عن كلفة الاعتماد الحصـــري على المظلة الأَمنية الغربية التقليدية، إذ حَفّز الانحياز الأمريكي عواصم الخليج على تسريع إستراتيجية «التنويع والتحوط الإستراتيجي» وسد الفجوات التسليحية عبر الاعتماد على التقنيات الدفاعية التركية المُجرَّبة ميدانيًّا.

كما قاد نهج إيران التوســـعي من جانب، والانخراط العسكري الإسرائيلي المباشر وتوسع نطاق المواجهة مـــع الفاعلين الإقليميين في المنطقـــة من جانبٍ آخر، إلى تقريـــب وجهات النظر التركية–الخليجية بشـــأن مهددات الأمن الإقليمي، وتغذية الشـــعور بالحاجة المتبادلة لبناء جبهة ردع متوازنـــة كفيلة بالحد من تداعيات هذا التصعيد الإســـرائيلي ومنع انفراد أي طرف بإعادة تشـــكيل أمن المنطقة، الأمـــر الذي دفع بالتعاون الدفاعي من مجرد صفقات تســـليح ثنائية إلى مسار يتجه نحو التنسيق البحري والأمني، والتصنيع المشترك، ومَأْسَسة التفاهمات الإستراتيجية المتبادلة[15].

كما تُظهِـر التطورات الأخيرة الناجمة عن التصعيد الإقليمـي والمواجهة الأمريكية-الإيرانية تحولًا مفصليًّا في حسابات الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تعُد الضمانات الأمنية الأمريكية التقليدية كافية لسـد الفجوة الأمنية ومواجهـة التهديدات الهجينة، وفي هذا السياق، فرضت الدبلوماسية الدفاعية التركية نفسها باعتبارها شريكًا إستراتيجيًّا وبديلًا موثوقًا به قادرًا على تلبية الحاجة الأَمنية الخليجية، مسـتفيدة من قاعدة صناعية عسكرية ذاتية ومستقلة تضمّ آلاف الشركات المتخصصة.

5. الفراغ الأمني في ظل تراجع الضمانات الأمنية الأمريكية

أدى تحوّل التركيز الإستراتيجي الأمريكي نحو شرق آسيا لمُحاصرة الصين وتراجع دور الولايات المتحدة بوصفها ضامنًـا أمنيًّا في المنطقة، إلى خلق فراغ أمنـي متعدد الأقطاب في منطقة الخليج. وقد أتاح هذا الوضع فرصة جديدة لجهات فاعلة مثل الصين وروسيا والهند، فضلًا عن تركيا، لبناء سياسـات هيكلية تتيح لها تموضعًا إستراتيجيًّا وجيوبوليتيكيًّا في المنطقة. فعلى مدى العقد الماضي، برزت تركيا بوصفها إحدى أبـرز الجهات الفاعلة في هذه البيئة الجديدة خلال السـنوات الأخيرة، بفضل تزايد مشـاركتها وحضورها العسـكري وقدراتها في مجال التعاون الدفاعي في أمن الخليج[16].

ومن جانبها سعت دول الخليج إلى تنويع شـركائها الأمنيين في الفراغ الذي خلَّفه الانسحاب الإسـتراتيجي للولايات المتحدة من المنطقـة[17]، وبالتالي لا يُنظَر إلى التعاون العسـكري، ومبيعات الأسـلحة، والإنتاج المشترك، والأنشـطة التدريبية، على أنها مجرد نقل للقدرات التقنية، بل أيضًا آليات لبناء الثقة، والتقارب الإسـتراتيجي، والتفاعل المؤسسي والاستقلال وتنويع الشـراكات. وبهذا المعنى، فـإنّ علاقات تركيا مع دول الخليـج، القائمة على صناعة الدفاع، تستهدف بناء نماذج من التحالفات التقليدية، وتدشين شراكات أمنية مرنة ومتكاملة، وهو ما يتطلبه الواقع الدولي والتحول الظاهر في هيكل القوة العالمي.

ثانيًا: مظاهر التعاون الدفاعي التركي-الخليجي

يمكن توضيح أبرز مظاهر الدبلوماسـية التركية في منطقة الخليج العربي من خلال العناصر الآتية:

1. نمو التعاون الدفاعي

هيأت الشراكة الإستراتيجية المتنامية بين تركيا ودول الخليج -إلى جانب مساعي دول الخليج لتنويع شـراكاتها الأَمنية وتعزيز صناعاتها الدفاعية المحلية- ظروفًا مواتية لتعميق التعاون في المجال الصناعي الدفاعي، خصوصًا أنّ هذا التحول يتماشى بشكل مباشر مع الاحتياجات الأَمنية لدول الخليج وسعيها لتنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة وتعزيز التعاون العسكري.

في سياق ذلك، أبرمت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عدة اتفاقيات في مجال الصناعات الدفاعيـــة، كما رفعت بشكل ملحـــوظ حجم صادراتهـــا الدفاعية إلى دول الخليـــج العربية، حيث جاءت كل من الإمارات والســـعودية في المرتبتين الثانية والثالثة على قائمة مستوردي الصادرات الدفاعية التركية، إذ استحوذت كل منهما على حصة تبلغ نحو 20% من إجمالي هذه الصادرات.

كما تُظهِر البيانات التحليلية التي نشـــرتها مجلة «Forbes» أن السعودية والإمارات قد أعادتا توجيه بوصلتهما التســـليحية نحو أنقـــرة من خلال الاهتمام بالطائـــرات دون طيار التركية[18] (بإصداراتها المتنوعة: TB2, Akıncı, Anka-S, Aksungur) بعدما كانتا قد اتجهتا سابقًا نحو المســـيَّرات الصينية نتيجة القيود الأمريكية. **وبينما تُبدي دول مجلس التعاون الخليجي طلبًا قويًّا على المنتجات الدفاعية التركية، فإنّ هذا الطلب قد أسَّس العلاقات على اقتصاد سياسي إستراتيجي جديد[19]، إذ يرسّخ استخدامُ أربع من دول مجلس التعاون الخليجي الست طائرات دون طيار تركية الصنع، لا ســـيما منظومات بيرقـــدار TB-2، علاقةَ اعتماد متبادل اقتصادي-عسكري-تكنولوجي طويلةَ الأمد بين تركيا ودول الخليج[20].**

علاوة على ذلك تسارعت وتيرة العقود الدفاعية للأنظمة المضادة للمسيَّرات (مثل منظومات Korkut وTolga) وإبرام بروتوكولات التعاون العســـكري، فعلى ســـبيل المثال عملت الكويت على توقيع بروتوكول تعاون عســـكري-تقني بيـــن وزير الدفاع الكويتي ورئاســـة الصناعات الدفاعية التركية (مايو 2026م). كما ازداد الاهتمام الســـعودي والقطري بالمنظومات التركية المخصصة لمكافحة المســـيَّرات مثل نظام مدفعيـــة الميدان المضـــاد للطائرات «Korkut 25/100» من شركة «ASELSAN»، في حين تصبح قطر أول مستورد لمنظومة الدفاع الجوي قصير المدى حديثة التطوير «TolgaShorad»[21].

2. التصنيع العسكري المشترك

بحسب تحليل غريمبل (Grimble)، فقد خلقت قدرة تركيا الإنتاجية والتصديرية في مجالات الطائرات المســـيَّرة المســـلحة، والمركبات البرية المدرعة، وأنظمة الأسلحة المختلفة، طلبًا كبيرًا في دول الخليج، لا ســـيما قطر. ولا يقتصر هذا الطلب على شـــراء الأسلحة فحسب، بل يشمل أيضًا الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات في الصناعات الدفاعية. وفي هذا السياق، تكتسب الدبلوماســـية الدفاعية التركية طابعًا هيكليًّا يتماشى مع أهداف تطوير القدرات العسكرية طويلة الأجل لدول الخليج بعيدًا عن التعاون الدفاعي الظرفي[22].

وهكذا تزايد اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير العلاقات الدفاعية والعســـكرية مع تركيـــا في الفترة ما بين عامَـــي 2011م و2016م. وقد بدا التعاون بينهمـــا في مجال الصناعات الدفاعية علـــى وجه الخصوص تكامليًّا، إذ جمع بين القـــدرات المتنامية للصناعات الدفاعية

التركية المحلية وبين الميزانيات الدفاعية الضخمة لدول الخليج ورغبتها في استيراد الأسلحة والأنظمة الدفاعية.

بناءً على ذلك، انتقل التعاون الدفاعي التركي-الخليجي من مجرد استيراد السلاح والمنصات الجاهزة إلى مرحلة «التصنيع المشترك وتوطين التكنولوجيا الدفاعية»، لا سيما في مجالات الأنظمة غير المأهولة (المسيَّرات) والمنظومات البحرية والإلكترونيات العسكرية. وقد جاء هذا التعاون بفضل صيغ «الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا»[23].

ويأتي هذا التعاون في إطار تلبية تطلعات الرؤى الوطنية التنموية (مثل رؤية السعودية 2030 ورؤى دول المجلس) لبناء قدرات دفاعية ذاتية وتأسيس سلاســل إمداد محلية مســتدامة، وقد كانت أبرز الخطوات في هذا الصدد إبرام المملكة في يوليو 2023م عقود الاســتحواذ على الطائرات القتالية المســيَّرة من طــراز «بيرقدار أقينجي» (Bayraktar Akıncı) مع شــركة «بايكار» (Baykar).

وتكتســب هذه الصفقة -التي صُنِّفَت أكبر عقد لتصدير الصناعــات الدفاعية والجوية في تاريخ تركيا- أهميتها الإســتراتيجية من كونها لم تقف عند حدود نموذج «البائع والمشتري» التقليدي، بل تعدَّته لتشــمل أبعــادًا هيكلية تقوم على الإنتاج المشــترك، ونقل التكنولوجيا، والخدمات اللوجســتية والتدريبية. وتُعبّر هذه الخطوة عن تلاقي أهداف «رؤية الســعودية 2030» لتوطين الصناعات العســكرية مع الإســتراتيجية التركية الراميــة إلى تقديم حلول دفاعية مستقلة ومرنة، مما رســخ مكانة أنقرة باعتبارها شريكًا دفاعيًّا إقليميًّا موثوقًا به وقادرًا على الاستجابة الحيوية لاحتياجات الأمن الخليجي[24].

الجدول (2) مظاهر التعاون الدفاعي وتوطين الصناعات العسكرية

مجال التعاون/ القطاع	المظهر الإستراتيجي للتوطين والتعاون	أبرز المشاريع ونموذج الشراكة
مجال الطائرات المسيَّرة	توطين نقل تقنيات التصنيع والتجميع المحلي. نقل البرمجيات وحقوق الصيانة والتدريب.	اتفاقية شركة «**Baykar**» مع وزارة الدفاع السعودية والشركة السعودية للصناعات العسكرية (**SAMI**) لتوطين إنتاج مسيَّرات (Bayraktar AKINCI). توريد وتحديث مسيَّرات «TB2 Bayraktar» لدول المجلس (الإمارات، وقطر، والكويت).

المجال البحري والصناعات البحرية	بناء وتطوير القِطع البحرية والفرقاطات بحسب المواصفات الخليجية. التصنيع المشترك للزوارق السريعة والأنظمة البحرية ذاتية التحكم.	مشروع السفن الحربية والفرقاطات ضمن المبادرات البحرية الوطنية (**MILGEM**). تزويد القوات البحرية الخليجية بزوارق دورية وسفن إنزال متطورة وتوفير خدمات الصيانة والإشراف الفني محليًا.
الأنظمة الإلكترونية والرادارات	توطين صناعة الأنظمة الدفاعية الإلكترونية، وأجهزة الاتصال، والرادارات المشفرة. إدماج التقنيات التركية مع المنظومات الخليجية القائمة.	الشراكات بين شركة «**ASEL-SAN**» والشركات الخليجية الوطنية لنقل تقنيات الاتصال العسكري والأنظمة الكهروضوئية وأنظمة الحرب الإلكترونية.
الذخائر الموجهة والتقنيات العسكرية	التطوير المشترك لنظم الذخائر الذكية والموجهة بدقة. إقامة خطوط إنتاج للذخائر وسلاسل الإمداد داخل دول المنطقة.	التعاون مع شركة «**ROKETSAN**» **التركية** لنقل تكنولوجيا الذخائر الموجهة بالليزر والأنظمة الصاروخية وتجميعها محليًا.
المأْسَسة والتأهيل الفني	إنشاء لجان عسكرية وإستراتيجية مشتركة دائمة. نقل المعرفة الفنية وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية.	انعقاد اجتماعات اللجان العسكرية المشتركة بانتظام، وبرامج التدريب الفني والإستراتيجي بين هيئات الأركان والكليات العسكرية.

Source: International Institute for Iranian Studies, Strategic Dimensions of Saudi–Turkish Military Cooperation, (06 Jan 2025م), Accessed 10 Oct 2026م, https://tinyurl.com/2yxwkfnw

3. التحالفات الدفاعية المشتركة

لا تقتصر الدبلوماسية الدفاعية على كونها علاقة تبادلية فحسب، بل إنها، كما ذكر دونيلي وليفاجي، بمثابة «مفتاح» لشراكات طويلة الأمد، إذ يُمكّن تصدير الأنظمة المتطورة، مثل الطائرات المسيَّرة والمنصات البحرية، إلى جانب التدريب العسكري والصيانة والإصلاح

والمناورات المشتركة، تركيا من الاندماج في الأمن الإقليمي على المستوى المؤسسي. ويُسهِم هذا في تحوّل تركيا من فاعل «جديد» في منطقة الخليج إلى جهة فاعلة أمنية راسخة[25].
فمِن خلال منصات الدفاع التي تصدرها، تُسهِم تركيا بفاعلية في صياغة بنية الأمن الإقليمي بما يتماشى مع مصالحها ومصالح شركائها الإستراتيجيين. وقد منحت هذه الدبلوماسية تركيا دور «القوة الموازنة» والفاعل الشريك، إذ اســتُخدِمَت القوة الدفاعية والتقنيات العسكرية ورقةً لبناء الثقة ومَأْسَسة الأمن الإقليمي.
تظهــر تجليات هذا التعــاون في النماذج الأمنية الناشــئة على غرار «حلــف مكة الدفاعي» والأُطُر الإستراتيجية المشتركة الأخرى التي تعزز التقارب الإستراتيجي والاستقرار السياسي في المنطقة[26]، كتحالــف حماية الأمن البحري والملاحة الدولية فــي البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن الــذي أعلنته المملكة، حيث يُشكِّل هذا التنســيق أحد أبرز مظاهر الدبلوماســية الدفاعية والتعاون الإســتراتيجي الناشــئ لمواجهة التهديدات غير التقليدية واضطراب سلاسل الإمداد، مما يُسهِم بفاعلية في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي وصياغة أُطُر استجابة أَمنية متوازنة لحماية المياه الإقليمية والممرات الحيوية. لا ريب أن هذا التحول يؤكد أن التكنولوجيا العســكرية التركية أضحت ركيزة إســتراتيجية في إعادة رسم التوازنات الأمنية وتوسيع شبكات الردع الإقليمي بفعل البيئة الجيوسياسية المُعقَّدة.

ثالثًا: الأثر في العلاقات المتبادلة وبنية الأمن الإقليمي

أثَّرَت الدبلوماسية الدفاعية التركية في العلاقات مع دول الخليج، كما عززت توجهات الجانبين بشأن الأمن الإقليمي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. تجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية

إنّ «الدبلوماســية الدفاعية» وقطاع الصناعات العســكرية التركيــة أضحيا يُمثلان «الممر الآمــن» (Safe Passage) والرافعة العملية التي مكَّنَت أنقــرة والعواصم الخليجية مِن تجاوُز رواسب الخلافات الأيديولوجية والتنافس الجيوسياسي السابق (الذي أطّر مرحلة ما بعد الربيع العربي). ففي ظِلِّ تصاعُد حدة التهديدات الأمنية الوشــيكة في المنطقة، انتقلت العلاقات التركية–الخليجية من مربع «التجاذب السياسي والأيديولوجي» إلى مربع «الوظيفية الأمنية والتحوط المشــترك»، حيث فرضت الحاجة الميدانية المتبادلة نفسها عنصرًا حاسمًا لإعادة هيكلة التحالفات.
تُبيّن معطيات المقال التحليلي الصادر عن مؤسســة ســاراتوجا (Saratoga Foundation) أن الدبلوماســية الدفاعية التركية لعبت دور «المُحيِّد الأيديولوجي» في العلاقات التركية–الخليجية، إذ فرضت الأزمة الأَمنية الإقليمية ونقص الذخائر الغربية واقعًا براغماتيًّا جعل من التكنولوجيا العسكرية التركية بديلًا أمنيًّا موثوقًا به وسريع الاستجابة[27]. وقد أتاح التطور في

المنظومات الدفاعية التركية -كأنظمة الدفاع الجوي القريب (Korkut وTolga) والمسيَّرات الذكية- تجاوز رواسب التنافس السياسي السابق والانتقال بالعلاقة من مربع «الصلات المعاملاتية العابرة» إلى مربع «المأسسة الدفاعية»، التي تُوِّجَت بإبرام اتفاقية مكة للدفاع المشترك (2026م)، لتصبح الشراكة الأَمنية والتكامل الصناعي الركيزة الأساسية للهندسة الإقليمية الجديدة.

2. تعزيز الاستقلال الإستراتيجي وتنويع الشراكات

تَسُدّ تركيا فجوة حاسمة بتقديمها تكنولوجيا متقدمة «دون شروط سياسية»، على عكس المورِّدين الغربيين. وهذا يُمكّن تركيا من إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة على أساس «الاستقلال الإستراتيجي» وتوسيع نطاق مناورتها السياسية في المنطقة[28].

وهذا يدل على أن دور تركيا بوصفها فاعلًا جديدًا في أمن الخليج ليس مجرد دور تكميلي، بل يتزايد ليصبح دورًا هيكليًّا وتحويليًّا. تُشكّل هذه العلاقة الأَمنية القائمة على الصناعات الدفاعية عنصرًا مهمًّا يُميّز دور تركيا في الخليج عن دور مزودي الأمن التقليديين. فعلى عكس الولايات المتحدة والدول الأوروبية، تتبنى تركيا نهجًا شاملًا في مبيعات الأسلحة، لا يقتصر على النشاط التجاري فحسب، بل يشمل التدريب العسكري، والمناورات المشتركة، واتفاقيات القواعد العسكرية، وحزم التعاون الأمني. وتُعَدُّ القاعدة العسكرية التركية في قطر والتعاون في الصناعات الدفاعية أبرز الأمثلة الملموسة على هذا النهج. وهذا يُعزز النظرة إلى تركيا بوصفها فاعلًا «مُكمِّلًا» و«مُوازِنًا» في أمن الخليج.

3. خلق معادلة أَمنية جديدة في الإقليم

يُمثّل حلف مكة (أو الأُطُر الأَمنية الناشئة) مؤشرًا مهمًّا على أثر الدبلوماسية الدفاعية في تحوُّل العلاقات المتبادلة التركية-الخليجية من تفاهمات ثنائية متفرقة إلى بنية أَمنية ومؤسسية إقليمية أكثر تنظيمًا وتنسيقًا مع الدول الأعضاء. وبينما يمثل هذا الحلف نقلة نوعية في العلاقات الدفاعية على الصعيد الإقليمي حيث يعزز الشراكة الدفاعية بين المملكة وتركيا، فإنه يُعَدّ استجابة استثنائية للتحولات الإقليمية، إذ يهدف إلى خلق منظومة للردع الإقليمي، والتصدي للنزعة العدوانية لإيران وإسرائيل، ومساعيهما إلى توسيع نفوذهما على حساب دول المنطقة، فضلًا عن العمل معًا على حماية الممرات المائية الحيوية، وتأمين سلاسل الإمداد، وإعادة صياغة موازين القوة لضمان استقرار النظام الإقليمي برؤية مستقلة[29].

وقد واجهت الدبلوماسية الدفاعية التركية اختبارات ميدانية حاسمة جاءت نتيجة هجمات الجماعات المسلحة، مثل الحوثيين، على الملاحة والبنية التحتية في البحر الأحمر والخليج العربي. وضعت هذه التهديدات غير المتكافئة «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين تركيا والسعودية ومعهما باكستان في موقف عملياتي مباشر، إذ قُيِّمَت فاعلية الأنظمة الدفاعية والمنظومات التركية المضادة للمسيَّرات مثل «Korkut» و«Akinci». وقد أثبتت الأزمة

أن الدبلوماسية الدفاعية التركية قادرة على تقديم نموذج داعم لردع هجين ومستدام، يجمع بين التكنولوجيا الذكية وسرعة الاستجابة التشغيلية لحماية الممرات المائية الحيوية. هذا الدور عزز الإيمان لدى دول الخليج بأهمية تحويل هذه الشراكات إلى أُطر أَمنية ثابتة طويلة الأمد[30].

4. المرونة وتقليل الاعتماد على مزوّدي الأمن التقليديين

أدى ازدياد قدرة تركيا على الصناعات الدفاعية خلال العقد الماضي إلى تغيير جذري في تعاملها مع منظومة الأمن في منطقة الخليج. وقد ساهمت إستراتيجية الصناعات الدفاعية المحلية في تقليل اعتماد تركيا على المصادر الأجنبية، وفي الوقت نفسه خلقت موردًا دفاعيًّا بديلًا وموثوقًا به لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يُظهِر أن الدبلوماسية الدفاعية لا تتشكل فقط من خلال الخطاب السياسي والعسكري، بل أيضًا من خلال نقل القدرات العسكرية الملموسة[31].

وتظهر أهمية أنقرة بوصفها شريكًا في ظل مرونة شروط التصدير والهيكل الحر نسبيًّا لصناعة الدفاع التركية، اللذين يجعلان -بعيدًا عن القيود السياسية ومبدأ المشروطية- تركيا شريكًا أمنيًّا جذابًا لدول الخليج. وهذا يدلّ على أن تركيا قادرة على استخدام الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة توازن وتكامل في نظام متعدد الأقطاب. وفي المقابل تطورت إستراتيجية تركيا الأَمنية في منطقة الخليج لتتجاوز كونها مجرد مورد للأسلحة، لتصبح دبلوماسية دفاعية شاملة. فبحسب دونيلي (Donelli) وليفاجي (Levaggi)[32]، لم تعُد صناعة الدفاع التركية مجرد قطاع اقتصادي، بل أصبحت «مضاعف قوة» إستراتيجيًّا يمكّنها من بسط نفوذها في المنطقة.

وثمة ما يجعل العرض التركي في منطقة الخليج يتمتع بجاذبية ويُفضَّل أحيانًا على نظيره الغربي، وهو استعداده لتقديم نقلات تكنولوجية والدخول في شراكات إنتاجية تتماشى مع رؤى التنمية في المنطقة، مثل رؤية السعودية 2030 أو رؤية الإمارات 2031.

مع ذلك، وكما تشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) بشكل غير مباشر، فإنّ دور تركيا في أمن الخليج لا يزال يتشكل ضمن بيئة تنافسية متعددة الأقطاب. ويكشف المركز المتقدم لمجموعة «EDGE» الإماراتية في قائمة «SIPRI» لأفضل 100 شركة عن طموح دول الخليج، ليس فقط في أن تكون مُشتريةً، بل مُنتِجةً أيضًا. ويفرض هذا الوضع على تركيا علاقة معقدة بين الأمن والاقتصاد، تجمع بين ديناميكيات التعاون والمنافسة في آنٍ واحد[33].

رابعًا: تحديات التعاون الدفاعي وإشكالياته

تواجه الدبلوماسية الدفاعية التركية-الخليجية بعض التحديات، من أبرزها ما يأتي:

1. تحديات التوطين وسلاسل التوريد

الدبلوماسية الدفاعية (رغم نجاحاتها في بيع المسيَّرات والأنظمة البحرية) تصطدم بـ«محدودية القدرات الهيكلية» لتركيا مقارنة بالحاجة الأمنية الخليجية الضخمة، غير أن صعود الصناعات الدفاعية التركية المستقلة (مثل تقنيات الذكاء الصناعي، والأنظمة المضادة للمسيَّرات، والإنتاج المشترك) قد تجاوز جزئيًّا مقولة «القدرات المحدودة»، إذ أثبتت تركيا قدرتها على سدّ فجوات حقيقية في الذخائر والأنظمة الدفاعية عجزت سلاسل التوريد الغربية عن توفيرها في أثناء الأزمات الإقليمية الراهنة[34].

في المقابل، يرى كارول (Karol Wasilewski) أنه يوجد تفاوت بين الطموح الجيوسياسي التركي بتقديم مظلة ردع أمنية بديلة أو موازية للولايات المتحدة، وبين القدرات الاقتصادية والعسكرية الفعلية لأنقرة، حيث يواجه الاقتصاد التركي ضغوطًا هيكلية ومعدلات تضخُّم تحدّ من قدرتها على تمويل انتشار عسكري مستدام واسع النطاق على المدى الطويل. كما تؤكد هذه المقاربة أن المنظومات الدفاعية التركية (كالمسيَّرات ومنظومات الدفاع الجوي قصير المدى «Korkut وTolga») تُوفِّر حلولًا تكتيكية وظيفية وسريعة ضد التهديدات غير المتكافئة، لكنها لا تستطيع تعويض «المظلة الأَمنية الإستراتيجية الشاملة» والقوة الضاربة التي توفرها واشنطن (خصوصًا في الردع الإستراتيجي الثقيل وحماية خطوط الملاحة بعيدة المدى)[35].

علاوة على ما سبق، فإنَّ ثمة تحديات جوهرية، أبرزها ضمان استدامة سلاسل التوريد للمكونات الحساسة، بالإضافة إلى الاعتماد في بعض الحالات على قِطَع غيار غربية المنشأ تخضع لقيود وموافقات تصديرية قد تؤخر إتمام الصفقات الكبرى في الوقت المحدد، وذلك في وقت تسعى خلاله دول الخليج لتوطين التكنولوجيا والصناعة الدفاعية دون الاكتفاء باستيرادها.

2. التباينات الخليجية-الخليجية

تسعى تركيا لتعزيز وتوسيع قاعدتها العسكرية وعلاقاتها الإستراتيجية مع دول الخليج دون أن يؤدي تقاربها مع أحد الأطراف إلى استياء الطرف الآخر أو تجديد الاستقطابات الإقليمية[36]، لكن قد يواجه التعاون الدفاعي الجماعي بعض التحديات، الأمر الذي يعرقل تطوير أنظمة إنذار مبكر جماعية ومتكاملة، أو يضعف فرص التنسيق العميق في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والمراقبة البحرية، والأمن السيبراني، وإدارة الاتصالات في أثناء الأزمات، إلى جانب الصعوبات بشأن تعزيز التكامل في سياسات المشتريات الدفاعية وتطوير القدرات الصناعية الدفاعية المحلية، الأمر الذي يضعف التدابير الجماعية لتحقيق تكامل يخدم منظومة الأمن الإقليمي، ويفرغ التعاون من غايته في بناء مركب أمني يستجيب للتقلبات الجيوسياسية.

تُشير دراسة جورجيو كافييرو (Giorgio Cafiero) إلى أنّ العواصم الخليجية تُدرِك تمامًا هذه «المحدودية التشغيلية»، ومن ثَمَّ فإنَّ إقبالها على الدبلوماسية الدفاعية التركية وإبرام اتفاقيات متقدمة (مثل «اتفاقية مكة للدفاع المشترك 2026م») يأتي في إطار «التحوط الإستراتيجي الجزئي» (Partial Hedging) وتنويع سلة الشركاء، دون قطيعة أو استبدال كامل بالمحور الغربي. ففي سياق تحليل ردود الفعل الإقليمية، يظهر التدقيق في سلوك دول الخليج الأصغر تجاه «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» لعام 2026م تباينًا في أنماط تنفيذ «التحوط الإستراتيجي». فقد اتجهت دول مثل الكويت وقَطَر سريعًا إلى إدماج التقنيات التركية المتعلقة بالدبلوماسية الدفاعية ضِمن نُظمها الأَمنية المحلية. تمثَّل ذلك في التعاقد على أنظمة الدفاع الجوي والطائرات المسيَّرة، مثل أنظمة «Tolga» و«Korkut»، لتعويض نقص الذخائر الغربية. وفي المقابل، تبنَّت الإمارات وسلطنة عُمان إستراتيجية تحوُّط أشد حذرًا تراعي توازنات القوى الإقليمية وتتحاشى الانخراط في التكتلات الاستقطابية. ويبرز هذا الاختلاف بوضوح ظاهرة «تطبيع الشراكات الدفاعية الانفصالية» داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث باتت الدول تفضل الاتفاقيات الأَمنية الثنائية أو الثلاثية المرنة مع أنقرة، لتشكيل شبكات ردع هجينة تكفل أمنها الوطني مع الحفاظ على المظلات الأمنية التقليدية، بدلَ الاندماج في تكتلات أمنية صلبة قد تُثير حفيظة إيران أو تُخل بشراكاتها الدفاعية الأخرى (كالشراكة مع واشنطن أو ترتيبات اتفاقيات أبراهام)[37].

3. معضلة التوازن الدولي والتحوط الإستراتيجي

تُشير الملاحظة الميدانية إلى أن العلاقات التركية-الخليجية لا تُصنَّف ضِمن أُطر «التحالف الصلب الدائم» ولا «العداء المطلق»، بل تخضع لـ«براغماتية مرنة» تتشكل حسب متغيرات البيئة الأَمنية الإقليمية وطبيعة التهديدات الوشيكة. وقد أدى تراجع الاعتماد على الضمانات الأمنية الأمريكية التقليدية واستنزاف الذخائر في الحرب الإقليمية الراهنة إلى إعادة تقييم العواصم الخليجية للدور التركي، فنُقِلَت أنقرة من مربع المنافس الإقليمي إلى مربع الشريك الأمني الضامن والمورد الموثوق به للتقنية الدفاعية[38].

مِن المرجَّح أن تُعيد الولايات المتحدة صياغة هيكلية أمنها في منطقة الخليج، إذ أثبت النموذج القائم تاريخيًّا على القواعد العسكرية الضخمة، والانتشار الأمامي للقوات، والتفوق التقليدي، أنه أكثر عرضة للمخاطر مما كان يُعتقَد سابقًا. ونتيجة لذلك، يُتوقَّع أن تتجه واشنطن نحو الاعتماد على عدد أقل من القواعد الأقل بروزًا، وتوزيع أكثر انتشارًا للقوات، وتعزيز قدرات الضربات الدقيقة والدفاع الصاروخي، وزيادة استخدام الذكاء الصناعي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تفوُّقها العسكري التقليدي الشامل. كما يُرجَّح أن توسّع كل من بريطانيا وفرنسا نطاق التعاون الدفاعي مع دول الخليج، بما في ذلك زيادة مبيعات الأسلحة، بما يكمّل الدور الأمني الأمريكي بدلًا من أن يحل محله.

في ظل التحول التدريجي للانخراط الأمريكي نحو آسيا، تنتهج دول الخليج سياسات «التحوط والتنويع الإستراتيجي»[39]، استعدادًا لبروز نظام أمني إقليمي جديد، مما أتاح لتركيا ملء الفراغ الدفاعي بوصفها مزوّدًا للتقنيات العسكرية المتطورة بدعم وتكامل مع معايير حلف «الناتو». غير أن هذا التحول يفرض معضلة إستراتيجية مزدوجة، فبينما يخشى الخليج صعوبة الانتقال من مجرد «التنويع» إلى بناء إطار أمني مستقل، تتردد أنقرة بين رغبتها في جني عوائد الشراكة الدفاعية وتوسيع النفوذ، وبين مخاوف الانكشاف الجيوسياسي والاضطرار إلى تقديم «ضمانات أمنية صلبة» قد تورطها في مواجهات إقليمية مباشرة ومكلفة يتجاوز حجمها حدود قدراتها الإستراتيجية[40]، ناهيك بالمخاوف الخليجية من عدم استدامة الموقف السياسي أو تغير التحالفات بناءً على التحولات السياسية الداخلية في تركيا.

4. العلاقة مع القوى الكبرى وإدارة التوازنات الإقليمية

تتقاطع الأدوار الدولية المتعددة مع التمدد الدفاعي التركي في الخليج عبر تفاعلات وتحديات إستراتيجية مركّبة، فمن ناحية العلاقة مع الولايات المتحدة، لا يُطرح الحضور العسكري والتقني التركي بديلًا للمظلة الأمنية الأمريكية، بل يعمل بوصفه «قوة ردع مكملة» وسريعة الاستجابة تُسهِم في إطار «تقاسم الأعباء» وتخفيف التكاليف الجيوسياسية على واشنطن، لا سيما أن المعدّات والمنصات الدفاعية التركية (كالمُسيَّرات والأنظمة البحرية) تُصمَّم وتُصنَّع وفق معايير حلف شمال الأطلسي (NATO)، مما يضمن سهولة التوافق والتكامل التشغيلي مع المنظومات الدفاعية الخليجية والأمريكية، ويُقلل من مخاطر الانكشاف الأمني في أثناء تركيز واشنطن على منطقة «Indo-Pacific».

ومن ناحية أخرى، يُشكّل التعاون مع تركيا خيارًا حيويًّا لدول المجلس في مواجهة التنافس التقني مع روسيا والصين، إذ يُتيح سد الفجوات التسليحية والوصول إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع المشترك دون الوقوع تحت طائلة العقوبات الغربية الصارمة المقترنة بالصفقات الروسية (مثل قانون «CAATSA»)، ودون إثارة الحساسيات الاستخباراتية والأمنية التي تُرافق الشراكات التقنية مع بكين، مما يُعزز هامش المناورة الخليجي ويسمح بـ«التنويع الإستراتيجي» دون الانخراط في محاور استقطاب حادة.

أمّا على صعيد التوازن مع الهند وحضورها المتنامي في المحيط الهندي والبحر الأحمر، فإن الحضور البحري واللوجستي التركي (في قَطَر والصومال ومداخل البحر الأحمر) يتقاطع مع الحسابات الهندية الحريصة على أمن خطوط إمدادات الطاقة والملاحة، حيث يُوفر التنسيق التركي-الخليجي إطارًا أمنيًّا بحريًّا إقليميًّا مُكتفيًا يحد من الحاجة إلى الاستعانة الحصرية بترتيبات الأمن الخارجي، ويضمن استقرار الممرات المائية الحيوية بالمنطقة[41].

خاتمــة

رغم الاســـتدامة المرحلية للضمانات الأمنية الأمريكية بوصفها عنصر ترجيح لا غنى عنه، فإنّ التحولات الراهنـــة فرضَت إعادة مراجعة لوظائف هذه الضمانـــات وضبطها، إذ أصبح صانع القرار في دول الخليج مُطالَبًا بتبنّي مقاربة مزدوجة تدمج بين مرونة الردع ومباشرة الدبلوماسية، مع التركيز على بناء القدرات الدفاعية الذاتية وتوسيع شبكة الشراكات الإستراتيجية وتنويعها، دون الارتهان إلى مُوازِن خارجي بعينه. وفي ســـياق ذلك توســـعت العلاقـــات الأمنية التركية-الخليجية بمعظم دول الخليج، لتُتوَّج بـ«اتفاقيـــة مكة للدفاع المشترك» (2026م) بالاشتراك مع باكستان. ومن ثم أصبح الوجود العسكري والدبلوماسية الدفاعية التركية في الخليج مكوّنًا أصيلًا في الهندســـة الأمنية الإقليمية، وليســـا مجرد ظاهرة مؤقتة فرضتهـــا أزمات عابرة، كما يوجد تحوُّل في أُطُر الشـــراكة من بيع المنصات العسكرية الفردية إلى توطين التقنية، والتدريب المشترك، ومَأْسَســـة أُطُر الردع التي تُلبي احتياجات البيئة الأمنية في الإقليم والمصالح المشتركة على الجانبين.

وبينما تمتلك تركيا ميزات تفاضلية مهمة مقارنة بالشركاء الآخرين، تتمثل في موقعها الجغرافي القريب، والمرونة العالية في نقل وتوطين التكنولوجيا الدفاعية، وسجلّ موثوقيتها الميدانية الذي تشكل عبر عدة مناطق (من إفريقيا والقوقاز إلى الخليج)، يبقى توسُّـــع هذا الدور مرهونًا بقدرة أنقرة على استقرار اقتصادها الداخلي، وتعزيز الروابط الاستثمارية، وإدارة التنافس المعقد مع القوى الإقليمية والدولية الناشطة في مشهد الأمن الخليجي.

لكن على الرغم مـــن المعضلات التي تواجه الشـــراكة الدفاعيـــة التركية-الخليجية، فإنها قد تنعكـــس إيجابيًّا على الأمن الإقليمي من خلال إرســـاء توازن إستراتيجي مرن قائم على شـــبكة أَمنيـــة متكاملة، تُعزز الردع الـــذاتي لدول المنطقة وتضمـــن حماية الممـــرات المائية الحيوية (كالبحر الأحمر وباب المندب) دون إثارة محاور استقطاب حادة. وتُسهِم هذه الشراكة في تقليل الانكشاف الأمني عبر نقل وتوطين التقنيات العسكرية، مما يمنح الفاعلين الإقليميين هامشًا أوســـع للتحوط ومواجهة الأزمات العابرة للحدود بقدرات ومبادرات محلية ذاتية تُعزِّز استقرار المنطقة وتحدُّ من احتمالات الفراغ الجيوسياسي. ويتوقف هذا الافتراض على مدى قدرة نموذج «التكنولوجيا المستقلة» التركي على اســـتكمال الضمانات الأَمنية التي تقدمها القوى الكبرى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا) في المنطقة.

المراجع والمصادر

(1) Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy In The Maghreb Region: Implications And Challenges, Legal and Political Research, (Algeria: Algerian Scientific Journal Platform, Vol 11, N°01, June 2026م), p511.

(2) Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs, Relations between Türkiye and the Gulf Cooperation Council (GCC), (2026م), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/488lTWk.

(3) إعلان العُلا هو بيان اتفاق مصالحة وإنهاء للأزمة الدبلوماسية مع دولة قَطَر، أُعلن عنه في 4 يناير 2021م ووقّع عليه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة العُلا (القمة الخليجية الحادية والأربعون) التي انعقدت بمدينة العُلا في المملكة العربية السعودية يوم 5 يناير 2021م.

(4) Ashraf Keshk, The strategic partnership between the Gulf States and Turkey, Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, (15 Sep,2025), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/3VSSBZ7.

(5) Ismail Numan Telci, Building a Strategic Alliance in Türkiye-Gulf Relations, politics today, (17 Nov, 2025), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/4hXuqkN.

(6) Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy, ibid., p509.

(7) Ibid., p511.

(8) Ibid.

(9)Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 4th ed., (Boston: Longman, 2012).

(10) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry in the Gulf Cooperation Council states, Knightsbridge Strategic Group, (5 Sep, 2024), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/4izmdn2.

(11) رمز TIV في مجالات التسليح، والدراسات العسكرية، وتجارة السلاح العالمية هو اختصار لـTrend Indicator Value (قيمة مؤشر الاتجاه). وهو نظام قياس ابتكره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لتقييم وحساب حجوم نقل الأسلحة وتجارة السلاح بين الدول، وهو يختلف عن القيمة المالية الفردية (بالدولار أو اليورو).

(12) Abhishek Yadav, Turkish Defence Exports to the GCC States, Manohar Parrikar Institute For Defence Studies and Analyses, (22 July, 2026م), accessed 3 Oct 2026م, https://bit.ly/4z55qOE

(13) Abdullah Erboğa, Körfez Ülkelerinin Savunma Politikaları, Türkiye Ortadoğu Çalışmaları Dergisi, (Sakarya: Sakarya Üniversitesi Ortadoğu Enstitüsü, Vol: 10, Issue: 2, 2023), Pp 15-47.

(14) Ferid Belhaj, The Mecca Joint Défense Agreement: A New Geometry of Middle Eastern Power?, Middle East Institute (MEI), (30 Sep, 2026م), accessed 5 Oct 2026م, https://bit.ly/4eOjaVJ.

(15) Burcu Ozcelik, Julie Norman, Jonathan R. Cohen and Jonathan Eyal, Recording: 7 Oct Hamas Attacks, Gaza, and the Shifting Middle East Landscape, The Royal United Services Institute for Defence and Security Studie, (6 Oct 2025), accessed 5 Oct 2026م, https://tinyurl.com/2889powh

(16) Ali Bakir, Turkey's security role in the Gulf region: exploring the case of a newcomer, Turkish Studies, (London: Taylor & Francis, Vol. 24, Issue 5,2023), Pp 809–831.

(17) Ali Bakir, Turkey's security role, Ibid, Pp 809–831.

(18) Asaf Türk, Why Do Gulf States Choose Turkish Drones? Access, the Package and Two Empty Rows, Envanter Medya, (07 Sep 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/3W3YaUw.

(19) Batu Coşkun, A New Regionalism: Türkiye and the Gulf Cooperation Council, trends group, (28 Jun, 2024), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4yGGPi5

(20) Ibid.

(21) Fuad Shahbazov, How Türkiye's Defense Industry is Reshaping Gulf Alliances Amid the US-Iran War, The Saratoga Foundation, (1 Jun, 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4yvfC1H

(22) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry, Ibid.

(23) Hürriyet Daily News, Turkish drones enter fleets across Arab states, (31 August 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4zJLe4y.

(24) Abhishek Yadav, Turkish Defence Exports, Ibid.

(25) Ali Bakir, Turkey's security role, Ibid, Pp 809–831.

(26) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter: Turkey's defense industry as a foreign policy tool, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, (London: Taylor & Francis, Vol. 25, Issue 6,2023), Pp 883–901.

(27) Giorgio Cafiero, Antonino Occhiuto, Turkey and the GCC States: Between a Foe and an Ally, Gulf International Forum, (2020). Accessed 15 Oct 2026م, https://bit.ly/4idKKgg

(28) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter, Ibid, Pp 883–901.

(29) Aslı Aydıntaşbaş, Turkey's search for a Middle East order, Brookings, (16 June, 2026م), accessed 14 Oct 2026م, https://bit.ly/4ibkHWV
(30) International report, Houthi attacks put Turkey's new Saudi defence pact to the test, rFi, (28 Sep 2026م), Accessed 2 Oct 2026م, https://bit.ly/4jSPXN1
(31) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry, Ibid.
(32) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter, Ibid, Pp 883–901.
(33) Scarazzato, L., Tian, N., Lopes da Silva, D., Liang, X., Karim, Z., & Guiberteau Ricard, J. The SIPRI Top 100 arms-producing and military services companies, 2024. Stockholm International Peace Research Institute. (Dec 2025), accessed 13 Oct 2026م, https://bit.ly/4i7Bzh7
(34) Karol Wasilewski, Turkey and the Persian Gulf: high hopes, limited capabilities, Centre for Eastern Studies (OSW), (03 Jun, 2026م) Accessed 2 Sep 2026م, https://bit.ly/4zEiF8S
(35) Ibid.
(36) Hesham Alghannam, Internal Disparities and the Management of Gulf Rivalry: Can the GCC Transcend Its Divisions?," Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Studies, (February 2026م), accessed 19 Aug 2026م, pp. 12–28, https://tinyurl.com/297fp88j
(37) Giorgio Cafiero, How Smaller GCC States Are Navigating the Mecca Defense Agreement, Arab Center Washington DC, (1 Oct, 2026م), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/47ASgN9
(38) Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, (New York: Palgrave Macmillan, 2020).
(39) Ali Bakir and Nayef Al-Shamari, «The art of hedging: Qatar, Saudi Arabia, and the UAE manoeuvres amid US–China great power competition,» Third World Quarterly, 46, no. 7 (2025), pp 773–794.
(40) Mohammed Barhouma, Gulf Security Paradoxes: Deterrence, Diplomacy, and the Limits of the Old Security Order, Emirates Policy Center, (2 Oct 2026م), accessed 2 Oct 2026م, https://bit.ly/48a0eNq
(41) Ali Bakir, Turkey's security role in the Gulf region, Ibid, pp 809–831.

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
7 أغسطس 2026	10 نوفمبر 2026	23 نوفمبر 2026

الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند
مقاربة لتحويل الهامش الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي»

د. أيمن السيد شبانة

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة

مستخلص

يركِّز البحث على كيفية تحويل قوةٍ إقليميةٍ كيانًا هشًّا محدود الاعتراف إلى «حليفٍ وظيفي» يؤدي أدوارًا تتجاوز وزنه السياسي والقانوني. ويذهب إلى أنَّ تصاعد هجمات الحوثيين في العمق الإسرائيلي وتهديدهم للملاحة بالبحر الأحمر منذ 2023 كان الدافع الأهم لاعتراف إسرائيل بصوماليالاند؛ إذ زاد حاجة تل أبيب إلى موقع للرصد والإنذار المبكر، وإلى تسهيلاتٍ لوجستيةٍ وعملياتية، في ظل تراجع البدائل الإقليمية. ويرصد البحث مؤشرات تحول صوماليالاند إلى حليفٍ وظيفي، وفي مقدمتها التعاون الأمني والاستخباراتي غير المعلن قبل الاعتراف، ومنح إسرائيل حق الوصول إلى ميناء بربرة ومطارها، والاستعداد إلى استضافة وجودٍ عسكري دائم، وتوقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية، وافتتاح سفارة في القدس.

ويخلص البحث إلى أنَّ تكرار نموذج إسرائيل – صوماليالاند يرتبط بتوافر مجموعة من الشروط، أهمها امتلاك الكيان الهش قيمةً جيوسياسيةً تتطلع الدولة الراعية إلى توظيفها، وحاجته في المقابل إلى الاعتراف الدولي، مع وجود تهديدٍ أمني شديد للدولة الراعية وبيئةٍ إقليميةٍ مواتية. لذا فإنَّ إقامة إسرائيل علاقاتٍ وظيفيةٍ مع كياناتٍ محدودة الاعتراف تظل أكثر قابليةً للتكرار، بينما يبقى الاعتراف الرسمي بها استثناءً تحكمه الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: إيران، إسرائيل، الصومال، مجلس الأمن، مباحثات، تحالفات، صوماليالاند، ليبيا، السودان.

مقدمة

أسهمت التحولات السياسية والأمنية النوعية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير في توجه بعض القوى الإقليمية نحو إقامة علاقاتٍ رسميةٍ مع كياناتٍ سياسيةٍ ظلت لعقود خارج دائرة الاعتراف القانوني الدولي، بالرغم مما تملكه من مقوماتٍ جيوسياسيةٍ فائقة الأهمية.

ومن بين هذه الكيانات تبرز صوماليالاند بوصفها حالةً تجمع بين غياب الاعتراف الدولي، والموقع الجغرافي الإستراتيجي، والاستقرار الأمني النسبي، وتجربة التداول السلمي للسلطة، ما يجعلها نموذجًا لما يمكن وصفه بـ«الهامش الهش»؛ أي الكيان الذي يجمع بين هشاشة وضعه القانوني وارتفاع قيمته الجيوسياسية.

من هنا يكتسب الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند في 26 ديسمبر 2025 أهميةً خاصةً تتجاوز كونه خطوة دبلوماسية تقليدية. فهو قد يشكل مدخلًا لتطور نمط تعامل إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف، من الاكتفاء بدعمها سياسيًا وعسكريًا واستغلالها كأوراقٍ للضغط دون منحها اعترافًا رسميًا، إلى استخدام الاعتراف كأداةٍ لتوسيع شبكات النفوذ وتحقيق مكاسب إستراتيجية قد تفوق من يمكن تحقيقه من خلال العلاقات مع الدول ذات السيادة الكاملة، وبتكلفة أقل جدًا.

وكذا تكتسب علاقة إسرائيل- صوماليالاند أهميةً إضافيةً بالنظر إلى طبيعتها غير المتكافئة. فإسرائيل دولة تسعى لتعزيز أمنها بشكلٍ استباقي خارج حدودها، فيما تمثل صوماليالاند كيانًا يتطلع للاعتراف الدولي والشرعية، حتى لو تطلب ذلك تقديم تنازلاتٍ نوعية. وقد أسهم هذا التباين في الإمكانيات والأهداف في توفير بيئةٍ مواتيةٍ لإنتاج ما يمكن وصفه بـ«تحالف وظيفي»، تقوم صوماليالاند بموجبه بوظيفةٍ محددةٍ مقابل دعم مسعاها للاعتراف، بينما تحتفظ إسرائيل بموقعٍ أكثر تأثيرًا في توجيه مسار العلاقة وتحديد أولوياتها.

أما الجديد في هذا البحث فهو سعيه إلى تطوير إطارٍ مفاهيمي يربط بين الهامش الهش والحليف الوظيفي. فهو يتناول الكيانات غير المعترف بها ليس بصفتها وحداتٍ خاملةٍ تقع خارج النظام الدولي، وإنما باعتبارها كياناتٍ نشطةٍ يمكنها في ظروفٍ معينة أداء وظائف حيوية تخدم مصالح القوى الدولية والإقليمية.

لكن تجدر الإشارة إلى أنَّ البحث يتجاوز تحديد دوافع الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند، بوصفها إحدى حالات العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية إلى تحليل كيفية استثمار قوةٍ إقليميةٍ للاعتراف كأداةٍ تسهم في إدماج هامشٍ هشٍّ في علاقة تحالف وظيفي، عبر قيامه بأدوار تفوق وزنه السياسي والقانوني. كما يحلِّل البحث أدوات بناء هذا التحالف وشروط

استدامته. وهو ما يمنح الدراسة بعدًا نظريًا يتجاوز الحالة محل البحث إلى محاولة بناء إطارٍ تفسيري يمكن الإفادة منه في تحليل حالاتٍ أخرى تتسم بتفاوت موازين القوة بين أطرافها.

تنبع المشكلة من مفارقةٍ واضحةٍ في العلاقات الدولية المعاصرة؛ ففي الوقت الذي يفترض فيه أن الدول تحرص أكثر على إقامة علاقاتٍ مع دولٍ مستقلة ذات سيادة، بوصفها أقدر على التحمل بالالتزامات وأداء الواجبات، فإنَّ الممارسات العملية تكشف حرص بعض القوى أحيانًا على توظيف كياناتٍ محدودة الاعتراف أو هشة قانونيًا لتعظيم أهدافها الجيوسياسية بأقل تكلفة، خاصة عندما تملك هذه الكيانات مقوماتٍ جيوسياسية وأمنية قابلة للتوظيف.

وبالتطبيق على الحالة محل البحث، تتمثل المشكلة الأساسية في محاولة تفسير العوامل التي زادت من قيمة هامشٍ هشٍ كصوماليالاند في الحسابات الإستراتيجية لإسرائيل، ودفعها للانتقال من إقامة ارتباطاتٍ غير معلنة معها إلى الاعتراف الرسمي بها، والعمل على تحويلها إلى حليفٍ وظيفي.

تنطلق الدراسة من افتراضين أساسيين. يختبر أولهما الدوافع الكامنة وراء اعتراف إسرائيل بصوماليالاند، فيما يسعى الثاني إلى تفسير العوامل التي قد تسهم في نشوء علاقة تحالفٍ وظيفي بينهما. وهو ما يمكن إيجازه في عنصرين، الأول، أنَّ تنامي تهديد الحوثيين لإسرائيل أسهم في ارتفاع تقديرها للقيمة الإستراتيجية لموقع صوماليالاند، ودفعها للتعجيل بالاعتراف بها، رغم التكلفة المرتبطة بذلك. والثاني، أنَّه كلما تلاقت مساعي إسرائيل إلى توظيف الموقع الإستراتيجي لصوماليالاند مع حاجتها الماسة إلى نيل الاعتراف الدولي زادت فرص نشوء علاقة تحالفٍ وظيفي بينهما.

ينبثق عن المشكلة البحثية عددٌ من التساؤلات أهمها ما يلي: ما المقصود بمفهومي الهامش الهش والحليف الوظيفي، وما أوجه الاختلاف بينهما وبين المفاهيم المتقاربة؟ وما دوافع اعتراف إسرائيل بصوماليالاند، وإلى أي مدى يعكس ذلك تحولًا في نمط تعاملها مع الكيانات محدودة الاعتراف؟ وما السياق الإستراتيجي الذي أحاط بقرار الاعتراف الإسرائيلي؟ وما المسار الذي اتخذته العلاقة بين إسرائيل وصوماليالاند، وكيف انعكس اختلال ميزان القوة بينهما على طبيعة العلاقة؟ وما المؤشرات التي تعكس تحول صوماليالاند إلى حليفٍ وظيفي؟ وما الأنماط المحتملة للتوظيف الإسرائيلي لصوماليالاند؟ وما المسار المستقبلي المحتمل للعلاقة، وإلى أي مدى تمثل حالة صوماليالاند نموذجًا قابلًا للتعميم في تفسير تعامل إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف ذات القيمة الجيوسياسية؟

يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة (Case Study)، بغية التعمق في تحليل حالة صوماليالاند في سياقها الجغرافي والإستراتيجي كحالةٍ تطبيقية تعكس نمطًا لتعامل

إسرائيل مع الكيانات محدودة الاعتراف، بما يسمح باختبار فرضيات البحث. كما يستعين بمدخل تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis) بوصفه إطارًا تحليليًا لتفسير السلوك الإسرائيلي، من خلال تحليل دوافع صنع قرار الاعتراف، وآليات توظيف الموقع الجغرافي لصوماليالاند في خدمة الإستراتيجية الإسرائيلية.

أولاً: مقاربة مفاهيمية

يقدِّم مفهوما الهامش الهش والحليف الوظيفي مقاربةً جديرةً بالاهتمام عند تناول حالة صوماليلاند، ويمكن تناول ذلك على النحو الآتي:

1. مفهوم الهامش الهشّ والحليف الوظيفي

يستخدم مفهوم الهامش في أدبيات العلاقات الدولية بمعانٍ متعددة بحسب الإطار النظري والسياق. فنظرية التبعية (Dependency Theory) تربطه بفكرة الأطراف (Periphery)، التي تشير للاقتصادات الأقل تقدمًا، وتعتمد على تصدير المواد الخام مقابل استيراد المنتجات المصنعة والتكنولوجيا، والتي يعود تخلفها بالأساس إلى دخولها في علاقاتٍ اقتصاديةٍ غيرمتكافئة مع دول المركز (Center) التي تمثل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة[1].

أما نظرية تحليل النظم العالمية (World-Systems Analysis) لإيمانويل والرشتاين، فتحدد الهامش وفق موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي ومدى تطورها الصناعي والتكنولوجي. إذ تتبنى النظرية تقسيمًا ثلاثيًا للنظام الرأسمالي العالمي، يشمل المركز (Core) الذي يمثله الاقتصادات المتقدمة، وشبه المحيط (Semi-Periphery) ويضم الاقتصادات متوسطة القوة، والمحيط (Periphery)، الذي يشيرإلى موقعٍ هامشي تشغله بعض الاقتصادات الضعيفة داخل النظام العالمي.

وإذا كان مفهوم الهامش في سياق هاتين النظريتين يرتبط أساسًا بالبعد الاقتصادي، فإنه يرتبط أيضًا بأبعادٍ سياسيةٍ في سياقاتٍ أخرى. من أهمها التحليلات المتعلقة بدول الأمر الواقع (De Facto States) أو الكيانات محدودة الاعتراف (Limited-Recognition Entities)، حيث يستخدم مفهوم الهامش لوصف فاعلٍ سياسي موجود فعليًا، وربما يمتلك قيمةً إستراتيجية، لكنه يظل خارج مراكز القوة والتأثير الرئيسية في العلاقات الدولية، نتيجةً لعدم الاعتراف الدولي به.

وينطلق هذا البحث من المعنى الأخير، فرغم قدرة بعض الكيانات السياسية على بناء مؤسساتٍ سياديةٍ وممارسة معظم وظائف الدولة داخل إقليمها، وامتلاكها قيمةً إستراتيجية وعلاقات خارجية، فإنَّ وضعها القانوني قد يظل محلًّا للنزاع، ما يجعلها تفتقر للاعتراف الدولي. وقد تؤدي هذه الفجوة إلى صعوبة اندماجها مع الدول ذات السيادة

والمعترف بها دوليًا، ما يضع تلك الكيانات على هامش النظام الدولي، بعيدًا عن مراكز القرار فيه، ويضفي عليها قدرًا من الهشاشة.

ورغم إمكانية وجود بعض عوامل الهشاشة الداخلية، فإنَّ منبع الهشاشة بالنسبة لأغلب تلك الكيانات يعود إلى عوامل خارجية المنشأ بالأساس، ومن أهمها:

أ. اضطرارها إلى الاعتماد على علاقاتٍ غير رسميةٍ أو شبه رسميةٍ أو سريةٍ وغير مستقرة غالبًا، من دون تطوير علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملةٍ أو إبرام اتفاقياتٍ دوليةٍ مشروعة.

ب. صعوبة اكتسابها العضوية الكاملة أو صفة مراقبٍ بالمنظمات الدولية، ما يحرمها من ضمانات الحماية ومزايا التكامل الدولي. ويحدُّ من فرص حصولها على قروضٍ أو مساعداتٍ تنموية.

ج. ارتباط وضعها الراهن بتحولات البيئة الخارجية، واعتماد مستقبلها السياسي على توازنات القوى الدولية والإقليمية، ما يجعلها أكثر قابليةً لتوظيفها من جانب تلك القوى.

في ضوء ذلك يتبني هذا البحث مفهوم «الهامش الهشّ| Fragile Periphery» بوصفه مفهومًا تحليليًا أساسيًا، يصف مواقع الكيانات السياسية في النظام الدولي، قياسًا بمقوماتها الذاتية ومراكزها القانونية ومدى اندماجها في مؤسساته وشبكات علاقاته. وعليه فقد تتعدَّد أنماط الكيانات التي يمكن تصنيفها هامشًا هشًّا، مع الوعي بإمكانية تباينها من حيث درجة انطباق المفهوم عليها، وأنَّ الكيان الواحد قد يجمع بين أكثر من نمطٍ، وأنَّ الضعف أو الهشاشة لا تعني بالضرورة الضعف الكامل وإنما الضعف النسبي. ولعل من أبرز أنماط الهوامش الهشَّة ما يلي:

(1) الكيانات الانفصالية أو ذات الوضع السيادي المختلف عليه، والتي تمارس الحكم كأمرٍ واقع، لكنها لا تتمتع باعترافٍ دولي كليًا أو جزئيًا مثل صوماليالاند وتايوان وشمال قبرص، رغم اختلاف السياق التاريخي والقانوني لكل حالة.

(2) الدول المعترف بها ولكنها تعاني صراعاتٍ وحروبٍ أهلية ممتدة، تجعل حكوماتها عاجزة عن أداء أغلب وظائفها الأساسية، وتحدُّ من حضورها الدولي مثل الصومال منذ 1991 وجنوب السودان منذ 2013.

(3) الدول العازلة بين القوى الكبرى، والتي تتسم بمحدودية قدراتها مقارنةً بجيرانها، وضيق خياراتها ارتباطًا بمصالحها معهم، ومحدودية تأثيرها في التوازنات الإقليمية. وتمثل منغوليا مثالًا لها، نظرًا لوقوعها بين الصين وروسيا، واعتمادها الاقتصادي الكبير عليهما.

(4) الأقاليم التي تمثل جيوبًا إثنيةً وتُحظى بحكمٍ ذاتي، لكنها تواجه خلافاتٍ حول تمثيلها السياسي أو صلاحياتها مثل إقليمي كردستان العراق وكشمير، اللذان يمكن اعتبارهما هامشًا إقليميًا داخل الدولة.

(5) الأقاليم المتنازع بشأن السيادة عليها ووضعها القانوني ومصيرها السياسي. وتمثل الصحراء الغربية مثالًا لها، نتيجة استمرار النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو حول مستقبل الإقليم.

في ضوء ما تقدم، يتبنى الباحث تعريفًا إجرائيًا لـ«الهامش الهشّ» بأنَّه «مفهومٌ يطلق على كياناتٍ سياسيةٍ ربما تملك مقوماتٍ داخليةٍ للقوة وتتمتع بقيمةٍ إستراتيجية. لكنها قد تعاني أوجه هشاشةٍ داخلية ومحدودية في الاعتراف الدولي أو غيابه، ما يحدُّ من قدرتها على الاندماج في المؤسسات والتفاعلات الدولية، ويبقيها بعيدةً عن مراكز صنع القرار». وتكمن القيمة التفسيرية لهذا المفهوم في أنَّه يتيح دراسة كيفية اكتساب كيانٍ محدودٍ المكانة الدولية أهميةً إستراتيجية متزايدة لدى قوةٍ خارجية، بسبب قدرته على خدمة مصالحها، دون أن يعني ذلك بالضرورة تغير وضعه القانوني أو زوال هشاشته.

وهنا تبدو أهمية التفرقة بين مفهومي الهامش الهشّ والدولة الهشّة. فالأخير يركز على أوجه ضعفٍ داخليةٍ تحدُّ من قدرة دولةٍ معترف بها دوليًا على أداء وظائفها الأساسية. أما الهامش الهشّ فيتجاوز هذا البعد ليشمل أيضًا كياناتٍ تفتقر للاعتراف وغير مندمجةٍ في النظام الدولي. لذا فالدولة قد تكون هشَّة وتُصنف كهامشٍ هشٍّ أيضًا إذا اقترن ضعفها الداخلي بعدم الاعتراف القانوني بها وهامشية دورها في النظام الدولي.

أما مفهوم «الحليف الوظيفي| Functional Ally»، فيشير إلى طرفٍ ما، سواء أكان دولة أو إقليم أو فاعل من غير الدول، يستمد قيمته الإستراتيجية من أدائه وظيفةً لمصلحة طرفٍ آخر (الدولة الراعية patron State)، في إطار علاقةٍ غير متكافئةٍ تُسمى «علاقة الراعي بالعميل| Patron–Client Relation»، وقد تتمثَّل تلك الوظيفة في توفير موارد نادرة، أو تسهيل الوصول إلى منطقةٍ إستراتيجيةٍ، أو إتاحة إنشاء قواعد عسكرية أو ممراتٍ لوجستيةٍ على أراضيه، ما يسهم في تعزيز المكانة الإستراتيجية للدولة الراعية أو إضعاف خصومها[2].

ولعل قيمة «الحليف الوظيفي» أو العميل في هذه الحالة لا ترتبط بحجم مقوماته الذاتية وإنما تنبع من مدى أهمية تلك المقومات للمصالح الإستراتيجية للطرف الراعي، دون اشتراط وجود إطارٍ قانوني معين لعلاقتهما، أو التزامٍ تعاهدي أو قواسم أيديولوجية ما. ومع ذلك لا تنفي الطبيعة الوظيفية للعلاقة وجود أهدافٍ خاصة مستقلة يسعى «الحليف الوظيفي» إلى تحقيقها بالاستفادة من الدولة الراعية.

كما تجدر الإشارة إلى وجود فارقٍ جوهري بين علاقة «التحالف الوظيفي» و«التحالف التقليدي»، يتمثل في أساس العلاقة بين الأطراف. فـ«التحالف التقليدي» يقوم على تبادل مصالح والتزامات بين دولٍ تتمتع غالبًا بنفس المركز القانوني الدولي، حتى إن تفاوتت

إمكانياتهما أو كان أحدهما يقوم بأدوار أكبر (ارتباط الولايات المتحدة واليابان بمعاهدة التعاون والأمن المتبادل في يونيو 1960، رغم التفاوت الكبير في قدراتهما الدفاعية).

أما «التحالف الوظيفي»، فيعبِّر عن علاقةٍ تقوم على التراتبية أو التسلسل الهرمي، تتوقف فيها أهمية أحد الأطراف ليس على عناصر قوته الشاملة، وإنما على قيمة الوظيفة أو الوظائف الإستراتيجية التي يؤديها لمصلحة حليفه، وقدرته على الاستمرار في أدائها. ومن ثم لا يشترط هذا التحالف التكافؤ في الإمكانيات أو التماثل في المراكز القانونية الدولية بين أطرافه، فالوظيفة هنا تأتي أولًا[3].

ومن أمثلة هذه التحالفات، توظيف الولايات المتحدة لنظام موبوتو في زائير (1965– 1997)، للاستفادة من موقع بلاده في تمرير الأسلحة إلى حركة «يونيتا» خلال حربها ضد حكومة لواندا الموالية للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يفسر دعمها لموبوتو وتغاضيها عن سجله الحقوقي، قبل أن تتخلى عنه لاحقًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء قيمة الوظيفة التي ظل يؤديها لسنواتٍ مديدة.

وبالتالي فإنَّ اختلاف المراكز القانونية الدولية أو تفاوت عناصر القوة الشاملة لا يكفيان وحدهما لتحديد طبيعة التحالف. فالفارق بين المركز القانوني قد يتلاشى عمليًا أمام حجم المصالح. كما أنَّ تفاوت الإمكانيات قد يعكس مجرد فارقٍ في مستوى القوة فحسب. أما المعيار الأكثر دلالةً فهو مدى تبادلية الحقوق والالتزامات، ومدى ارتباط أهمية الحليف بقيمة الوظيفة التي يؤديها لمصلحة الطرف الآخر. فقد يكون الحليف الوظيفي محدودًا في قدراته الاقتصادية لكنه يملك موقعًا فائق الأهمية يحتاجه الطرف الأقوى لتوظيفه.

وبالنظر إلى أنَّ علاقة «التحالف الوظيفي» تمثل غالبًا علاقةً غير مستدامة، فإنَّها قد تنتهي بمجرد انتهاء غرضها (انهيار جيش لبنان الجنوبي عقب انسحاب إسرائيل عام 2000). وقد يتحول «الحليف الوظيفي» لعدوٍّ مباشر للدولة الراعية (علاقة الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة في أفغانستان)، وقد تستمر العلاقة مع انخفاض الدعم (تراجع دعم واشنطن للقوات الكردية في سوريا عام 2019، ثم التعاون معها لاحقًا)، وقد يُعاد توظيف الحليف في إطارٍ جديدٍ مثل نقل تركيا عناصر من الفصائل السورية التابعة لها للقتال كمرتزقة في ليبيا منذ عام 2019.

ومن المتصور أيضًا انتقال العلاقة من تحالفٍ تقليدي إلى علاقةٍ يغلب عليها الطابع الوظيفي إذ أصبحت الوظيفة أكثر أهميةً من باقي عناصر العلاقة. مثل العلاقات الروسية– السورية، التي كانت تقوم تاريخيًا على مصالح سياسية وأمنية وثيقة، ثم اكتسبت بعد 2011 أهميةً وظيفية متزايدة بالنسبة لموسكو، ما دفعها للتدخل عسكريًا في سوريا منذ 2015، للاحتفاظ بموطئ قدمٍ عسكري بشرق المتوسط من خلال قاعدتي حميميم وطرطوس.

في المقابل ربما تتحول علاقةٌ وظيفيةٌ إلى علاقةٍ أكثر تقليدية، مثل علاقة إسرائيل بـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، والتي تلقت منذ تأسيسها عام 1983 أشكالًا من الدعم السياسي والعسكري الإسرائيلي، بغية استنزاف السودان، قبل تحول الحركة إلى الحزب الحاكم لدولة جنوب السودان، التي نشأت في يوليو2011، وتتبادل العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع إسرائيل. لكن ذلك لا يعني بالضرورة زوال البعد الوظيفي لعلاقتهما، فهذا يتوقف على الأهداف التي يخدمها التعاون بينهما.

2. مدى انطباق مفهوم الهامش الهشّ على صوماليالاند

كانت صوماليالاند محميةً بريطانية سابقة تقع في الجزء الشمالي الغربي من الصومال، بينما كان باقي الصومال خاضعًا للوصاية الإيطالية. وفي 26 يونيو 1960 استقلت صوماليالاند، ولحقها الصومال الإيطالي بعد خمسة أيام في 01 يوليو 1960، ليتحد الطرفان في دولةٍ واحدةٍ عاصمتها مقديشو. ثم أعلنت الحركة الوطنية في صوماليالاند الانفصال من جانبٍ واحد في 18 مايو عام 1991، وإنشاء دولةٍ مستقلة عاصمتها هرجيسا، على نفس حدودها لدى استقلالها عن بريطانيا. وفي عام 2001، أُجري استفتاءٌ في صوماليالاند، أيَّد فيه 97,1% من الناخبين الاستقلال.

خريطة (1) صوماليالاند



شكَّلت صوماليالاند حكومةً وأصبح لها علمًا ونشيدًا وعملة وطنية وجوازًا للسفر ونظامًا ضريبيًا. وأنشأت جيشًا وبرلمانًا وقواتٍ أمنيةٍ وأجهزةٍ إدارية. وظلت تمارس أغلب وظائف الدولة ومظاهر السيادة الداخلية بشكلٍ منتظم على إقليمها، بل وتنظم انتخاباتٍ دوريةٍ متعددة الأحزاب [4]. وعليه، تؤكد هرجيسا أنَّها جديرةٌ بالاعتراف الدولي، لكونها تتمتَّع بالعناصر الأربعة التي حددتها اتفاقية منتيفيديو للدولة وهي: السكان الدائمين (3,5 مليون)، والإقليم المحدَّد (176 ألف كم2 تقريبًا)، والحكومة، والقدرة على إبرام اتفاقياتٍ مع الدول الأخرى.

لذا تواصلت صوماليالاند مع المنظمات الدولية والدول الفاعلة، مؤكدةً أنَّها ليست كيانًا انفصاليًا، وأنَّ قضيتها الحقيقية هي تأكيد استمراريتها كدولةٍ مستقلةٍ قبل اتحادها مع الصومال الإيطالي. كما استقبلت هرجيسا عام 2005 بعثةً لتقصي الحقائق تابعةً للاتحاد الأفريقي، لتنتهي البعثة إلى أنَّ صوماليالاند لها تجربةٌ سياسيةٌ وتاريخيةٌ متميزة، نظرًا لاستقلالها عن بريطانيا قبل اتحادها مع الصومال، وعدم المصادقة بشكلٍ قانوني سليم على اتحادهما. ودعت البعثة الاتحاد الأفريقي إلى إيجاد آليةٍ للتعامل مع هذه الحالة وفق صيغةٍ لا تفتح الباب أمام تفكيك الدول الأفريقية [5].

رغم ذلك ظلت صوماليالاند تفتقر للاعتراف الدولي، فالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وغيرهم من المنظمات الدولية ما زالوا يتمسكون بوحدة الصومال الفيدرالي، ومركزية حكومته في مقديشو. كما أنَّ جميع دول العالم- باستثناء إسرائيل- لم تعترف بها. لذا لا تشارك حكومة هرجيسا في تفاعلات النظام الدولي، باستثناء ارتباطاتٍ عمليةٍ أو ضروريةٍ مع أطرافٍ خارجيةٍ تسعى للاستفادة من مزايا موقعها وفرص الاستثمار فيها. لذا ظلت صوماليالاند كيانًا يعيش على هامش النظام الدولي [6].

هذه الفجوة بين الفاعلية الداخلية والبقاء على الهامش خارجيًا، أبقت على صوماليالاند في وضعيةٍ هشةٍ. فعدم الاعتراف كبَّل قدرتها على توقيع اتفاقياتٍ دوليةٍ وقصر أغلب تحركاتها الخارجية على إقامة صلاتٍ عمليةٍ ثنائية، لتأكيد جدارتها بالحصول على الاعتراف.

كما أنَّ وجودها خارج المنظمات الدولية والإقليمية حرمها من مزايا العضوية وأعاق اندماجها في الاقتصاد العالمي والمشروعات اللوجستية الإقليمية. وهو ما يفسِّر محدودية قدرة هرجيسا على النفاذ إلى مؤسسات التمويل الدولية للحصول على منحٍ وقروضٍ وجذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة مشروعات البنية التحتية الكبرى. كما يفسِّر أيضًا تنامي اعتمادها على تصدير الثروة الحيوانية (85% من إجمالي الصادرات) وتحويلات المغتربين. لذا ظل اقتصادها منكشفًا بدرجةٍ كبيرةٍ أمام الصدمات المالية الناجمة عن تقلبات النظام الرأسمالي العالمي، والتي ترتبط دومًا بانعكاساتٍ اجتماعيةٍ سلبية [7].

وتتجلى الهشاشة في محدودية قدرة صوماليالاند على بناء تحالفاتٍ خارجيةٍ تضمن لها دعمًا سياسيًا أو بناء قدراتٍ عسكريةٍ تمكّنها من مواجهة حكومة مقديشو أو فرض سيطرتها الكاملة على إقليمها، وتحجيم مطالبات الأقاليم الصومالية المجاورة، خاصة بونت لاند، الذي ينازع منذ تأسيسه عام 1998 حكومة هرجيسا السيطرة على مناطق صول وسناغ وأجزاء من توغدير.

لكل ما سبق، تمثل صوماليالاند حالةً معبرةً لما يمكن تسميته «هامشٌ هشٌّ»، خاصةً إذا أخذ المفهوم بمعناه السياسي والقانوني. فهي لديها الإقليم والموقع الإستراتيجي والسكان والموارد، لكنها لم تؤمِّن الاعتراف الدولي، ما يجعلها أقرب إلى سلطة أمرٍ واقع، حتى أنَّها أضحت تخشى إعادة إخضاعها قسريًا لحكومة مقديشو المركزية، ما يفسِّر استعدادها لتقديم تنازلاتٍ جوهريةٍ لضمان بقائها والحصول على الاعتراف.

ولعل ذلك هو ما يفسِّر تركز علاقاتها الخارجية مع عددٍ قليلٍ من الدول، خاصةً إثيوبيا وكينيا والإمارات وتايوان وإسرائيل، واتخاذ تلك العلاقات شكل روابط مصلحية مؤقتة، تُدار عبر مكاتب تمثيلية محدودة الصلاحيات، دون الدخول في شراكاتٍ مستقرةٍ مستدامة، ما جعلها كيانًا أكثر قابليةً للاختراق والتوظيف الخارجي في سبيل الاعتراف[8].

ثانيًا: سياق وعوامل الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند

جاء الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند ضمن أهدافٍ وسياقٍ مهم، يمكن تناوله من خلال ما يأتي:

1. الدوافع الإسرائيلية

يمثل اعتراف إسرائيل بصوماليالاند تحولًا في نمط تعاملها مع الكيانات الانفصالية غير المعترف بها، مثل تايوان وإقليم جنوب السودان أثناء خضوعه للسودان، وكردستان–العراق، إذ كانت العلاقات تدار عبر شبكاتٍ سرية تقدم إسرائيل من خلالها الدعم العسكري واللوجستي مقابل أغراض مختلفة، دون منحها الاعتراف الرسمي[9]. ففي كردستان، كان تركيز إسرائيل على زعزعة استقرار العراق ومراقبة إيران. وبالنسبة لجنوب السودان كان الهدف إضعاف النظام في الخرطوم وتقليص نفوذه الإقليمي. بينما استهدفت علاقاتها بتايوان تعزيز التعاون التكنولوجي والاستفادة من تطبيقاته في المجالات العسكرية والأمنية.

كانت علاقات إسرائيل مع صوماليالاند تُدار وفق هذا النمط لسنواتٍ طويلة، حرصت خلالها تل أبيب على تجنب التبعات القانونية والسياسية للاعتراف، ما يثير سؤالًا جوهريًا يتعلق بالدوافع التي جعلت إسرائيل الدولة الأولى والوحيدة عالميًا التي تعترف بصوماليالاند، رغم أنَّها كان بوسعها ألا تفعل؟

للوهلة الأولى، ركَّزت أغلب التحليلات على الموقع الجغرافي لصوماليالاند كأبرز الدوافع، فجبهتها الساحلية على خليج عدن (850 كم) وقربها من باب المندب (129 كم) يتيحان لها تأثيرًا مباشرًا على حركة الملاحة في البحر الأحمر[10]. لكن الجغرافيا لا تقدِّم تفسيرًا كافيًا لتوقيت الاعتراف، فأهمية موقع صوماليالاند كانت معروفةً ابتداءً لدى صانع القرار الإسرائيلي، الذي كان بمقدوره استمرار تطوير العلاقات معها دون اعتراف.

وهنا يُرجَّح أن يكون متغيرًا جديدًا قد أسهم في زيادة القيمة الإستراتيجية لموقع صوماليالاند لدى إسرائيل، لدرجةٍ جعلتها حريصةً على الاعتراف وتحمل تبعاته. ويتمثَّل هذا المتغير في تصاعد تهديدات الحوثيين لأمن إسرائيل الداخلي والبحري والرقمي منذ أواخر عام 2023، في عدة عوامل متنوعة. في مقدمة هذه العوامل توجيه الحوثيين هجماتهم نحو تل أبيب بسرعةٍ فائقة، قدَّرها البعض بإحدى عشرة دقيقة ونصف بالنسبة لبعض الصواريخ، ما يكاد يلغي المسافة بين اليمن وإسرائيل (1295 ميل جوي تقريبًا). إذ أكَّد البعض، نجاح طائرةٍ مسيَّرةٍ أُطلقت من اليمن في 19 يوليو 2024 في إصابة قلب تل أبيب قرب السفارة الأمريكية، فضلًا عن استهداف مطار بن غوريون في 28 سبتمبر 2024، وهذه الهجمات أخذت تتوالى تجاه يافا وميناء إيلات[11]. والواقع أنَّ هذه الهجمات تتعارض بشدةٍ مع العقيدة الأمنية لإسرائيل، التي تركز على نقل المعارك خارج أراضيها، والاعتماد على الضربات الاستباقية والتفوق الاستخباراتي والجوي، بالنظر إلى افتقارها إلى عمقٍ جغرافي دفاعي، ما جعل إسرائيل حريصةً على ألا يسهم الحوثيون في فرض معادلةٍ أمنيةٍ مغايرة[12].

وفي سياق ذلك، تجدر الإشارة إلى بلوغ تكلفة اعتراض إسرائيل للصواريخ الحوثية نحو 300 مليون دولار حتى ديسمبر 2025[13]. كما أكد البعض أنَّ تكلفة الاعتراض باستخدام صاروخ من طراز «آرو -3» قد تبلغ 2 مليون دولار، وأنَّ أثمان المسيَّرات الحوثية لا تُقارن بتكلفة الصواريخ التي تعترضها، وأنَّ فشل الاعتراض قد يحدث خسائر فادحة[14].

ومن جهةٍ ثانية، تواصل استهداف الحوثيين السفن الإسرائيلية وسفن دولٍ أخرى متجهة إلى ميناء إيلات، حتى أنَّ إطلاق واشنطن عملية «حارس الازدهار» في ديسمبر 2023، لحماية الملاحة بالبحر الأحمر وتكثيف الضربات الإسرائيلية ضدهم لم توقف هجماتهم[15]، وهو ما اضطر شركات الشحن إلى التحول نحو طريق رأس الرجاء الصالح. وهنا تكشف الأرقام أنَّ الميناء لم يستقبل سوى 6 سفن عام 2025، مقارنةً بـ16 سفينة عام 2024، و130 سفينة عام 2023، وأنَّ إيراداته تراجعت بنسبة 80% عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

وإضافةً إلى ذلك، عطَّل الحوثيون مخططات إسرائيل لكي تصبح محورًا قادرًا على ربط شبكات البيانات بين الغرب والشرق، ومنافسة مصر في مجال الكابلات البحرية. ومثال ذلك عرقلتهم مشروع (Blue – Raman)، الذي يربط أوروبا بالهند عبر إسرائيل. فالمرحلة

الأولى «Blue» من أوروبا حتى إسرائيل تم تنفيذها، فيما تعثر تنفيذ المرحلة الثانية «Raman» التي تمر عبر البحر الأحمر وصولًا للهند، بسبب ممارسات الحوثيين، التي جعلت تكلفة تأمينها مرتفعةً للغاية [16].

ولا يفوت التنويه إلى تصاعد التحركات الإيرانية لاستعادة حضورها الجيوسياسي بالقرن الأفريقي، والذي تقدره إسرائيل كتهديدٍ حقيقي لمصالحها، إذ استأنفت طهران العلاقات الدبلوماسية مع إريتريا في مارس 2024، واستعادت حق الوصول إلى مينائي عصب ومصوع. وتوافقت مع الصومال في أغسطس 2024 على استئناف علاقاتهما، وعقدت لقاءاتٍ في بغداد مع مسؤولين صوماليين لمواجهة تداعيات الاعتراف الإسرائيلي الذي توقعته إيران، كما وقعت طهران مذكرة تفاهمٍ للتعاون الإستراتيجي والاستخباري مع إثيوبيا في مايو 2025، حيث زودتها بمسيرات «مهاجر 6» خلال الحرب في إقليم تيغراي [17].

وعلاوةً على ذلك، تقلصت البدائل المتاحة لإسرائيل لبناء شبكةٍ من التحالفات بالقرن الأفريقي ضد الحوثيين، فإريتريا أقرب إلى باب المندب ومواقع الحوثيين من صوماليالاند (351 ميلًا جويًا بين أسمرة وصنعاء). وهي تقع تقريبًا على نفس ارتفاع صنعاء (متوسط ارتفاع أسمرة 2325 مترًا عن سطح البحر). لكن علاقة إريتريا بإسرائيل اعتراها التوتر منذ عام 2020، حينما رفضت أسمرة اعتماد سفير إسرائيلي جديد لديها وخفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى تل أبيب، ما اضطر إسرائيل عام 2022 لإغلاق سفارتها في أسمرة. أما إثيوبيا فهي دولة حبيسة بلا منفذٍ بحري، وبالنسبة إلى جيبوتي فهي تفضل الحياد وعدم الانخراط في محاور عسكرية، وحتى بالنسبة للسودان، القريب من القرن الأفريقي، فقد تعطل مسار التطبيع معه، جراء حربه الأهلية منذ أبريل 2023.

لكل ما سبق، كانت أولوية إسرائيل هي سد الفراغ الأمني الذي صنعه الحوثيون، الذين لم تردعهم الهجمات الإسرائيلية والأمريكية [18]، فاتخذت قرار الاعتراف، ليس بصفته إجراءً قانونيًا فحسب، ولكن باعتباره آليةً لتعويض افتقارها للعمق الإستراتيجي وإعادة التموضع بالقرن الأفريقي والتأثير في موازين القوة في محيطها الإقليمي.

هنا يمكن النظر للتوجه الإسرائيلي نحو صوماليالاند بوصفه تطبيقًا عكسيًا لـ«عقيدة الأطراف| Periphery Doctrine»، يقوم على بناء علاقاتٍ مع دولٍ عربية أو أقاليم داخلها، بغية مواجهة تهديداتٍ مشتركة. وهو يختلف عن التطبيق الأصلي لهذه العقيدة الذي طوره في خمسينيات القرن الماضي دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، وطبقه رؤوفين شيلوح أول مدير لـ«الموساد»، والتي كانت تقوم على كسر عزلة إسرائيل عبر بناء علاقاتٍ مع دولٍ غير عربية مثل تركيا وإيران الشاه وإثيوبيا وأقلياتٍ إثنيةٍ داخل الدول العربية، مثل أكراد العراق وبعض القوى المسيحية المارونية في لبنان [19].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض الآراء في إسرائيل كانت تميل للاكتفاء مرحليًا بتعزيز التعاون الأمني غير المعلن مع صوماليالاند، مع بقاء علاقتهما دون عتبة الاعتراف حتى تأتي الخطوة من دولٍ أخرى، خاصة الولايات المتحدة، فلا تصبح إسرائيل هي المبادر بها، خاصةً أنَّه لا توجد بين إسرائيل وصوماليالاند مصالح اقتصادية مهددة تستلزم الحماية[20]، وأن ثروات صوماليالاند المحتملة من النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية لا يزال في مرحلة الاستكشاف، وأنَّ حكومة هرجيسا نفسها قد تواجه ضغوطًا تحدَّ من قدرتها على تطوير تعاونٍ علني ومستدام مع إسرائيل[21].

يبدو أنَّ تلك الدوائر كانت قلقة بشأن تكلفة الاعتراف، خاصةً أنَّه يخالف ميثاق الأمم المتحدة ويناقض سياسة إسرائيل تجاه قضية فلسطين. ويضع تل أبيب في مواجهةٍ مع الصومال ودول القرن الأفريقي، ولا سيما إريتريا وجيبوتي، وقوى إقليمية ذات مصالح حيوية بالقرن الأفريقي والبحر الأحمر، وأبرزها مصر والسعودية وتركيا.

لكن متخذ القرار الإسرائيلي حسم أمره على الاعتراف، بعد موازنةٍ يُرجَّح أنَّها أُجريت – داخل دائرةٍ ضيقةٍ من الموساد ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية– بين تكلفة الاعتراف وعائده المحتمل [22]، لتنتهي إلى تقديرٍ يؤكد اتساق الاعتراف مع إستراتيجية الأمن الإسرائيلي بعد 07 أكتوبر 2023، التي تستهدف تحييد مصادر التهديد وزيادة العمق الأمني وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية. كما يرى أنَّ الاعتراف يمنح إسرائيل مكسبًا جيوسياسيًا فوريًا، وأنَّ فارق الإمكانيات الشاسع لمصلحة إسرائيل، وتطلع صوماليالاند بشدة للاعتراف وكسر العزلة، وعدم وجود خياراتٍ بديلةٍ أمامها لتأمين الاعتراف، وتقبل برلمانها وأغلب شعبها للتطبيع سيتيح لتل أبيب اتخاذها حليفًا وظيفيًا منخفض التكلفة، يمكنه تعظيم مكاسبها مقارنةً بأي حليفٍ تقليدي آخر [23].

فالموقع الجغرافي لصوماليالاند حوَّل الاعتراف من قرارٍ دبلوماسي إلى خيارٍ إستراتيجي إسرائيلي يعزِّز من تمركز إسرائيل في جنوب البحر الأحمر، ويدعم قدرتها على المراقبة والإنذار المبكر وتأمين الدعم اللوجيستي حال توجيه ضرباتٍ للحوثيين، ويمنح إسرائيل موقعًا إضافيًا يسمح لطائراتها بالتوقف للتزود بالوقود أثناء الرحلات بعيدة المدى [24].

لذلك لم تنظر تل أبيب إلى صوماليالاند كهامشٍ سلبي أو خامل وإنما كـ«حليفٍ وظيفي» نشط، ومستعد لتقديم تنازلاتٍ جوهرية، تزيد من نفوذ إسرائيل في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقرن الأفريقي. وتقلل حاجة جيشها للاشتباك المباشر وتقلل خسائره بشريًا وماديًا، وتتيح لها التنصل من المسؤولية وتجنب الملاحقة القانونية الدولية، وتجميد التحالف بشكل براغماتي حال استنفاد أغراضه، مثلما تخلت عن جيش لبنان الجنوبي في عام 2000 عقب انسحابها من جنوب لبنان.

وقد عكس الخطاب الإسرائيلي الرسمي منذ عام 2024 هذا البعد الأمني، فأكد رئيس الوزراء بنيامين نتينياهو أنَّ الإجراءات الدفاعية ليست كافيةً لدرء الخطر الحوثي، وأنَّ مهاجمتهم أصبحت ضرورية، داعيًا المجتمع الدولي للمشاركة في ذلك الهدف [25]. كما توعدهم يوآف جالانت وزير الدفاع مهددًا بضربهم في أي مكانٍ تقتضيه الضرورة[26]. وأكد الرئيس إسحاق هرتسوج خلال استقباله عبدالرحمن عبدالله إيرو، رئيس أرض الصومال في يونيو 2026 [27] أنَّ الجانبين يواجهان التطرف الراديكالي ويستهدفان تعزيز الأمن وحماية حرية الملاحة [28].

2. السياق المحيط بالقرار الإسرائيلي

بجانب العامل الأمني، توافرت مجموعة من الظروف التي أسهمت في تهيئة سياقٍ مواتٍ لاتخاذ القرار، ولعل من أبرزها اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، فقرار الاعتراف جاء في 25 ديسمبر 2025، قبل عشرة أشهر من الانتخابات المقررة في 27 أكتوبر 2026. لذا يمكن فهمه كخطوةٍ قابلةٍ للتوظيف الانتخابي كنصرٍ دبلوماسي لحكومة نتينياهو، يعكس قدرتها على بناء شراكاتٍ جديدةٍ رغم ضغوط الحرب في غزة وتداعياتها. ويغطي على اتهاماتٍ وجهت إليها بكثافة بشأن إخفاقها في توقع «طوفان الأقصى» وإدارة حرب غزة.

وهناك عاملٌ شديد الأهمية وهو توقف مسار التطبيع الذي انتهجته إسرائيل بتوقيع «اتفاقات إبراهام» منذ ديسمبر 2020، والذي تعثر جراء الحرب الأهلية في السودان منذ أبريل 2023، وتداعيات الحرب في غزة، لذا أكد نتينياهو أنَّ الاعتراف يمثل امتدادًا لروح «اتفاقات إبراهام»، بغية إحياء مسار التطبيع، وتمرير الاعتراف بوصفه إجراء يدعم السلم الإقليمي ومحاربة الإرهاب، وليس تقويضًا لوحدة الدولة الصومالية.

ومن زاويةٍ أخرى تعرضت صوماليالاند لتهديدٍ وجودي هو الأخطر منذ 1991، دفعتها إلى تكثف انفتاحها على إسرائيل، إذ انتفضت عشيرة دولبهنتي بمدينة لاسعانود عاصمة إقليم صول في نهاية 2022 ضد حكومة هرجيسا، احتجاجًا على مشروعها الانفصالي، لتندلع بينهما مواجهاتٍ مسلحةٍ في فبراير 2023، ما اضطر قوات صوماليالاند للانسحاب، ليؤسس المحتجون إدارة باسم «خاتمو–SCC»، تمثِّل ثلث مساحة صوماليالاند تقريبًا، وتضم مناطق صول وسناغ وعين في فبراير 2023. وفي 19 أكتوبر 2023 اعترفت حكومة مقديشو المركزية بالإدارة، قبل أن تعترف بها في 15 أبريل 2025 ولايةً اتحاديةً سادسة ضمن النظام الفيدرالي، باسم «ولاية شمال شرق الصومال»[29].

وشجع إسرائيل وجود ضوءٍ أخضر أمريكي ضمني، يعكسه تراكم مواقف واشنطن التي تؤكد التفهم الكامل لحاجة إسرائيل إلى التصدي للخطر الحوثي، وتوافق تقديراتهما بشأن ضرورة استعادة حركة الملاحة، ودفاع ترامب عقب صدور قرار الاعتراف عن «حق إسرائيل السيادي» في إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع أي طرفٍ طالما أنَّ ذلك يدعم مصالحها [30].

كما أُتيح لإسرائيل غطاءً لوجيستيًا واقتصاديًا آمنًا للتحرك أقامه شركاء يملكون مصالح راسخة في صوماليالاند، ومن أبرزهم دولة الإمارات، التي التزمت من خلال هيئة موانى دبي في يونيو 2021 باستثمار 442 مليون دولار لتطوير البنية الأساسية لميناء بربرة وتوسعة طاقته الاستيعابية إلى 500 ألف حاويةٍ سنويًا، وإنشاء ممرٍّ تجاري يصل الميناء بالمناطق الداخلية للإقليم[31]. وهناك أيضًا إثيوبيا التي تخلت عمليًا عن مبدأ «الصومال الواحد». ووقعت مذكرة تفاهمٍ مع صوماليالاند في يناير 2024، تتضمن – وفق حكومة هرجيسا – استئجار إثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول 20 كم لمدة خمسين عامًا بغرض إقامة منشآةٍ بحريةٍ، مقابل ترتيباتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ تتضمن اعترافًا باستقلال صوماليالاند[32].

ثالثًا: المسار الإسرائيلي نحو الاعتراف وأدوات التأثير

كانت إسرائيل –بحسب ممثلها في مجلس الأمن– ضمن 35 دولة اعترفت باستقلال صوماليالاند عن بريطانيا في يونيو 1960[33]، لكن اتحاد صوماليالاند مع الصومال الإيطالي وتشكيل دولة الصومال الموحدة، حال دون تأسيس علاقاتٍ ثنائيةٍ مستقلةٍ بين إسرائيل وصوماليالاند. ومنذ إعلان صوماليالاند استعادة سيادتها عام 1991 تطورت اتصالاتهما تدريجيًا، من التحفظ إلى محاولات الاستكشاف والتقارب، ثم المباحثات التمهيدية، فالمفاوضات المكثفة، وصولًا للاعتراف الرسمي.

1. التحفظ الدبلوماسي

في البدء، اتسمت إسرائيل بالتحفظ الدبلوماسي، فلم تتجاوب مع رسالةٍ منسوبةٍ إلى محمد إبراهيم عقال رئيس صوماليالاند في 03 يوليو 1995 إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل، مدعيًا وجود صلاتٍ تاريخيةٍ بين شعب صوماليالاند واليهود، ومذكرًا بأنَّ كلاهما عانى الاضطهاد، عارضًا إمكانية تعاونهما في محاربة ما يسمى «التطرف الإسلامي»، بهدف حثّ إسرائيل على الاعتراف بصوماليالاند، ودعمها عسكريًا وتنمويًا وإنسانيًا، وتوظيف نفوذها في إقناع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بالاعتراف[34].

بدا جليًا أنَّ إسرائيل منحت أولويةً آنذاك للانخراط في مسار التسوية العربية–الإسرائيلية (مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991، واتفاق غزة–أريحا في مايو 1994، واتفاق وادي عربة أكتوبر 1994)، مع تجنُّب تبعات الاعتراف بكيانٍ لم يكن مستقبله السياسي قد استقرَّ بعد.

2. محاولات الاستكشاف والتقارب

مع استهداف المصالح الإسرائيلية والأمريكية في القرن الأفريقي عام 1998 برزت قيمة صوماليالاند في مدركات صانع القرار الإسرائيلي بوصفها كيانًا يتمتع بموقع إستراتيجي يتيح فرصًا واعدةً للتعاون الأمني والاستخباراتي[35]. لكن قرار إسرائيل بشأن التقارب ظل مرهونًا بتفاديها تكلفة الاعتراف، فيما كانت حكومة هرجيسا نفسها مترددةً بين إقامة علاقةٍ رسميةٍ مع إسرائيل والحفاظ على المصالح مع الدول العربية، خاصةً الأسواق

الخليجية، التي تمثل الوجهة الرئيسية لصادراتها من الثروة الحيوانية، حيث تتراوح واردات السعودية وحدها من صوماليالاند بين 79% إلى 91%[36].

بحلول عام 2003، تبلورت مرحلة الاستكشاف والتقارب السري عبر مدخلي الاقتصاد والتعاون الإنساني، وذلك بدخول رجال أعمال إسرائيليين إلى صوماليالاند لبحث فرص الاستثمار، ودعم السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا علاج أطفال صوماليالاند في مراكز طبية بإسرائيل[37]، وهو ما قابله سعي وزيرة خارجية صوماليالاند إدنا آدم إسماعيل (2003–2006) إلى إجراء مشاوراتٍ مع تل أبيب.

لكن يبدو أن المشاورات لم تنضج -آنذاك- بدرجةٍ كافيةٍ وأنها اعتمدت أكثر على المبادرات الفردية. وهو ما يعززه مؤشران، أولهما نفي طاهر ريالي كاهن رئيس صوماليالاند الأسبق (2002–2010)، خلال حديثه لفضائية الجزيرة في مايو 2005، وجود علاقاتٍ بين بلاده وإسرائيل. أما المؤشر الثاني فهو تصريح يغال بالمور، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية عام 2010 بأنَّ إسرائيل مستعدة لإقامة علاقاتٍ مع صوماليالاند، لكنها لم تتلق طلبًا رسميًا من هرجيسا[38].

3. المباحثات التمهيدية

شكلت «اتفاقيات إبراهام» بين إسرائيل وكلًا من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان عام 2020، حافزًا لبدء مباحثاتٍ تمهيديةٍ بين تل أبيب وهرجيسا حول إقامة علاقاتٍ رسمية، حيث أبدت حكومة هرجيسا ترحيبها بتلك الاتفاقيات، مؤكدةً استعدادها للانضمام إليها[39]. كما مثلت زيارة موسى بيحي عبدي، رئيس صوماليالاند السابق (2017–2024) إلى واشنطن في مارس 2022 دفعةً قويةً في مسار المباحثات، إذ أوفدت هرجيسا سرًا مسؤولين رفيعي المستوى إلى القدس، وتركز النقاش حول تبادل المكاتب التجارية أو إقامة علاقاتٍ دبلوماسية.

لم تتوافر أدلة على بحث مسألة الاعتراف الإسرائيلي خلال المحادثات، ويبدو هذا منطقيًا لأنَّ النقاش كان يجرى تحت مظلة التطبيع وتبادل المصالح الاقتصادية، مستفيدًا من زخم «اتفاقيات إبراهام»، لكن الطرفين واجها منذ أكتوبر 2023 تحدياتٍ أمنيةٍ غير مسبوقة، مثلما سلف البيان، الأمر الذي دفع بالبعد الأمني إلى صدارة مائدة المفاوضات.

4. تكثيف المفاوضات وإعلان الاعتراف

أسهمت المتغيرات الأمنية الطارئة في رفع سقف التفاوض إلى مستوى الاعتراف الرسمي، وكان وصول الرئيس عبدالرحمن عبدالله إيرو إلى السلطة في ديسمبر 2024 عاملًا مساعدًا[40]. وفي غضون ذلك أبدت إسرائيل انفتاحًا واضحًا على تصريح وزير خارجية صوماليالاند، عبدالرحمن ظاهر آدم، لهيئة البث الإسرائيلية في مارس 2025 بشأن أولوية الاعتراف.

وكذلك على رسالة بعثها الرئيس إيرو في مايو 2025 إلى أكثر من 190 دولة عارضًا التعاون الإستراتيجي مقابل الاعتراف، والتي لم تستجب لها أي دولةٍ سوى إسرائيل.

وسط هذه البيئة المواتية، تكرَّرت الاجتماعات في هرجيسا وتل أبيب وإثيوبيا ودبي، وزار وفدٌ من إسرائيل صوماليالاند في يونيو 2025، للتحقق من إمكانيات ميناء بربرة، وتحديد مدى إمكانية إنشاء محطات رصدٍ ومراقبة فيها. ومع تقدم المفاوضات انتقل التواصل إلى مستوى سياسي أرفع، حيث زار الرئيس إيرو تل أبيب في أكتوبر 2025، وأجرى مباحثاتٍ شملت رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدفاع ورئيس «الموساد» ومستشار الأمن القومي. وأثمر ذلك عن توافقٍ حول الصيغة النهائية للإعلان المشترك عن الاعتراف، مع تأجيل نشره حتى تحين اللحظة المناسبة، والتي جاءت في 26 ديسمبر2025.

وهنا يبدو أنَّ اختيار هذا اليوم، الذي يأتي في صبيحة الاحتفال بأعياد الميلاد، قصد به استغلال فترات العطلة السنوية بالولايات المتحدة وأوروبا ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتفادي حدوث ردود فعلٍ قوية، بحيث يصبح الاعتراف أمرًا واقعًا لدى استئناف العمل الرسمي، وبالفعل لم يناقش مجلس الأمن هذا الملف إلا في 29 ديسمبر2025.

5. أدوات بناء التحالف الوظيفي

لا يمكن تصور أنَّ مجرد اعتراف إسرائيل بصوماليالاند سيحولها مباشرةً إلى «حليف وظيفي»، فالأمر يتعلق بمسارٍ تراكمي لتحويل الاعتراف من سلوكٍ قانوني لتثبيت السيادة إلى آليةٍ لترسيخ النفوذ وإنتاج الحلفاء الوظيفيين. وهنا يُلاحظ أنَّ إسرائيل بدأت باستغلال الهشاشة البنيوية وأزمة الاعتراف لدى صوماليالاند، وتواصل حاليًا تكريس وضعها كـ«حليفٍ وظيفي» باستخدام حزمةٍ من الأدوات السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية.

سياسيًا، توظف إسرائيل أدواتٍ دبلوماسيةٍ تشمل: تقديم الدعم السياسي لحكومة هرجيسا، بهدف ترسيخ شرعيتها داخليًا، وتعزيز العلاقات ومأسستها من خلال تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة، حيث اعتمدت محمد عمر حاجي سفيرًا لصوماليالاند لديها. وعينت مايكل لوتيم سفيرًا لدى هرجيسا في أبريل 2026[41]، هذا بالإضافة لتبادل الزيارات رفيعة المستوى مع صوماليالاند. ومن أبرزها زيارة وزير خارجيتها جدعون ساعر إلى هرجيسا في يناير 2026، واستقبال الرئيس إيرو في القدس في يونيو 2026.

تقوم إسرائيل أيضًا بترتيب زياراتٍ خارجيةٍ لرئيس صوماليالاند وأعضاء حكومته بهدف توسيع نطاق الاعتراف بها، وتقليل العبء السياسي عن كاهل إسرائيل. ومثال ذلك زيارة إيرو في سبتمبر2026 إلى الولايات المتحدة، والتي روعي في اختيار توقيتها تزامنه مع الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بغية تنسيق اجتماعاتٍ بينه وبين

المسؤولين الدوليين تطرح خلالها قضية الاعتراف [42]. كما كشفت بعض المصادر عن وجود اتصالاتٍ إسرائيليةٍ لحث الهند وإثيوبيا وكينيا على الاعتراف بصوماليالاند [43].

ويرتبط بهذا الجهد السياسي، ترويج إسرائيل لمخرجٍ قانوني لتسويغ الاعتراف وتحفيز الدول الأخرى على الاعتراف، وهو أنَّ صوماليالاند نشأت أولًا كدولةٍ مستقلة، وأنَّ الإطار القانوني لاتحادها مع الصومال الإيطالي لم يكتمل مطلقًا، إذ لا يوجد ميثاقٌ اتحادي موحد موقع ومصدق عليه من الطرفين. وإنما أقرَّ كلاهما قانونًا مستقلًا للاتحاد يختلفان في بعض أحكامهما، دون أن يستكمل توحيد النصين والتصديق المتبادل عليهما وِفق إجراءٍ دستوري موحد. كما أُجري استفتاءٌ بعد أقل من عام على الدستور المؤقت الذي اتحد بموجبه الإقليمان، فرفض نصف ناخبي صوماليالاند الدستور، فيما حُظي بتأييدٍ قوى في الصومال الإيطالي.

وعلى المستوى الاقتصادي، تركز إسرائيل على الاحتياجات التنموية لصوماليالاند، خاصةً الملفات وثيقة الصلة بالحياة اليومية لشعبها (الزراعة، والثروة الحيوانية، والتعليم، والصحة)، بغية زيادة درجة اعتماده عليها، وبناء شبكات مصالحٍ تنموية ومجتمعية يصعب فصلها عن التعاون السياسي والإستراتيجي. كما تحرص إسرائيل على ترسيخ ومأسسة التعاون، إذ وقعت إعلانًا للتعاون الإستراتيجي خلال زيارة إيرو لها، حتى يكون مرجعيةً للمبادرات اللاحقة، وأنشأت منتدى رجال الأعمال بالبلدين، وغرفة التجارة المشتركة [44].

كما تشرف الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي (MASHAV) حاليًا على برامج لزيادة القدرات في مجال الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة الموارد المائية، ومعالجة المياه وإعادة تدويرها، ونقل تقنيات الزراعة في البيئات الجافة، وتصنيع اللحوم وتخزينها وتصديرها. وتعمل أيضًا على تطوير المنطقة الحرة بميناء بربرة وتحسين خدماته اللوجستية، وبحث فرص عمل الشركات الإسرائيلية في تلك المشروعات، ما يتيح لإسرائيل تعزيز حضورها بشبكة الممرات التجارية بالقرن الأفريقي وخليج عدن. وقد كانت تلك الملفات محورًا لمباحثاتٍ بين وزيري الصناعة نيربركات والمالية بتسلئيل سموتريتش في إسرائيل مع إيرو لدى زيارته للقدس.

وعلى المستوى العسكري-الأمني، صرَّح يسرائيل كاتس وزير دفاع إسرائيل في يونيو 2026 بأنَّ بلاده تتولى بالفعل تدريب ورفع قدرات القوات المسلحة والشرطة في صوماليالاند. وهو ما يعززه اصطحاب إيرو خلال زيارته للقدس كلًا من وزير الدفاع محمد يوسف علي، ورئيس أركان القوات المسلحة، ونائب رئيس جهاز الاستخبارات.

ويتصل بذلك التعاون الاستخباراتي، ما صرَّح به كاتس في يونيو 2026 بأنَّ الجانبين تعاونا معلوماتيًا لسنواتٍ في عمليات وصفها بأنها «ستظل سرية». وقد كشفت صحيفة

«لوموند» الفرنسية في يوليو 2026 تلقي مسؤولين استخباراتيين من صوماليالاند تدريبًا في تل أبيب. وأكد إيرو اهتمام بلاده بالاستفادة من خبرة إسرائيل في مجال الأمن السيبراني وتأمين الملاحة ومكافحة الإرهاب، وهو ما أكده أيضًا ديقا قاسم مدير الإدارة السياسة بوزارة الخارجية في صوماليالاند.

رابعًا: مؤشرات التحول وأنماط التوظيف الإسرائيلي

رغم أنَّه لم يمض سوى أقل من عامٍ على الاعتراف الإسرائيلي، فقد بدا أنَّ ممارسات حكومة هرجيسا تجاه تل أبيب تعكس نمطًا من المقايضة الجيوسياسية، تضع بموجبه صوماليالاند كافة إمكانياتها من أجل القيام بأدوارٍ وظيفية نوعية تخدم المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، مقابل الحفاظ على الاعتراف والعمل على توسيع نطاقه دوليًا، وهو مكسبٌ يمكن تقييمه بأنَّه غير مضمونٍ ومرتفع المخاطر.

فمن قبل الاعتراف، حرصت صوماليالاند على إبراز دورها كحليفٍ أمني موثوق يمكن لإسرائيل الاعتماد عليه، لذا انخرطت في تعاونٍ أمني غير معلن معها دون مقابلٍ واضح، سوى وعودٍ إسرائيلية ببحث الاعتراف. وقد شمل التعاون الأمني آنذاك تقديم معلوماتٍ استخباراتيةٍ ودعمٍ لوجيستي لعملياتٍ عسكريةٍ إسرائيلية أو بالأحرى لضربات وقائية، وهو ما يعني أنَّ الاعتراف لم يكن بدايةً للعلاقات وإنما إعلانٍ عن نقلها من السرية إلى العلنية والمؤسسية.

وخلال مرحلة المفاوضات المكثفة السابقة للاعتراف، تعمَّد المسؤولون في صوماليالاند إبراز الاستعداد لمنح إسرائيل حقوق وصول لوجيستي وعملياتي إلى ميناء بربرة، واستضافة وجودٍ عسكري إسرائيلي مستقبلًا، لحماية مصالح تل أبيب وحلفائها وموازنة القوى الإقليمية الفاعلة بالمنطقة، مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران، رغم ما قد يحمله ذلك من مخاطر الاستهداف المباشر لأهدافٍ حيوية داخل صوماليالاند.

وهنا تجدر الإشارة إلى تصريحين صدرا في أكتوبر 2026. أولهما لمحمد عثمان فاضل مستشار الشؤون الخارجية للرئيس إيرو، والذي أكد تطلع هرجيسا للدعم الإسرائيلي لموازنة النفوذ العسكري التركي المتصاعد بالصومال. والآخر لمحمد عمر حاجي سفير صوماليالاند لدى إسرائيل، والذي اعتبر أنَّ قمة العلمين بين مصر والصومال والسودان وإريتريا، تهدد الاستقرار الإقليمي، ردًا إلى إعلانها رفض اعتراف إسرائيل بصوماليالاند.

ارتباطًا بما سبق، أكد إيرو امتلاك بلاده جيشًا نظاميًا بوسعه المشاركة في صنع السلام الإقليمي، من خلال المساهمة في ترتيباتٍ عسكريةٍ تخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، فأكد استعداده لإرسال 2000 جندي ضمن قوة الاستقرار الدولية المقترحة بقطاع غزة، أي نحو 10% من القوام المبدئي للقوة (20 ألف)، إذا ما طُلب ذلك رسميًا. ويبدو أنَّ

هذا العرض السخي الذي يصعب على دولٍ أكثر استقرارًا تقديمه قصد به إثبات صواب موقف إسرائيل عندما راهنت على الاعتراف بصوماليالاند، وتحفيز واشنطن على الاعتراف. لم تقتصر مؤشرات التحول الوظيفي على الجانب الأمني، لكنها امتدت إلى تبني مواقف سياسية داعمة للمصالح الإسرائيلية في غزة والمحيط الإقليمي حتى من قبل الاعتراف. إذ تجنَّبت هرجيسا إدانة ممارسات حكومة نتينياهو في حرب غزة، وذلك لإبراز أنَّها شريك لا يكترث بالضغوط الشعبية والإقليمية، وأنَّها تفصل بين الملف الإنساني والوظيفة الجيوسياسية.

أما بعد الاعتراف، فقط انتقلت حكومة هرجيسا من التطبيع إلى الاصطفاف مع مخططات إسرائيل. وهو ما يعكسه إخفاؤها بنود إعلان التعاون الإستراتيجي بينهما في يونيو 2026، ما يوحي بوجود تعهداتٍ يصعب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى انفراد صوماليالاند بكونها أول كيانٍ عربي وأفريقي يفتتح فعليًا سفارة في القدس، فيما يضفي اعترافًا عمليًا على القدس بوصفها عاصمة لها. ويدل على أنَّ هرجيسا أضحت تقيم تحالفًا شبه حصري مع إسرائيل، وتمنح علاقتها بها وزنًا يفوق علاقاتها بمحيطها العربي والإقليمي.

وبالرغم من أنَّه كان يمكن لصوماليالاند الاكتفاء بافتتاح سفارةٍ في تل أبيب، ثم توظيف ورقة القدس لاحقًا، لكن يبدو أنَّها أرادت أن تمنح إسرائيل نصرًا دبلوماسيًا استثنائيًا وغير مسبوقٍ بعد ستة أشهر فحسب من الاعتراف لعله يحفز دولًا أخرى على نقل سفاراتها إلى القدس، وبالتالي يزيد من قبول الشارع الإسرائيلي والدوائر السياسية فيها بتقديم كافة أشكال الدعم لصوماليالاند.

استنادًا لما سبق، يمكن القول بأنَّ العلاقة تتجه بخطواتٍ واسعةٍ وسريعةٍ نحو نموذج «الحليف الوظيفي»، حيث لا ترتبط أهمية صوماليالاند بما تملكه من مقدراتٍ قومية، وإنما بقدرتها على تقديم وظائف أمنية وجيوسياسية تخدم مصالح إسرائيل.

رغم تعاظم أهمية الدور الأمني لصوماليالاند في حسابات صانع القرار الإسرائيلي، يتوقع لجوء إسرائيل إلى المرونة التكتيكية، فتركز على أنماطٍ أقل ظهورًا تجنبًا لاستهداف مصالحها في القرن الأفريقي أو تحول صوماليالاند من موردٍ إستراتيجي إلى ميدانٍ للحرب بالوكالة. ولعل هذا هو ما دفع وزير دفاع صوماليالاند إلى نفي وجود تلك القاعدة أو إجراء مفاوضاتٍ بشأنها.

ولعل تحليل السلوك العسكري الإسرائيلي يرجح أنَّها لن تتجه نحو إقامة قاعدةٍ عسكريةٍ تقليدية تعتمد على وجودٍ عسكري دائمٍ لقواتها بصوماليالاند، فإسرائيل عادةً لا تفعل ذلك، وإنما تحشد قواتها داخل حدودها، فيما تستفيد من التسهيلات التي يقدمها حلفاؤها الخارجيون في إقامة نقاطٍ للمراقبة، أو التمركز في منشآتهم العسكرية، بغية تنفيذ عملياتٍ استباقية خارجية خاطفة.

في المقابل، ستركز إسرائيل على بناء الثقة التدريجي مع هرجيسا، عن طريق التعاون في مجالات منخفضة المخاطر وعالية الفائدة مثل التجارة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا، وفي غضون ذلك يتم تحقيق الأهداف الأمنية، وذلك من خلال:

1. بناء أبراجٍ للرصد والمراقبة بغية مراقبة تحركات الحوثيين، والاعتراض المبكِّر للصواريخ والمسيرات الحوثية. إذ تقع بربرة على بعد 353 ميلًا جويًا من صنعاء، فيما تبعد الأخيرة عن تل أبيب ب 1295 ميلًا جويًا، وهو ما يعني أنَّ إسرائيل ستتمكن حال استخدامها مطار بربرة من تقليل المسافة بينها وبين معقل الحوثيين في صنعاء بنسبة 70% تقريبًا.
2. إنشاء منصاتٍ لإطلاق صواريخ ومسيرات ضد الحوثيين أو «حركة الشباب المجاهدين»، أو ضد أهداف أخرى في المنطقة. وهو ما يمكن تنسيقه مع القيادة الأمريكية لأفريقيا «أفريكوم»، التي تستفيد من الدعم الذي تقدمه القاعدة العسكرية الأمريكية بجيبوتي.
3. الاستفادة من إمكانيات المطار العسكري في بربرة، فمدرجه يقع عند مستوى سطح البحر تقريبًا (9 م فوق سطح البحر)، وهو الأطول في أفريقيا 4,140 كم، ما يؤهله لاستقبال الطائرات العسكرية الثقيلة وقاذفات القنابل، ويتيح لها طاقة إقلاعٍ ومناورةٍ قصوى دون معوقاتٍ مناخية أو تضاريسية. كما أنَّه مزودٌ بـ 18 خندقًا لتخزين الذخيرة والوقود، ما يسمح للمقاتلات بالتزود بالوقود خلال العمليات التي قد تنفذها.
4. دعم الفصائل اليمنية المسلحة المناهضة للحوثيين، مثل فصيل طارق محمد عبدالله صالح، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أعلن مسبقًا استعداده للتعاون مع أي جهةٍ في العالم لتأمين باب المندب. كما أنَّه يتمتع بشبكة علاقاتٍ مع قوى إقليمية عديدة، ما يجعله فاعلًا محتملًا للتعاون مع إسرائيل. (يسهم ذلك في استنزاف الحوثيين من دون حاجةٍ لتدخلٍ إسرائيلي مباشر).
5. بحث إمكانية استكمال مشروع «بلو-رامان» حال تحجيم القدرات العسكرية للحوثيين وتنامي وجود الشركات الإسرائيلية بصوماليالاند، فتمكن تل أبيب من استكمال هذا المشروع سوف يعزِّز قدرتها على منافسة مصر التي تهمين على حركة نقل الكابلات عبر البحر الأحمر إلى أوروبا، حيث يمر عبر مصر 17% من حركة البيانات العالمية، وحوالي 90% من البيانات بين آسيا وأوروبا.

خامسًا: مستقبل التحالف وقابلية النموذج للتعميم

بالرغم من أنَّ العلاقات الوظيفية ليست مؤسسية وإنما مرنة وسريعة التغير، وأنَّه يصعب تقدير مدى استدامتها أو تحديد مآلاتها المستقبلية، فإنَّ المعطيات المرتبطة بحالة إسرائيل-صوماليالاند ترجِّح استمرار التحالف وتزايد طابعه المؤسسي، وتركيز تل أبيب على دعم هرجيسا تنمويًا. لكن استدامة العلاقة ستظل مرهونةً بمجموعةٍ من الاعتبارات لعل أهمها: قدرة إسرائيل على توسيع نطاق الاعتراف بصوماليالاند، وانفتاح هرجيسا على

تقديم موقعها الجغرافي كمورِدٍ إستراتيجي، وقدرتهما معًا على مجابهة ضغوط المحيط العربي والإقليمي الرافض للاعتراف، والمتمسك بوحدة الصومال الفيدرالي.

وبالرغم من أنَّه يُستبعد عمليًا تراجع إسرائيل عن الاعتراف في المدى المنظور، فإنَّ ذلك لا يمنع من تعليق بعض التفاهمات أو الاتفاقيات المرتبطة به، أو إبطاء وتيرة التعاون، حال تبلور معطياتٍ جديدة، ولعل من أهمها على الجانب الإسرائيلي: تغير قيادة الحكومة أو إعادة ترتيبها للأولويات، أو إدراك إسرائيل أنَّ هرجيسا ليست قادرةً عمليًا على الوفاء بمقتضيات الوظيفة الأمنية المستهدفة، أو حدوث تراجعٍ نسبي في أهمية تلك الوظيفة إذا توصلت إسرائيل إلى تهدئةٍ مع إيران، ومن ثم الحوثيين.

في المقابل قد ترى صوماليالاند أنَّ الاعتراف ظل خطوةً رمزيةً لم تستتبعها اعترافاتٌ من دولٍ أخرى، أو أنَّ مكاسب التحالف أضحت تتركز في الجانب الإسرائيلي، أو أنَّ تل أبيب أفرطت في توظيفها أمنيًا لدرجةٍ تقوض شرعية حكومة هرجيسا أو تعرضها لمخاطر أمنية، إذ توعَّد الحوثيون و«الشباب المجاهدون» باستهداف أي وجودٍ عسكري إسرائيلي بصوماليالاند، ما قد يحول تحالفهما إلى عبءٍ يزيد عزلة صوماليالاند ويكرِّس هشاشتها[45].

أما عن قابلية نموذج تحويل الكيان الهشّ إلى «حليفٍ وظيفي» للتكرار والتعميم، فيمكن القول بإمكانية حدوث ذلك حال توافر مجموعة متداخلة من الشروط، لعل أهمها امتلاك الكيان مقوماتٌ إستراتيجيةٌ، ووجود حاجةٍ إسرائيليةٍ ماسة لتوظيف تلك المقومات، بالتزامن مع معاناة الكيان من فجوةٍ كبيرةٍ في الاعتراف الدولي، وتعرضه لتهديداتٍ وجوديةٍ، وافتقاده إلى أطراف أخرى يمكنه التعويل عليهم.

لكن تبدو هنا أهمية التمييز بين صناعة الحليف الوظيفي والاعتراف الرسمي به كدولةٍ مستقلة، فصناعة الحليف وتوظيفه قد يكون أيسر بالنسبة لإسرائيل، بالنظر إلى فارق الإمكانيات وحاجة الكيان الهشّ للدعم. أما الاعتراف فيتطلب ما هو أبعد، إذ يستلزم وجود دورٍ للحليف في حماية إسرائيل من تهديدٍ أمني وجودي، وتوافر بيئةٍ إقليمية مواتية، تقلل من تكلفة الاعتراف.

يتضح ذلك لدى مقارنة حالة إسرائيل-صوماليالاند بحالاتٍ انفصاليةٍ أخرى تبدو مشابهة، وإن كانت تختلف في الأبعاد والتفاصيل. ومن أهمها: تايوان، وكردستان-العراق، وبلوشستان في باكستان، وكازامانس في السنغال، ومنطقة القبائل بالجزائر. إذ ترتبط الحالات المذكورة بمعطياتٍ ترجح استمرار إسرائيل في التواصل الاستخباراتي معها، ودعمها سياسيًا وعسكريًا، بغية توظيفها كأوراقٍ للمناورة والضغط السياسي دون بلوغ عتبة الاعتراف.

بالنسبة لتايوان، تمثل الصين بثقلها السياسي والاقتصادي العالمي عائقًا مانعًا، إذ تتمسك بكين بمبدأ «صين واحدة»، وترى أي تحدٍّ لهذا المبدأ بمثابة تهديدٍ خطيرٍ ومباشرٍ لسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. وبالتالي ستواجه إسرائيل لدى اعترافها بتايوان ردًا صينيًا قويًا، يمكنها تجنبه عن طريق تحقيق مصالحها الاقتصادية والتكنولوجية مع تايوان عبر قنواتٍ غير دبلوماسية [46].

أما كردستان العراق، فتملك إسرائيل تاريخًا من التعاون معه، إذ دعمت قوات «البشمركة» الكردية – بتنسيقٍ مع شاه إيران – منذ 1963 حتى 1975، بغية زعزعة استقرار العراق، ثم جدَّدت دعمها لاستقلال إقليم كردستان عام 2017، عبر استفتاءٍ شعبي، بغية تعزيز حضورها الإقليمي ومراقبة إيران.

لكن تل أبيب تمنح الأولوية حاليًا لعدم التصعيد المباشر مع تركيا، التي تعارض بشدةٍ وجود دولةٍ كردية مستقلة على حدودها، بالنظر إلى مخاطر ذلك على أمنها القومي، حيث تخشى أنقرة تصاعد النزعة الانفصالية لدى الأكراد داخل أراضيها، والذين تصل نسبتهم إلى 20% من السكان [47].

وفي حالة إقليم بلوشستان الحدودي بين باكستان وإيران، حيث يطالب البلوش بالانفصال عن باكستان، وإقامة دولة بلوشستان الكبرى [48]، تبرز باكستان والصين بوصفهما عائقًا أمام أي اعترافٍ إسرائيلي محتمل بكيانٍ بلوشي مستقل، فباكستان تتمسك بسيادتها على الإقليم (44% من مساحتها)، الذي يقع به ميناء جوادر ذي الأهمية الفائقة، والذي يرتبط بمصالح إستراتيجية مع الصين (الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني)، ما يقلل الحافز للاعتراف، خاصةً أنَّ «جيش تحرير بلوشستان» الذي يتزعم الانفصال لا يسيطر على الأرض، وإنما يشنُّ هجماتٍ متقطعةٍ ضد القوات الباكستانية.

لذا يُرجَّح استمرار إسرائيل في دعم الانفصاليين استخباراتيًا وعسكريًا سياسيًا كأداةٍ فعالةٍ منخفضة التكلفة لإضعاف باكستان وتطويق إيران دون اعتراف [49]. وهو مسارٌ يتكامل مع سعي تل أبيب إلى تكثيف تعاونها في مجال الاستخبارات والأمن السيبراني مع أذربيجان، المحاذية لشمال إيران، بما يتيح لتل أبيب ممارسة ضغوطٍ إضافية على طهران، دون أن يعني ذلك تحالف البلدين ضد إيران.

وبخصوص حالة كازامانس [50]، فتمنح إسرائيل الأولوية لعلاقتها بالسنغال، خاصةً أنَّ القوات الحكومية تسيطر على الإقليم عسكريًا وإداريًا، وأنَّ المعارضة المسلحة «حركة القوى الديموقراطية» انقسمت إلى ثلاثة فصائل، وقع أحدها «الفصيل الجنوبي» اتفاقًا للتسوية مع الحكومة عام 2022، يتضمن إدماجه عناصره في الجيش الوطني، مقابل تعهداتٍ بتنمية الإقليم، فضلًا عن أنَّ اعتراف إسرائيل به سيدخلها أيضًا في صدامٍ غير مبررٍ مع منظمة «إيكواس»، ودولٍ فاعلةٍ بغرب أفريقيا، وخاصةً نيجيريا، التي تُحظى بعلاقاتٍ

اقتصاديةٍ وعسكرية ممتدة مع إسرائيل، والتي خاضت حربًا أهلية بين عامي 1967 و1970 إثر إعلان إقليم بيافرا استقلاله من جانبٍ واحد، ولا تزال تواجه حركاتٍ تطالب بإحياء هذا المشروع الانفصالي.

أما منطقة القبائل بالجزائر، فتمثل أبرز الحالات المرشحة لخلق علاقة «تحالف وظيفي» مع إسرائيل في المدى المنظور. فمنذ 2012 يتواصل فرحات مهني رئيس «حركة تقرير مصير القبائل| Movement for the Self-Determination of Kabylie » (ماك-MAK) مع إسرائيل طلبًا للدعم السياسي [51].

ومع تأسيسه ما يسمى «جمهورية القبائل» في 14 ديسمبر 2025 في منفاه بفرنسا، كثَّف اتصاله بإسرائيل لأجل الاعتراف الرسمي. وبالفعل ناقش الكنيست في يناير 2026 مقترحًا عاجلًا قدمه دان إيلوز، النائب بحزب «الليكود» بغية الاعتراف بجمهورية القبائل، وذلك لإضعاف الجزائر التي تمثل -بحسبه- إحدى أضلاع «محور الشر» المرتبط بإيران، والتي تتمسك برفض إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع إسرائيل، وتتصدى للنفوذ الإسرائيلي في شمال وغرب أفريقيا[52].

لكن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تفضل إستراتيجية التدرج المدروس، وذلك بتوظيف ماك للضغط على الجزائر، وتأجيل الاعتراف لحين اكتمال التنسيق الإقليمي، خاصةً أنَّ ماك حتى الآن أقرب إلى حركةٍ افتراضيةٍ لا تملك حضورًا سياسيًا أو عسكريًا داخل الجزائر، وأنَّ الاعتراف يتقاطع مع مصالح وجودية بالنسبة للمغرب، الذي يسعى منذ سبعينيات القرن الماضي لضم الصحراء إلى سيادته. كما سيتناقض مع إقرار إسرائيل في أغسطس 2023 بسيادة المغرب على الصحراء، والذي عكس انحيازًا إسرائيليًا للدولة المغربية على حساب جبهة البوليساريو الصحراوية المدعومة جزائريًا.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأنَّ صوماليالاند لا تمثل نموذجًا يمكن استنساخه بمجرد ظهور كياناتٍ انفصاليةٍ غير معترف بها دوليًا. فهي حالة استثنائية توافرت فيها كافة العوامل التي جعلت الاعتراف ممكنًا، أما الحالات المشابهة الأخرى فلا يتوافر فيها الحافز للاعتراف، خاصةً التهديد الأمني الوجودي والبيئة الإقليمية المواتية، لذا ستستمر إسرائيل في توظيفها دون اعترافٍ طالما بقيت المعطيات الراهنة.

ويرتبط بذلك أيضًا تواصل إسرائيل مع كياناتٍ أخرى غير انفصالية، وإن كانت تتطلع لتقلد السلطة أو المشاركة فيها بثقلٍ كبير، أو تحقيق مكاسب تنموية معينة. ومن أبرز تلك الكيانات:

1. حركة 23 مارس في شرق الكونغو الديموقراطية، التي قد تستخدمها تل أبيب كورقةٍ تفاوضيةٍ مع حكومة كينشاسا مقابل الحصول على معادن إستراتيجية.

2. حركة تحرير السودان / فصيل عبدالواحد نور في دارفور، حيث تحتفظ إسرائيل باتصالاتٍ معها، كورقة ضغطٍ إزاء الخرطوم عند الاقتضاء، لا سيما أنَّ المطالب الانفصالية لم تنضج بعد في دارفور، فهي ليست مطلبًا شعبيًا توافقيًا، كما أنَّ تل أبيب لا تزال تراهن على استكمال التطبيع مع السلطة الشرعية في الخرطوم، تحت مظلة «اتفاقيات إبراهام».
3. الجيش الليبي في بنغازي بقيادة خليفة حفتر، وحكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبدالحميد الدبيبة في طرابلس، حيث تتطلع إسرائيل للتطبيع مع ليبيا من خلالهما، فيما يسعى كلاهما للنفاذ إلى إسرائيل كمدخلٍ للولايات المتحدة.

خاتمة

خصلت الدراسة إلى أنَّ الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند ليس مجرد خطوةٍ قانونية- دبلوماسية نحو إقامة علاقةٍ رسميةٍ مع حليفٍ جديد، بقدر ما أنَّه أصبح أداةً لإعادة بناء شبكات النفوذ وتوازنات القوى الإقليمية، من خلال إدماج كياناتٍ محدودة الاعتراف في تحالفاتٍ وظيفية، والاعتماد عليها في أداء وظائف أو أدوار تفوق أوزانها السياسية والقانونية.
وقد كشفت حالة صوماليالاند عن مفارقتين أساسيتين، أولهما أنَّه بينما تميل الدول إلى بناء علاقاتٍ مع دولٍ مستقرة أقدر على تحمل الالتزامات، تحرص إسرائيل على النفاذ إلى كياناتٍ هامشيةٍ بعيدة عن مراكز صنع القرار الدولي، بوصفها أكثر قابلية للتوظيف الخارجي والقيام بمهامٍ ربما لا تستطيع دول معترف بها أدائها. أما المفارقة الثانية، فهي أنَّ محدودية المكانة الدولية لكيانٍ ما لا تنفي أنَّه قد يحظى بقيمةٍ إستراتيجية فائقة، خاصةً إذا كانت هناك أطرافٌ دوليةٌ معينة تحتاج بشدة إلى استثمار تلك القيمة.
في ضوء ذلك، كشفت الدراسة أنَّ تصاعد هجمات الحوثيين في العمق الإسرائيلي عقب «طوفان الأقصى» عام 2023 كان العامل الأكثر تأثيرًا في دفع إسرائيل للاعتراف الرسمي، إذ شكَّلت تلك الهجمات إخلالًا بمعادلة الأمن الإسرائيلي القائمة على نقل المعارك للخارج، وتوجيه ضرباتٍ استباقية.
وقد تفاعلت هذه الضرورة الأمنية مع عوامل أخرى خلقت سياقًا مواتيًا للاعتراف، ومن أهمها اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، وتنامي رغبة حكومة هرجيسا في التطبيع، وعدم وجود دولٍ بديلةٍ بالقرن الأفريقي يمكن لإسرائيل التعويل عليها، بالإضافة للتفهم الأمريكي لحاجة إسرائيل لتعزيز أمنها.
وبالنسبة لمسار الاعتراف، فقد مرَّ بعمليةٍ تراكمية بدأت بالتحفظ الدبلوماسي، ثم الاستكشاف والتقارب، والمباحثات التمهيدية، وصولًا للمفاوضات المكثفة التي انتهت بقرار الاعتراف. وقد عكس هذا التطور تحولًا في التقدير الإسرائيلي للوزن النسبي لموقع صوماليالاند ودورها في تعزيز أمن إسرائيل.

وبالرغم من لجوء إسرائيل إلى أدواتٍ عديدةٍ لإدماج صوماليالاند في علاقة «تحالفٍ وظيفي»، فقد كان الاعتراف بمثابة الأداة الجيوسياسية التي كانت تنشدها حكومة هرجيسا، والتي لولاها ما نجحت مفاوضات الدولتين بشأن التطبيع ومأسسة العلاقات.
أما عن أبرز مؤشرات تحول صوماليالاند إلى «حليفٍ وظيفي»، فمن أهمها: السرعة الفائقة في التوافق بشأن إتاحة تسهيلاتٍ لوجستيةٍ وعسكرية لإسرائيل في ميناء ومطار بربرة، وتوقيع اتفاقٍ للتعاون الإستراتيجي بمجرد تبادل التمثيل الدبلوماسي. وافتتاح سفارة لصوماليالاند بالقدس، ما ينقل العلاقة من التطبيع الدبلوماسي إلى الاصطفاف الكامل أمنيًا وسياسيًا.
وعلى مستوى اختبار الفروض، أيد البحث الفرض الأول، مؤكدًا أنَّ موقع صوماليالاند لم يكن متغيرًا جديدًا في حسابات إسرائيل، لكن هجمات الحوثيين رفعت من قيمته في تقدير صانع القرار، ودفعته للاعتراف رغم التكلفة المترتبة عليه.
أما الفرض الثاني، الذي يفسِّر نشوء التحالف الوظيفي بين الطرفين بالتلاقي بين حاجة إسرائيل للموقع وصوماليالاند للاعتراف الدولي، فقد أيدته نتائج الدراسة أيضًا، لكن هنا تبدو أهمية التحفظ بأنَّ اكتمال الطابع الوظيفي للتحالف واستدامته يظل مرهونًا بعددٍ من العوامل، أهمها قدرة إسرائيل على توسيع الاعتراف الدولي بصوماليالاند، وقدرة الأخيرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة الأمنية المطلوبة منها.
أما أبرز ما يُستفاد من الدراسة، فهو:
1. إنَّ الكيانات محدودة الاعتراف ليست أطرافًا سلبية في النظام الدولي، وليست عبئًا دائمًا على محيطها الإقليمي، فقد تكون قادرةً على الدخول في علاقاتٍ نشطةٍ يستفيد منها جميع أطرافها.
2. إنَّ حصول تلك الكيانات على اعترافٍ من دولةٍ واحدةٍ لا يضمن بالضرورة انتهاء هشاشتها القانونية، فقد يتيح الاعتراف فرصًا جديدة، لكنه قد يفرض عليها التزاماتٍ تفوق قدراتها، ما قد يأتي بنتائج عكسية تعمق هشاشتها وتزيد من عزلتها.
3. إنَّ المقارنة مع حالات تايوان، وكردستان العراق، وبلوشستان، وكازامانس، ومنطقة القبائل في الجزائر تكشف أنَّ نموذج إسرائيل-صوماليالاند لا يمكن تعميمه بصورةٍ تلقائية، فدعم كياناتٍ محدودة الاعتراف وإقامة علاقاتٍ وظيفية معها أيسر من الاعتراف الرسمي بها. إذ يتطلب ذلك توافر اعتباراتٍ أمنيةٍ قوية وبيئةٍ إقليمية مواتية تبرر تحمل تكلفة الاعتراف، لذا فإنَّ حالة صوماليالاند تمثل نموذجًا تفسيريًا مشروطًا وليس نموذجًا قابلًا للاستنساخ.
4. إنَّ انشغال العرب والأفارقة بمعالجة الهشاشة الأمنية بالصومال، على حساب معالجة أوضاع صوماليالاند، ساهم في استمرار تباعدهما، وتنامي فجوة الاعتراف

لـدي صوماليالانـد، وهـو مـا اسـتغلته إسـرائيل في التطبيـع معهـا والعمـل علـى تحويلهـا إلى «حليـفٍ وظيفـي». وبالتـالي فـإنَّ التحـدي الأهـم أمـام العـرب والأفارقـة يتمثـل في إعـادة دمـج صوماليالانـد في الدولـة الفيدراليـة، وعـدم التفريـط فيهـا لمصلحـة أطـرافٍ خارجيـة.

المراجع والمصادر

(1) تمثل نظرية التبعية اتجاهًا فكريًا، تبلور في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وازدهر خلال السبعينيات، ثم امتد تأثيره إلى دراسة أوضاع الدول النامية في آسيا وأفريقيا. وتستند مرجعيته إلى الماركسية والبنيوية الاقتصادية. ومن أهم رواده: راؤول بريبينش، وثيوتونيو دوس سانتوس، وسمير أمين، ووالتر رودني.

(2) **Nina Caspersen and Sophie Gueudet, "No Longer What You Used to Be: Renegotiating Relations between De Facto States and Their Patrons," European Journal of International Relations, (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 31, no. 1, 2025), Pp 178–202.**

(3) **Ibid.**

(4) **Jennifer Joy, "Somaliland and Taiwan: Unrecognized Sovereignty and Patron–Client State Relations," (Washington : University of Washington, Master's Thesis, Jackson School of International Studies, 2021), P.4.**

(5) **African Union Commission, AU Fact–Finding Mission to Somaliland (30 April to 4 May 2005), (Addis Ababa: African Union Commission, 2005), Pp 1–4.**

(6) صهيب محمود، "الاعتراف الإسرائيلي بصوماليالاند: من مطلب تقرير المصير إلى مأزق الاصطفاف مع قوة احتلال"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 29 يونيو 2026).

(7) يرتبط باقتصاديات تصدير الثروة الحيوانية نحو 70% من السكان بشكل مباشر وغير مباشر. كما تسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. انظر:

Nadhem Mtimet et al., "Zoonotic Diseases and the COVID–19 Pandemic: Economic Impacts on Somaliland's Livestock Exports to Saudi Arabia," Global Food Security, (Amsterdam: Elsevier, 28, 2021), Article 100512.

(8) تعد علاقة صوماليالاند وتايوان مثالًا لتلك النوعية من الروابط المصلحية الوظيفية. إذ تعاني الدولتان عدم الاعتراف الخارجي. ولعل ذلك ما دفعهما إلى إقامة علاقات ثنائية في يوليو 2021، وتبادلهما افتتاح مكتب للتمثيل السياسي عام 2020. انظر:

Jennifer Joy, "Somaliland and Taiwan, Ibid, P1.

(9) **Asher Lubotzky, "Somaliland and Israel: Considerations Regarding Recognition and Cooperation," INSS Insight, (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, no. 2062, (November 24, 2025), Accessed 14 Jul 2026, https://is.gd/AASqA3**

(10) 129 كم هي المسافة بين أقرب نقطة من الساحل الغربي لصوماليالاند وباب المندب باستخدام آلية مسافة الدائرة العظمي، التي تعتمد على الإحداثيات الجغرافية للمواقع.

(11) حتى يناير 2025 كان الحوثيون قد أطلقوا نحو إسرائيل أكثر من 320 مسيرة من طراز صمد 2، وصمد 3، و200 صاروخ باليستي من طراز فلسطين وذو الفقار، فضلًا عن صواريخ مجنحة من طراز قدس. انظر:

Yonah Jeremy Bob, "Despite Major Strike, Houthis Target Israel with New Drone Attack," The Jerusalem Post, (January 13, 2025), accessed 11 Jul 2026, https://www.jpost.com/middle–east/article–837277

(12) تبلغ مساحة تل أبيب 52 كم2، فيما بلغ عدد سكانها عام 2024 نحو 500 ألف نسمة، بكثافة سكانية تقارب 9600 نسمة/كم2. ولهذا فإن وصول الصواريخ والمسيرات الحوثية للمناطق المأهولة سوف يحدث خسائر بشرية ومادية فادحة. (تم الاعتماد في تحديد عدد السكان على تقرير تل أبيب للمراجعة المحلية الطوعية الصادر عام 2025).

(13) **Dean Shmuel Elmas, "Arrow 3 intercepts second Israel–bound Houthi missile," Globes, (November 15, 2023), accessed Jul 2. 2026. https://is.gd/9xBfrI**

(14) **Gad Lior, "Gaza Ceasefire, Fiscal War: Treasury Blocks Multi–Billion IDF Funding Boost as Postwar Budget Fight Heats Up" ,Ynet News, (December 10, 202), accessed Jul 1. 2026. https://is.gd/vs8FIa**

(15) استهدفت إسرائيل البنية التحتية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما شمل محطة حزيز الكهربائية جنوب صنعاء، ومحطة رأس كثيب الكهربائية قرب الحديدة، وموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، ومطار صنعاء الدولي.

(16) لا ترتبط إسرائيل حاليًا بأي كابلات تمتد عبر البحر الأحمر، وإنما ترتبط بالعالم معلوماتيًا بنسبة 100% من خلال ثلاث كابلات بحرية، تمتد إليها من إيطاليا واليونان وقبرص عبر البحر المتوسط. وبالنظر إلى كون تلك الكابلات تعمل بطاقتها القصوى، فهناك حاجة إسرائيلية إلى زيادتها، عبر مشروع بلو–رامان الذي ينفذه تحالف بقيادة شركة جوجل (Google) الأمريكية، ومعها تيليكوم إيطاليا سباركل (Telecom Italia Sparkle)، وعمانتل (Omantel) العمانية، وألكاتيل الفرنسية للشبكات البحرية (Alcatel Submarine Networks) وإنفينيرا الفنلندية (Infinera)، بينما تنفذ شركة بيزك (Bezeq) الإسرائيلية الربط البري بين البحر المتوسط والبحر الأحمر داخل إسرائيل.

(17) رغم الحضور العسكري المكثف لتركيا في الصومال منذ تأسيسها قاعدة عسكرية فيها عام 2017، وتوليها تدريب قوات النسور "غورغور"، ومصادقة برلمانها على إطار دفاعي عام 2024 لبناء القوات البحرية الصومالية، فإن إسرائيل لم تنزعج أكثر إلا مع تصاعد هجمات الحوثيين وعودة إيران للقرن الأفريقي. انظر:

Marie de Vries, "The Red Sea Power Game: Israel's Recognition of Somaliland and the Contest for Influence in the Horn of Africa," (Toulon: Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques, March 2, 2026).

(18) نفذت إسرائيل في 24 يوليو 2024 عملية "الذراع الطويلة"، مستهدفة ميناء الحديدة التابع للحوثيين. كما استهدفت غارات إسرائيلية اجتماعًا لكبار مسؤولي حكومة الحوثيين في صنعاء في أغسطس 2025، لتسفر عن مقتل رئيس الحكومة أحمد غالب الرهوي وبعض الوزراء.

(19) **Yoel Guzansky, "Israel's Periphery Doctrines: Then and Now," Middle East Policy (Oxford: Wiley–Blackwell Publishing, Vol. 28, Nos. 3–4, Fall–Winter 2021) pp. 88–100.**

(20) لا تتوافر أرقام موثوقة حول حجم الاستثمارات الإسرائيلية في صوماليالاند، أو قيم التجارة المتبادلة. بل إن إسرائيل لا تستورد اللحوم أو الماشية منها، حيث إنها تطبق معايير صارمة لضمان سلامة الغذاء.

(21) **Asher Lubotzky, Ibid.**

(22) وجه رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الشكر لرئيس الموساد على دوره في انجاز ملف الاعتراف بصوماليالاند. انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، «دلالات اعتراف إسرائيل بصوماليالاند»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، **27** ديسمبر **2025**.

(23) تملك إسرائيل خبرات طويلة في صناعة الحلفاء الوظيفيين. ومثال ذلك دعمها مليشيا "جيش لبنان الجنوبي"، الذي تشكل عام **1976**، حيث وظفته في اجتياحها للبنان عام **1982** وحماية الحزام الأمني الذي أقامته بالجنوب اللبناني.

(24) **Geeska , Is Somaliland becoming part of Israel's shadow-war architecture? , (6 June 2026), accessed Jul 9. 2026. https://is.gd/LFWk9W**

(25) **Benjamin Netanyahu, "Statement by PM Netanyahu," Prime Minister's Office (Jerusalem: Government of Israel, July 20, 2024), accessed Aug 30. 2026. https://is.gd/wV9N0v.**

(26) **Arab News, "Israeli Defense Minister Says Yemen Strike Sends a Message ",(July 20, 2024), accessed Jul 1. 2026, https://is.gd/z0JH9W**

(27) لقب إيرو (**Irro**) يشير إلى الشيب أو بياض الشعر في اللغة الصومالية. ويستخدم للإشارة إلى تقدم العمر، وقد يرتبط اجتماعيًا بمعاني الوقار والخبرة والحكمة. وتشير بعض الروايات أن اللقب كان يطلق على والده قبل أن يشتهر به الابن.

(28) **Israeli Ministry of Foreign Affairs, "President Herzog Hosts the President of Somaliland on His First State Visit to Israel," (June 14, 2026), accessed Jul 18. 2026, https://is.gd/rhcOog**

(29) زار الرئيس الصومالي إدارة خاتمو في يناير **2024**، كأول رئيس للبلاد يزورها منذ **42** عامًا. د. حمدي عبد الرحمن حسن، "لاسعانود وإعادة اختراع الصومال"، قراءات أفريقية، الرياض، **20** يناير **2026**.

(30) طرح بعض أعضاء الحزب الجمهوري بمجلس النواب، بقيادة النائب سكوت بيري مشروعًا في **12** يونيو **2025** على المجلس يدعو لاستقلال صوماليالاند. لكن إدارة ترامب مازالت تعلن التزامها بوحدة الدولة الصومالية. وهنا يبدو أنها تريد الاستفادة من وجود إسرائيل في صوماليالاند دون تحمل العبء السياسي للاعتراف، أو خسارة مقديشو كحليف في الحرب ضد الإرهاب.

Lauren Ploch Blanchard, "Somalia," CRS In Focus, (Washington, D.C.: Congressional Research Service, Report No. IF10155, June 30, 2025).

(31) لا يعني ذلك أن دولة الإمارات أنشأت هذه البنية الأساسية خصيصًا لخدمة مصالح إسرائيل، أو أنه كان هناك تنسيق إثيوبي-إسرائيلي قبل توقيع مذكرة التفاهم الإثيوبية، وإنما يعني أن وجود الدولتين ربما شكل عاملًا محفزًا لتل أبيب.

(32) **International Crisis Group, "The Stakes in the Ethiopia-Somaliland Deal," Q&A, (March 6, 2024), accessed Jul 18. 2026, https://is.gd/b68oZw**

(33) **Permanent Mission of Israel to the United Nations, Statement by the Representative of Israel to the Security Council, 10084 th Meeting, (December 29, 2025), accessed Jul 30. 2026, https://is.gd/grnUJ5**

(34) **Kadar Kaariye, "Letter by Former Somaliland President Mohamed Ibrahim Egal to Israeli Then Prime Minister Yitzhak Rabin," Somaliland Post, January 5, 2018 ,), accessed Jul 24. 2026, ttps://somalilandpost.news/**

(35) ومثال ذلك تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام (أغسطس **1998**)، ومهاجمة المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن عام **2000**، واستهداف مصالح إسرائيلية في مومباسا في كينيا، بما فيها ضرب فندق يرتاده سياح إسرائيليون، ومحاولة استهداف طائرة ركاب إسرائيلية.

(36) فرضت تلك القيود كإجراءات احترازية، إثر اكتشاف إصابات بحمى الوادي المتصدع والحمى القلاعية بين الماشية في صوماليالاند. للمزيد أنظر: **Nadhem Mtimet et al. ,Ibid**

(37) عام **2004** زار إسرائيل الدبلوماسي عمر حاجي محمود، رئيس مكتب اتصال صوماليالاند في إثيوبيا، حيث أجرى ابنه جراحة بالقلب في مركز "إديث وولفسون" الطبي بمدينة حولون، بالتنسيق مع منظمة "**Save a Child's Heart**"، والسفارة الإسرائيلية بأديس أبابا. لكن عمر حاجي فصل من منصبه لاحقًا، ربما بسبب زيارته لإسرائيل.

Diana Bletter, "Nurse to Nation-Builder, Somaliland's Honorary 'First Lady' Hails 'Natural' Ties with Israel," The Times of Israel, 2 March 2026, accessed Jul 2. 2026, https://www.timesofisrael.com/

(38) **"Israel Ready to Recognize Somaliland," Defence Web, Johannesburg, South Africa,15 February 2010, accessed Jul 4. 2026, https://is.gd/QqUs2l**

(39) وصف "باشي عمر أويل" مبعوث صوماليالاند لدى كينيا الاتفاق بين إسرائيل والإمارات في أغسطس **2020** بأنه نموذج لتحالفات إقليمية تعزز الاستقرار والتعاون، مؤكدًا تأييد بلاده للتطبيع باعتباره خطوة نحو السلام. انظر:

Abuga Makori, "Somalia: Somaliland Endorses Israel's Ties with UAE," Garowe Online, 22 August 2020, accessed Aug 23. 2026, https://is.gd/RNfQhy

(40) لقب إيرو (**Irro**) يشير إلى الشيب أو بياض الشعر في اللغة الصومالية. ويستخدم للإشارة إلى تقدم العمر، وقد يرتبط اجتماعيًا بمعاني الوقار والخبرة والحكمة. وتشير بعض الروايات أن اللقب كان يطلق على والده قبل أن يشتهر به الابن.

(41) حاجي أحد أبرز مهندسي بناء العلاقات مع إسرائيل. وله تجربة مهمة في إدارة التمثيل الدبلوماسي لصوماليالاند لدى تايوان. بينما يمتلك لوتيم خبرة واسعة في أفريقيا، اكتسبها من خلال عمله سفيراً لدى كينيا ومبعوثاً اقتصادياً لإسرائيل في أفريقيا.

(42) خلال زيارته إلى واشنطن التقى "إيرو" نواب بمجلسي الشيوخ والنواب، أبرزهم تيد كروز رئيس لجنة الشؤون الأفريقية بمجلس الشيوخ، وبريان ماست رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، واللذان يدعمان الاعتراف بصوماليالاند. كما زار النصب التذكاري لضحايا **11** سبتمبر**2001**. وحضر فعالية بأحد أهم مراكز الفكر المؤثرة في دوائر الدفاع والسياسة الخارجية (معهد هدسون) **Hudson Institute**بعنوان "صوماليالاند كشريك محتمل ضد الإرهاب"، حيث قدم مداخلة حث خلالها إدارة ترامب على الاعتراف ببلاده، محاولًا التقارب معها عبر التأكيد على إمكانية تعاونه في الحرب ضد الإرهاب، ومعارضته لسياسة الصين، وتسويقه لتجربة الإصلاح السياسي التي تتبناها حكومة هرجيسا.

(43) **Ehud Yaari, "Recognizing Somaliland: Israel's Return to the Red Sea," The Washington Institute for Near East Policy, 16 January, 2026, accessed Aug 25. 2026, https://is.gd/MRtBmM**

(44) **Mohamed Duale, Ibid.**

(45) **يعرف شعار جماعة الحوثيين منذ 2002 باسم "الصرخة في وجه المستكبرين". ويتضمن خمس عبارات (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام). وقد تأثرت صياغته بشعارات الثورة الإيرانية. أما الشباب المجاهدين، فقد يجدون في تمركز إسرائيل عسكريًا في صوماليالاند فرصة لترويج خطابهم الجهادي المتشدد، خاصة بالنسبة إلى فصيل الشباب الموالي لداعش بقيادة "عبد القادر مؤمن"، والمتمركز في بونت لاند المجاورة لصوماليالاند.**

(46) **تعود جذور الخلاف بين الصين وتايوان إلى فترة الحرب الأهلية الصينية، التي انتهت عام 1949 بانتصار الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونج، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، فيما فرت الحكومة القومية بقيادة تشيانج كاي شيك إلى تايوان. ومنذ ذلك الحين تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى ضم تايوان، بينما تحتفظ الأخيرة بحكم مستقل تحت اسم جمهورية الصين. وتحظى تايوان باعتراف دبلوماسي رسمي من 12 دولة فقط هي: بليز، جواتيمالا، باراجواي، هايتي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والجرينادين، جزر مارشال، بالاو، توفالو، وإسواتيني، والفاتيكان. في المقابل، تحتفظ دول العالم الأخرى بعلاقات غير رسمية معها دون الاعتراف بها.**

(47) **Yasemin GÜlsÜm Acar, et al., "Studying Kurdishness in Turkey: A Review of Existing Research," British Journal of Social Psychology, (British Psychological Society, Vol. 64 , January 2025).**

(48) **تمتد بلوشستان الكبرى، وفق التصور القومي البلوشي، عبر أجزاء من إقليم بلوشستان الباكستاني، وإقليم سيستان وبلوشستان الإيراني، ومناطق من جنوب غرب أفغانستان.**

(49) **قاد نواب بالكنيست بالتعاون مع مراكز أبحاث إسرائيلية حملة عام 2012 لحث حكومة إسرائيل والمجتمع الدولي على دعم حق القومية البلوشية في تقرير مصيرها، ووقف ما وصفوه بالإبادة الجماعية ضدهم.**

(50) "كازامانس" إقليم سنغالي متمرد، طالب بالانفصال سنة 1982 فدخل بسبب ذلك في مواجهة مسلحة مع السلطة المركزية بدكار. يتميز بتعدد قومياته، ويعاني من عدم استتباب الأمن ومن التهميش.

(51) **"أحزاب جزائرية تستنكر زيارة معارض إلى تل أبيب"، جريدة البيان، أبو ظبي، 23 مايو 2012.**

(52) **The North Africa Post, "Israeli Knesset Debates Recognizing Kabylie Independence," 5 February, 2026, accessed Aug 12. 2026, https://is.gd/V9BVy9**

تصدر مجلة الدراسات الإيرانية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

- دراسات وتقارير استراتيجية حول قضايا الشأن الإيراني الداخلية والخارجية.
- دراسات استشرافية للشأن الداخلي الإيراني.
- دراسات معمقة عن علاقات إيران مع دول العالم.
- شراكات علمية مع معاهد مماثلة محليًا وإقليميًا ودوليًا، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش حول الشأن الإيراني والمساهمة بفاعلية فيها.
- دورات شاملة متخصصة في الشأن الإيراني.
- تدريب وتأهيل الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني.
- تنفيذ دورات أساسية ومتقدمة في اللغة الفارسية.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني.

ISSN 1658-7464

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies